الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
و علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : بنوك و أسواق مالية

تحت عنـوان

أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي

من إعداد الطالبة:
بلعباس نسيمة

تحت إشراف الأستاذ:
مكاوي محمد الأمين

لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
أستاذ	بوظراف الجيلالي	رئيسا	مستغانم
أستاذ	مكاوي محمد الأمين	مقررا	مستغانم
أستاذ	يسعد عبد الرحمن	مناقشا	مستغانم
أستاذ	ناصر ميلود	مناقشا	مستغانم

السنة الجامعية: 2016 - 2017

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله الذي أنعم علينا بفضله، وأعاننا بقوته لنبلغ مرادنا والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وبعد.

أهدي هذه الثمرة إلى من جعل جل جلاله الجنة تحت أقدامها والتي طالما غمرتني بأفضالها، ودعواتها إلى قرة العين، وجوهرة الفؤاد " أمي الغالية" .

إلى من أحسن تربيتي وزرع في نفسي حب المثابرة و الاجتهاد "أبي الغالي"، والى كل أفراد عائلتي.

إلى الأستاذ الذي وجهني ورافقني طوال السنة الدراسية " مكاوي محمد الأمين" .

إلى من جمعتنا بهم مناهل العلم والمعرفة رفاق الدراسة ، إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص بنوك وأسواق مالية دفعة 2017، وأخص بالذكر وفاء، نسيمة، مريم .

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي، إلى كل من أكن لهم المودة والاحترام.

إلى كل من تصفح يوما هذه المذكرة.

كلمة شكر

*ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحًا ترضى *

و نشكره شكراً عظيماً ، و نسأله دوماً تسديد خطانا ، و هدايتنا سواء السبيل ، و إلى ما فيه الخير .

أتقدم بالشكر الجزيل ، والتقدير العظيم لكل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذه المذكرة ، و أخصّ بالذكر الأستاذ المشرف (مكاوي محمد الأمين) الذي لم يبخل عليّ بنصائحه القيمة ، و توجيهاته ، وكل مشرفي مكتبة العلوم الإقتصادية على مجهوداتهم.

كما أشكر موظفي بنك التنمية المحلية بمستغانم ، وعلى رأسهم (قريدش حمو) الذي قام بدعمي ، و إثرائي بالكم الهائل من المعلومات .

حفظكم الله جميعًا ، و جزاكم عني خيراً .

نسيمة

المحتوي	الصفحة
اهداء	/
شكر و تقدير	/
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة عامة	أ – ث
الفصل الأول: تحرير التجارة الدولية في الخدمات	
تمهيد	04
المبحث الاول: نظرة عامة حول التجارة الدولية في الخدمات	04
المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية في الخدمات واهميتها	04
اولا: مفهوم التجارة الدولية في الخدمات	04
ثانيا : أهمية التجارة الدولية في الخدمات	05
المطلب الثاني: خصائص التجارة الدولية في الخدمات	05
المطلب الثالث: تصنيفات التجارة الدولية في الخدمات	06
أولا: المعيار القائم على نوع أو شكل التجارة في الخدمات	06
ثانيا: المعيار القائم على انتقال كل من عارضي وطالبي الخدمة	07
المبحث الثاني: الملامح العامة لتحرير التجارة الدولية في الخدمات	08
المطلب الأول: أسباب الاهتمام بتحرير التجارة في الخدمات	08
المطلب الثاني: معوقات تجارة الخدمات	10
أولا: العوائق الطبيعية	10
ثانيا: العوائق الصناعية أو التي تضعها حكومات الدول	10
المطلب الثالث: مفهوم تحرير التجارة في الخدمات واهدافها	11
أولا: مفهومها	11

ثانيا: أهداف تحرير التجارة في الخدمات	13
المطلب الرابع: منافع تحرير التجارة في الخدمات	14
المبحث الثالث:أثرتحريرالخدمات المصرفيةعلى البنوك الجزائرية العمومية	16
المطلبالأول :الآثارالإيجابية	16
المطلبالثاني :الآثارالسلبية	17
المطلب الثالث :إستراتجية البنوك الجزائرية العمومية لمواجهة الآثار السلبية	19
I. الاتجاهات الحديثة للبنوك في استخدام التكنولوجيا المصرفية	19
II. الاتجاهات الحديثة لإعادة هيكلة البنوك	21
III الاتجاهات الحديثة المرتبطة بالتنظيم الداخلي للبنوك	25
خلاصة للفصل	30
الفصل الثاني: تحرير التجارة في الخدمات المالية في اطار المنظمة العالمية للتجارة و اثارها على الدول النامية	
تمهيد للفصل	31
المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية في الخدمات المالية	31
المطلب الأول: مفهوم الخدمات المالية والمصرفية وخصائصها	32
أولا: مفهوم الخدمات المالية والمصرفية	32
ثانيا: خصائص الخدمات المالية والمصرفية:	33
المطلب الثاني: تصنيف الخدمات المالية والمصرفية	37
المطلب الثالث: الأهمية المتزايدة لتجارة الخدمات المالية في الاقتصاد	40
المبحث الثاني: تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية	41
المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية في الخدمات المالية	41
المطلب الثاني: القيود التي تعوق التجارة الدولية في الخدمات المالية	42 43

المطلب الثالث. الجهود الدولية في مجال تحرير التجارة في الخدمات المالية:	
أولا. جهود منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD:	43
ثانيا. جهود الاتحاد الأوربي:	44
ثالثا. مقررات لجنة بازل الإشرافية:	44
المبحث الثالث: اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية و الآثار المحتملة لتطبيقها في الدول النامية	46
المطلب الأول: اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية	46
المطلب الثاني. خطوات تحرير تجارة الخدمات المالية بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة	47
أولا. توقيع البروتوكول الثاني الخاص بالخدمات المالية سنة 1995	48
ثانيا. توقيع البروتوكول الخامس الخاص بالخدمات المالية سنة 1997م	49
ثالثا. المفاوضات حول تحرير تجارة الخدمات المالية خلال الفترة 2000م- 2004م	50
المطلب الثالث: الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية في الدول النامية	54
أولا. المزايا المحتملة لتحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية:	54
ثانيا. التحديات المحتملة عن تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية:	56
خلاصة الفصل	58
الفصل الثالث: تواجد البنوك الأجنبية و أثره على كفاءة النشاط المصرفي	
تمهيد	60
المبحث الأول: تحليل التزامات الدول النامية بتحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية في إطار	60

الجات	
المطلب الأول: التزامات الدول النامية بالدخول إلى الأسواق في الخدمات المالية	61
المطلب الثاني: التطور في التزامات الدول النامية بعد بروتوكول الخدمات المالية	70
المبحث الثاني: أثر تحرير التجارة في الخدمات المصرفية على دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي في الدول النامية	72
المطلب الأول: طرق دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي في الدول النامية	73
أولا: طرق توريد الخدمات المصرفية.	73
ثانيا: الأشكال التنظيمية لدخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي	74
المطلب الثاني. التطور في تواجد البنوك الأجنبية في الدول النامية بعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	76
المبحث الثالث : الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية المصرفية علىالمنظومة المصرفية الجزائرية	88
المطلب الأول. الآثار الإيجابية المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على النظام المصرفي	88
المطلب الثاني. الآثار السلبية المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على النظام المصرفي	89
خلاصة الفصل	91
خاتمة عامة	92

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد الدول النامية وفقا لالتزاماتها في أنماط توريد الخدمات المصرفية (حسب الأقاليم المختلفة)	62
02	أسماء الدول التي تقدمت بالتزامات التحرير في الخدمات المالية	63
03	مؤشر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية (الخدمات المصرفية وخدمات التأمين المباشر) لمجموعة الدول النامية وبعض الدول المتقدمة	67
04	مؤشر تحرير الخدمات المصرفية وفقا للأقاليم المختلفة في الدول النامية (قبول الودائع، الإقراض)	68
05	توزيع الأعضاء حسب قيمة مؤشر درجة تحرير التجارة في الخدمات المصرفية	70
06	مستوى التحسن في التزامات الدول النامية بتحرير الخدمات المصرفية فيما بين عام 2010-2012 وفقا للتوزيع الإقليمي	71
07	نسبة تواجد البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي في الدول النامية.	77
08	نسبة مساهمة البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي للدول النامية وفقا لمستوى الدخل ووفقا للأقاليم المختلفة.	82
09	تحليل مصدر ملكية البنوك الأجنبية في كل إقليم من أقاليم الدول النامية المضيفة.	86

المقدمة العامة

شهدت العقود الثلاثة الماضية زيادة كبيرة في أنشطة البنوك دوليا نتيجة لتحرير وعولمة الأسواق المالية، ونظرا لزيادة اهمية الخدمات المالية بشكل عام, والمصرفية بشكل خاص في التجارة الدولية شرعت الدول الصناعية المتقدمة بالعمل على تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية من خلال المنظمات والهيئات الدولية الكبرى.

ومن الممكن أن يترتب على تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية تزايد دخول موردي الخدمات المصرفية الأجانب للسوق المصرفي المحلي، مما يعني زيادة عدد البنوك الاجنبية في الداخل مما يؤثر على درجة المنافسة والكفاءة في السوق المحلي، وعلى مدى إستقرار النظام المصرفي المحلي نتيجة اعمال البنوك الأجنبية وارتباطها بسياسة الدولة الأم، كما يترتب على تحرير التجارة الدولية في الخدمات تمكين المقيمين في السوق المحلي من الدخول إلى الأسواق المالية الخارجية, وهو ما قد يترتب عليه تدفق المدخرات المحلية في شكل ودائع إلى الخارج وهذا يعني أن تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية سيكون له تأثير على حجم المعروض النقدي.

ونظرا لتزايد تواجد البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي في الفترة الأخيرة بالإضافة إلى أن الدول النامية أصبحت ملتزمة في إطار الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بمبدأ التحرير التدريجي للخدمات المصرفية، تم طرح العديد من التساؤلات حول جدوى تزايد دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي المحلي في الدول النامية على كفاءة البنوك المحلية، ومدى تأثيرها على إستمرار وسلامة الجهاز المصرفي المحلي، وعلى حجم وهيكل الودائع المحلية وحجم الإتمان الممنوح، وبالتالي مدى قدرة البنك المركزي على التحكم في المعروض النقدي حيث أن الإلمام بجميع هذه الجوانب يعطي صورة واضحة أمام المفاوض التجاري حتى يستطيع تعظيم المكاسب الممكنة، وتجنب السلبيات بقدر الإمكان.

و عليه يمكن طرح الاشكالية التالية:

ماهي التحديات التي يطرحها تحرير التجارة في الخدمات المالية وتواجد البنوك الأجنبية على كفاءة البنوك المحلية في الدول النامية بصورة عامة والجزائر بصورة خاصة؟ وماهي مختلف الإستراتيجيات التي يمكن للبنوك في الدول النامية والجزائر إتباعها لمواجهة المنافسة الأجنبية؟

و ينقسم هذا التساؤل الرئيسي الى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي وضعية الدول النامية بصورة عامة والجزائر بصورة خاصة في مجال التجارة الدولية في الخدمات؟ وماهي طبيعة المنافسة بينها وبين الدول المتقدمة في مجال الخدمات المالية والمصرفية

- ما طبيعة الإلتزامات التي تقدمت بها الدول النامية في مجال تحرير الخدمات المالية؟
- ماهو حجم البنوك الأجنبية الموجودة في الدول النامية والجزائر ؟
- ماهي الاليات والميكانيزمات التي يجب على البنوك في الدول النامية والجزائر إتباعها لمواجهة المنافسة الأجنبية الناتجة عن التحرير المصرفي؟

الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية يمكن تحديد الفرضيات التالية:

- الدول النامية ومن بينها الجزائر في وضعية غير متكافئة مع الدول المتقدمة من حيث المنافسة، وبالتالي فإن الإنفتاح وتحرير التجارة في الخدمات يمثل بالنسبة لها التبعية.
- تقدمت أغلب الدول النامية بالتزامات تفيد بالتحرير الكامل للتجارة في الخدمات المالية، سعيا منها للإستفادة من مزايا التحرير المصرفي والعولمة المصرفية.
- معظم البنوك الأجنبية الموجودة في الدول النامية والجزائر هي بنوك كبيرة الحجم.
- أصبح على البنوك في الدول النامية والجزائر تبني استراتيجيات جديدة للتكيف مع التغيرات العالمية ومواجهة المنافسة الأجنبية.

أهميةالدراسة:

- أهمية مجال الخدمات في إقتصاديات الدول بصفة عامة، وزيادة الدخل القومي لأي بلد بصفة خاصة، مما يساعد على علاج الكثير من المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها الدول.
- الاهمية الخاصة التي يكتسبها الجهاز المصرفي باعتباره الواجهة لكل إقتصاد في العالم، لذا فسلامته تعني سلامة الإقتصاد.

اسباب اختيار الموضوع :

- معرفة انعكاسات تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية والمصرفية على كفاءة النشاط المصرفي الجزائري في حالة انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.
- حداثة الموضوع في البحوث الاقتصادية.
- اثراء المكتبة الجزائرية بموضوع جديد.

أهداف الدراسة:

– تحليل الاليات التي تعتمد عليها الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في تحرير تجارة الخدمات بصفة عامة والمصرفية بصفة خاصة.

– تحليل إلتزامات الدول النامية، لتحديد مدى توافق مستوى الإلتزامات التي تقدمت بها في مجال تحرير الخدمات المصرفية في إطار الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات مع ظروف أسواقها المصرفية المحلية من حيث درجة التحرر و الإنفتاح.

– تحديد السياسات والإستراتيجيات التي يجب على المسؤولين في الدول النامية والجزائر اتباعها لمواجهة المنافسة الأجنبية.

منهجية البحث:

اخترنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا في طرح القضية العامة في شكل نظري، أي لتحليل أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية والتي من بينها الجزائر.

محتويات البحث:

ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة عامة، وتليها خاتمة عامة ، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول خصصناه لتحرير التجارة الدولية في الخدمات، تطرقنا من خلاله إلى ثلاث مباحث

المبحث الأول :نظرة عامة حول التجارة الدولية في الخدمات.

المبحث الثاني: الملامح العامة لتحرير التجارة الدولية في الخدمات.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

أما **الفصل الثاني** : تحرير التجارة في الخدمات المالية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، وأثارها المرتقبة على الدول النامية، فسنتناول فيه ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية في الخدمات.

المبحث الثاني :تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية.

المبحث الثالث: إتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية، و الأثار المحتملة لتطبيقها في الدول النامية.

و **الفصل الثالث** والأخير والذي يحمل عنوان تواجد البنوك الأجنبية وأثره على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية.

المبحث الأول: تحليل إلتزامات الدول النامية بتحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية في إطار الجات.

المبحث الثاني: أثر تحرير التجارة في الخدمات المصرفية على دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي في الدول النامية.

المبحث الثالث: الأثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على المنظومة المصرفية الجزائرية.

تمهيد

تعد التجارة الدولية في الخدمات أحد الموضوعات الهامة التي تطرقت إليها جولة أورجواي، فقد دارت المفاوضات حول تحرير التجارة الدولية في قطاع الخدمات، وإخضاعها لأسس متعددة الأطراف لما لهذا القطاع من دور كبير في الاقتصاد العالمي، فهو أسرع القطاعات الاقتصادية نموا وأكثرها استيعابا للعنصر البشري

المبحث الأول: نظرة عامة حول التجارة الدولية في الخدمات

فيما يلي سنتطرق إلى مفهوم التجارة الدولية في الخدمات وأهميتها، كما سنقوم بالإشارة إلى محددات التجارة الدولية في الخدمات وتصنيفاتها المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية في الخدمات واهميتها:

اولا–مفهومها:

- يعني تحرير القطاع المالي إزالة التنظيمات والإجراءات التي تحد من المنافسة ، وتمنع قوى العرض و الطلب في السوق من تحديد أسعار وكميات الخدمات، وتتضمن عولمة التجارة في الخدمات إزالة التمييز بين موردي الخدمات الأجانب والمحليين، إذ يعتبر منتج أو مورد الخدمات بأنه أي شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإنتاج وتسويق هذه الخدمات بشرط ألا يكون مؤسسة حكومية أو تابعة للحكومة أو عاملة لحساب الحكومة[1].
- هو عملية اتخاذ الاجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجانب الى السوق المحلية، و التقليل من التحيز اتجاههم و تمكين الموردين المحليين للخدمات من الوصول الى الاسواق الاجنبية

وقد عرفت الاتفاقية العامة للتجارة الدولية في الخدمات (الجات) التجارة في الخدمات في نص مادتها الأولى، بأنها عملية توريد خدمة ما[2]:

أ- من حدود إحدى الدول الأعضاء إلى حدود أي دولة عضو أخرى.

ب- داخل حدود إحدى الدول الأعضاء لمستهلك الخدمة من أي دولة عضو أخرى.

ج- من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة من عضو ما في أراضي عضو آخر.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "**البنوك الشاملة– عملياتها و ادارتها**"، الدار الجامعية، مصر ، سنة 2000،ص10.

[2]- عبد القادر فتحي لاشين، "**الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية** "، المنظمة العربية للتنمية الادارية (بحوث ودراسات)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر العربية، 2005، ص ص11،12.

د- من خلال تواجد الأشخاص الطبيعين من دولة عضو داخل حدود أي عضو دولة عضو أخرى.

ثانيا- أهمية التجارة الدولية في الخدمات:

اكتسبت التجارة في الخدمات أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول وخاصة المتقدمة منها، وترتب عن ذلك إدراج التجارة في الخدمات على جدول أعمال جولة الأورغواي، فيما سمي بإعلان بونتاديلس وذلك في 1986/09/20، وتم التوصل فيما بعد إلى إتفاق مستقل خاص بتحرير التجارة في الخدمات.

ولقد أصبحت الخدمات تحتل مركزا مهما في التجارة العالمية، ففي عام 2000 بلغ حجمها 1435 بليون دولار، أي خمس التجارة العالمية الكلية، والواقع أن حجمها الحقيقي يفوق هذا المبلغ لأن إحصاءات التجارة الخارجية تعتمد على انتقال الخدمات من دولة إلى أخرى، ولا تسجل العمليات التي تجري داخل الدولة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية. وكتجارة السلع تستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر من تجارة الخدمات، فقد بلغت صادرات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان، وكندا 957 مليار دولار أي ثلثي صادرات العالم، كما لهذه الدول أهمية مماثلة في الاستيراد في حين لا تتجاوز صادرات البلدان الإفريقية 31 مليار دولار أي 2.1 % فقط من صادرات الخدمات في العالم، وتبلغ وارداتها 39 مليار دولار أي 2.7 %من الواردات العالمية، ولا تتعدى صادرات وواردات هذه البلدان ثلث تجارة الخدمات اليابانية[1].

ومن أبرز ملامح العقود الثلاثة الماضية من القرن الماضي هو النمو الهائل في القطاع الخدمي في ظل الاقتصاديات الصناعية المتطورة في العالم، وهذا ما أدى إلى ظهور خدمات جديدة بصورة مستمرة، حيث يوضح الجدول التالي حجم التجارة الخارجية في الخدمات في بعض بلدان العالم خلال الفترة (2000-2008).

المطلب الثاني: خصائص التجارة الدولية في الخدمات:

[1] - Philip english, Bernard Hoekman, Aaditya Mattoo, Développement commerce et OMC, publie par économica pour la Bank mondiale, realize en P.A.O,2004, p :172.

تتسم التجارة الدولية في الخدمات ببعض التي تجعلها مميزة عن التجارة في السلع مثل:[1]

- ❖ أن عملية إنتاج الخدمة واستهلاكها يجب أن يتم في نفس الوقت وفي نفس المكان لمعظم الخدمات، مما يتطلب في هذه الحالة ضرورة انتقال المستهلك إلى بلد منتج الخدمة لكي يستطيع تلقي الخدمة، أو ضرورة إجراء جانب من جوانب عملية الإنتاج في بلد مستهلك، أو انتقال عناصر الإنتاج عبر حدود بلد المنتج والمستهلك. وبناء عليه فإن بعد المستهلك دوليا وبعد المنتج دوليا وانتقال عناصر الإنتاج صفة تميز التجارة الدولية في الخدمات، وهذا يختلف عن التجارة في السلع حيث تنتج السلع في بلد ما وتنتقل عبر الحدود إلى بلد آخر ليتم استهلاكها.
- ❖ بالنسبة للخدمات المنفصلة التي تتمثل في الأنشطة الخدمية التي لا تحتاج إلى انتقال الأفراد أو الشركات (طالبي وعارضي الخدمة) خارج حدود الدولة، مثل خدمات النقل المختلفة، فهذه الخدمات ممكن أن تصل إلى الأفراد في الدول الأخرى دون الحاجة إلى انتقال هؤلاء الأفراد إلى مقر شركات هذه الخدمات، وكذلك دون الحاجة إلى تمركز هذه الخدمات في الدول الأخرى. ومن ثم فإن تبادل الخدمات المنفصلة يتم بطريقة مشابهة لتبادل السلع، ولكن في معظم الحالات يتطلب الأمر تقارب بين منتجي الخدمات ومستهلكيها ويكون انتقال الأفراد ورأس المال في شكل استثمار أجنبي مباشر هما الشكلين لتقديم الخدمات.
- ❖ تقوم السلطات الوطنية بتنظيم أنشطة الخدمات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مثل تدخل الدولة في خدمات البنوك والتأمين والمهن الحرة لضمان تحقيق أهداف السياسة الوطنية، ومن ثم فإن معظم المعوقات في مجال تجارة الخدمات تفرضها الحكومة من خلال اللوائح الحكومية وهي عوائق معقدة لا يمكن قياسها على عكس التجارة في السلع التي يفرض رسوم جمركية يمكن قياسها، ويمكن تخفيضها بسهولة عن طريق عملية تعديل اللوائح الحكومية.

المطلب الثالث: تصنيفات التجارة الدولية في الخدمات:

تعددت الطرق والمعايير في تصنيف التجارة الدولية في الخدمات، ومن بين هـ ذه المعايير هناك معياران مهمان يمكن إيجازهما على النحو التالي:

[1]- محمد صفوت قابل، **"منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية"**، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر،2008-2009 ص:223.

أولا: المعيار القائم على نوع أو شكل التجارة في الخدمات:

يعتمد هذا المعيار على الشكل الذي تتخذه التجارة الدولية في الخدمات، والتي قد تتخذ أحد ثلاثة أشكال رئيسية هي[1]:

1. خدمات متعلقة بالاستثمار: كالخدمات البنكية والمهنية وخدمات التوظيف وخدمات الفنادق.

2. خدمات متعلقة بالتجارة: مثل خدمات النقل البحري و الجوي و البري.

3. متعلقة بالتجارة والاستثمار: مثل الاتصالات اللاسلكية والتأمين، وخدمات الكمبيوتر والتعليم والخدمات الصحية والخدمات التي تقدم استشارات فنية و هندسية.

ثانيا: المعيار القائم على انتقال كل من عارضي وطالبي الخدمة:

يعتمد هذا المعيار على حركة تنقلات كل من عارضي وطالبي الخدمة وفقا لنوع الخدمة، والتي قد تحتاج أو لاحتاج إلى هذه التنقلات.

1. الخدمات المنفصلة أو المنعزلة Separated Services:

هي خدمات المجموعة (A)والتي لا تتطلب انتقال عارضي أو طالبي الخدمة (أي المنتج والمستهلك) بين الدول أو منهما للآخر، وإنما تنتقل الأنشطة الخدمية من خلال وسائل أخرى. ومن أمثلة هذه الخدمات: خدمات النقل البري والبحري والجوي، خدمات الاستشارات القانونية والطبية والهندسية والمالية، والتي تتم عن طريق وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية وأجهزة الكمبيوتر ، وهو ما يعني أن التقارب المادي ليس ضروريا، الأمر الذي يجعل التجارة في مثل هذه الخدمات تشبه التجارة الدولية في السلع.

2.الخدمات المتمركزة في مواقع عارضها Provider Located Services:

[1]- عبد القادر فتحي لاشين،" **النقود و المصارف و الائتمان**"، دار الجامعة للنشر، مصر،1990 ، ص: 07.

هي خدمات المجموعة (B) والتي تتطلب انتقال مستهلك أو طالب الخدمة إلى بلد منتجها أو عارضها، وتمثل هذه الخدمات قطاعا كبيرا من أنواع الخدمات، مثل: الخدمات السياحية وخدمات التعليم والخدمات الطبية بالخارج وتسهيلات الشحن والتفريغ في الموانئ والمطارات ويلاحظ في جميع هذ الأنماط استحالة تقديمها خارج موطنها.

3. الخدمات المتمركزة في مواقع طالبها Demande Located Services:

هي خدمات المجموعة (C)، وهي الخدمات التي ينتقل فيها المنتج أو عارضي الخدمة إلى دولة مستهلك الخدمة أو طالبها؟ ومن أمثلة هذه الخدمات: الخدمات المالية والمصرفية وخدمات التأمين، وفي الغالب تأخذ هذه الخدمات شكل الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، فإذا أرادت المصارف الأمريكية أو الأوروبية اكتساب حصة في سوق خدمات التجزئة المصرفية Retail Banking في الجزائر، ينبغي عليها التواجد في السوق المصرفي الجزائري، وهذا يتطلب تحرك رأس المال في شكل استثمار أجنبي مباشر Foreign Direct Investment (FDI)، ومثل ها النوع من الخدمات يتطلب التقارب المادي Physical Proximity بين المتعاملين في الخدمات.

4. الخدمات المرتبطة أو غير المنفصلة Non-Separated Services:

هي خدمات المجموعة (D)، والتي تتطلب انتقال منتج الخدمة أو طالبها أو مستهلكها أو عارضها إلى بلد آخر للعمل به وتقديم الخدمة إليه، وقد ينتقل كل من المنتج والمستهلك معا لبلد ثالث عند تقديم وطلب الخدمة، ومثال عند ذلك بعض الخدمات المالية المقدمة من بنك أجنبي آخر في بلد ثالث، وهو ما يعرف بالتواجد المؤقت للأشخاص الطبيعين، والمقصود بذلك كما حددته الاتفاقية، أن ينتقل مقدم الخدمة سواء كان شخصا طبيعيا كالخبراء مثلا، أو شخصا معنويا كالعاملين لمؤسسة أو شركة معينة إلى بلد آخر للعمل بها على سبيل التأقيت، ويشترط في هذا العمل أن يرتبط بتقديم الخدمة.

المبحث الثاني: الملامح العامة لتحرير التجارة الدولية في الخدمات

يعتبر اتفاق تحرير تجارة الخدمات (GATS) خطوة كبرى على طريق توسيع دائرة المعاملات الاقتصادية الدولية المحددة، ولتوضيح الملامح العامة لتحرير التجارة في الخدمات سنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على أسباب الاهتمام بتحرير التجارة الدولية في الخدمات، ومعرفة مختلف القيود التي من المحتمل أن تقف

عائقا في وجه هذا التحرير، وبذلك سنتطرق إلى مفهوم تحرير التجارة في الخدمات ، والأهداف المتوخاة من هذا التحرير كما سنشير إلى المنافع المتوقع تحقيقها من تحرير التجارة في الخدمات.

المطلب الأول: أسباب الاهتمام بتحرير التجارة في الخدمات:

هناك أسباب عديدة تفسر الاهتمام بتحرير التجارة الدولية في الخدمات، ومن أهم هذه الأسباب:

- التقدم التكنولوجي والانجازات العلمية التي تحققت في إطار هذا القطاع، وخاصة في مجالات الاتصالات والمعلومات وخدمات البنوك، وهذا ما يؤدي إلى رفع كفاءة هذا القطاع وسهولة التبادل الدولي.
- أدى هذا التطور التكنولوجي إلى تنوع وخلق خدمات جديدة تشبع احتياجات الإنسان المتطورة ومن ثم سهولة وضرورة انتقال هذه الخدمات من مصادر الإنتاج إلى مصادر الاستهلاك.[1]
- يعتبر قطاع الخدمات حاليا من أكبر القطاعات استخداما للعمل، نظرا لطبيعته الخاصة، والتي تعتمد على عنصر العمل باعتباره من أهم العناصر الإنتاجية في إنشاء وتشغيل الخدمات وبالتالي فإن القطاع يمتص جانبا كبيرا من العمالة يفوق ما يحصل عليه قطاع إنتاج السلع ، فقد استطاع الاقتصاد الأمريكي مثلا استيعاب أكبر قدر من العمال في قطاع الخدمات (75% من حجم القوى العاملة) وقد ساهم هذا القطاع في جميع الاقتصاديات في تقليل معدلات البطالة ورفع معدلات التشغيل.
- وجود الفائض في بعض قطاعات الخدمات في بعض البلدان، وعجز في البلدان الأخرى يزيد من فرص التبادل[2].
- ارتفاع مستوى التعليم والتدريب، وتوافر ورخص تكاليف عناصر الإنتاج التي تدخل في صناعات قطاعات الخدمات واعتمادها على العناصر الإنسانية، يزيد من فرص نمو هذه القطاعات في مختلف

[1] - D.G.Price and A.M BLAIR : The Channing Geography of the service Sector, Biddles LTD, Guildford and King's Lynn, London,1989,pp :2-6.

[2] - صفوت عبد السلام عوض الله،" **الجات و منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة في الخدمات المالية**"، دار النهضة العربية القاهرة، سنة 2002، ص18.

البلدان بالمقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى، ومن ثم فتحرير ها القطاع يساهم في نمو الطلب والسوق والمنافسة ومن فرص التجارة الخارجية.

- إمكانية سيطرة البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية الكبرى على الدول الأقل نموا نظرا لما تحوزه من تفوق فني ومالي وما تتمتع به قدرات تكنولوجية عالية، حيث يمثل هذا تهديدا لحركة التمويل والتنمية الاقتصادية في تلك البلدان.
- وجود عدة متناقضات بين مصالح الدول فيما يتعلق بالنقل البحري والنقل الجوي، ووجود اتفاقيات دولية وثنائية عديدة متناقضة مع هذه الاتفاقية.
- تعارض بعض الخدمات وخاصة تلك المتعلقة بالمعلومات، مع اعتبارات الأمن المحلي والاعتبارات الشخصية السرية.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أن إدخال قضية التجارة الدولية في الخدمات في مجال المفاوضات خلال جولة أورغواي، يرجع أساسا إلى إصرار الدول المتقدمة على ذلك، نظرا لعدة اعتبارات نذكر منها:

- تمتع مجموعة من الدول المتقدمة بمزايا نسبية وتنافسية في مجال تجارة الخدمات، مثل الخدمات المالية بالولايات المتحدة الأمريكية.
- تنامي نصيب تجارة الخدمات في إجمالي التجارة الدولية.
- دخول بعض أنشطة الخدمات إلى حقل التجارة الدولية، والتي لم تكن موجودة من قبل، إما بسبب التطور التكنولوجي، أو بسبب الاتجاهات التحريرية المعاصرة في النظام العالمي للتجارة.

المطلب الثاني: معوقات تجارة الخدمات:

تواجه التجارة الدولية في الخدمات عدة عوائق تعترضها وتحد من تحريرها، ويمكن تقسيم هذه العوائق إلى عوائق طبيعية وعوائق صناعية أو إنسانية:

أولا: العوائق الطبيعية:

وترجع هذه العوائق إلى طبيعة الخدمة، فقد تكون الخدمة غير قابلة للتخزين، وتحتاج إلى المواجهة المباشرة بين المنتج والمستهلك في المكان نفسه لكي تتم المعاملة، مما يجعل هناك صعوبة على المستهلك في التحقق من جودة

[1] – مصطفى رشدي شيحة، "**اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة** "، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2004.ص: 176.

الخدمة أو صلاحيتها، وهذا يتطلب وجود علاقة وثيقة بين المنتج والمستهلك، ولكن يمنع وجود هذه العلاقة مجموعة العوامل أو الفروق الثقافية واللغوية، مما يجعلها غير قادرة على إتمام هذه العلاقة مقارنة بالسلع، وهذا نجده ملحوظا في الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ثانيا: العوائق الصناعية أو التي تضعها حكومات الدول:

وهي إما أن تكون عوائق أو قيود على التجارة في الخدمات تماثل العوائق على التجارة في السلع، كفرض الضرائب والحصص والتعريفات على المنتجات من السلع الأجنبية، وإما تكون عوائق أخرى يصعب تطبيقها على السلع ويمكن تطبيقها على الخدمات، مثل العوائق المانعة أو المحرمة لمنع الأجانب من ممارسة بعض الخدمات أو خضوعهم لقواعد خاصة، كتقييد الاستثمار الأجنبي ببعض الشروط الخاصة أو منعه على الإطلاق، والأكثر من ذلك فقد تعمل الحكومات على فرض إجراءات تمييزية، يقصد بها تقييد دخول الخدمات إلى أراضيها أو تحديد عدد المنشآت التي تعمل لديها[2].

كما يظهر التمييز في مجال التجارة الدولية في الخدمات، عندما تكون هناك قيود على تحرك مورد الخدمة أو مستلم الخدمة (المنتفع بها) أو على التجارة في الخدمة ذاتها، ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي[3]:

أ. قيود على تحرك مورد الخدمة:

مثل القيود التي تفرض على تحرك العمالة اللازمة للمقاولات، والقيود على حركة رأس المال الأجنبي، القيود على المهنيين الأجانب لمزاولة العمل داخل الدول، التمييز في رسوم الخدمات التي تفرض على مستخدمي الموانئ والمطارات والطرق وما إلى ذلك.

ب. قيود على تحرك مستلم الخدمة:

---

[1]- يحي إبراهيم عبد الحليم،" **اتفاق التجارة في الخدمات و أثره على مصر بين النظرية و التطبيق**"، سلسلة اتفاقية منظمة التجارة العلمية، وزارة التجارة الخارجية، 2001،ص: 03.

[2]- مصطفى رشيدي شيحة، مرجع سبق ذكره ، ص: 177.

[3]- عثمان أبو حرب، "**الاقتصاد الدولي**"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2008.ص:145.

مثل القيود التي تفرض على سفر الطلبة للالتحاق بالمؤسسات التعليمية بالخارج، أو القيود على خروج المرضى للعلاج في الخارج، أو للرحلات السياحية، أو قيود على خروج المعدات للإصلاح والصيانة.

ج. قيود على التجارة في الخدمة ذاتها:

مثل وضع قيود على امتداد نشاط الخدمات خارج الدولة، قيود على استقبال الخدمات من خارج الدولة وقيود على التحويلات الخارجية، وتعتبر هذه المجموعة من القيود بمثابة المحور الرئيسي في المشاكل المتعلقة بنمو التجارة في الخدمات.

المطلب الثالث: مفهوم تحرير التجارة في الخدمات واهدافها:

اولا–مفهومها: اقتصر تطبيق القواعد الدولية للتجارة متعددة الأطراف قبل جولة الأورجواي على التجارة في السلع، هذه الجولة التي جاءت في مرتبة ثامنة شهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT [1] ، والتي كشفت بعد مفاوضات شاقة استمرت قرابة 8 سنوات عن نتائج مهمة، كان أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO وتوقيع الاتفاقية العامة للتجارة الخدمات GATS – (General Agreement Of Tade in Services).

وبالتالي يقصد بتحرير التجارة الدولية في الخدمات أن يتم تطبيق آليات التجارة الدولية متعددة الأطراف على كل من تجارة السلع والخدمات، بحيث يخضعان معا لنفس الآليات والاتفاقيات، بعد أن اقتصر العمل في المفاوضات السابقة على تجارة السلع، وكان تحرير الخدمات يتم من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل وصول موردي الخدمات الأجانب إلى الأسواق المحلية، وخفض مستوى التمييز بينهم وبين الموردين المحليين[2].

كما يمكن تعريف تحرير التجارة الدولية في الخدمات بأنها عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجانب إلى السوق المحلية والتقليل من التحيز تجاههم، وتمكين الموردين المحليين للخدمات من الوصول إلى الأسواق الأجنبية[3].

---

[1]– زينب حسين عوض الله، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، الفتح للطباعة و النشر، الاسكندرية سنة 2003.ص: 342.

[2]– عبد الواحد العفوري، "**العولمة و الجات: التحديات و الفرص**"، الطبعة الأولى مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص:84.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، "**العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص:109.

ومن بين العقبات التي تمنع وصول الموردين الأجانب إلى السوق المحلية والتي ينبغي العمل على إزالتها:

- حظر الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات أو وضع قيود على حرية الحركة أمام الشركات الأجنبية بمنعها مثلا من فتح فروع أو تقديم خدماتها في مناطق جغرافية معينة.
- السماح فقط بالمشروعات المشتركة وتحديد حصة لا يتعداها الشريك الأجنبي في الملكية.

أما بالنسبة بين الموردين الأجانب والمحليين، فالمطلوب منع هذا التمييز أو خفض نطاق، ومن أمثلة هذا التمييز:

- التمييز في الحصول على حوافز الاستثمار أو الإجراءات الضريبية والقواعد المنظمة للتحويلات الخارجية، ووضع القيود على المشتريات الحكومية.

كما يتطلب تحرير التجارة في الخدمات حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن القيود على التجارة في الخدمات، والتي تسعى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إلى تقليل آثارها هي الضوابط السعرية، حيث تضع الدولة قواعد لتحديد الأسعار في بعض القطاعات ومن هذه القطاعات: النقل الجوي، الخدمات المالية، الاتصالات[1].

ثانيا: أهداف تحرير التجارة في الخدمات:

من العوامل التي أدت إلى تسريع الاتفاق بشأن الخدمات، هو ما شهده العالم من تطورات تكنولوجية متقدمة في مجال الحاسبات والاتصالات، والتي أدت إلى ارتباط الأسواق العالمية في مجال الخدمات، وسيطرة الشركات العملاقة على هذه المجالات، وبالتالي كان من مصلحتها فتح الأسواق أمامها دون قيود، ولقد أدى التقدم في تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة حجم ونوعية الخدمات التي يمكن مبادلتها دوليا[2].

تعتبر اتفاقية الجات الخطوة الأولى نحو إدخال الخدمات في النظام التجاري الدولي من خلال مبادئ قانونية وقواعد اقتصادية متعددة، شاركت فيها أطراف كثيرة وتطبق على كافة أنشطة التجارة في الخدمات، وهذه الاتفاقية لا تهدف فقط إلى توسيع نطاق التجارة متعددة الأطراف فيما يتعلق بالخدمات أو اكتمال النظام التجاري الدولي حيث يتسع معا للسلع والخدمات، أو من مظاهر التعاون الدولي، ولكنها تعكس أيضا الأهمية

[1]- محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص:225.

[2]- حسين عبيد،" **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات**"، سلسلة أوراق إقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الإقتصادية و المالية كلية الإقتصاد – جامعة القاهرة،مصر ، 2002، ص:09.

الاقتصادية للتجارة في الخدمات في المجال الدولي، وتعالج وتنظم في الواقع سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، والنظم الرقابية الداخلية، والتي تعوق وتعرقل تطور وانتقال وتوظف الخدمات في مختلف الأسواق، فالأمر لا يتعلق أساسا بتحرير هذا النشاط ونتائجه من عوائق التعريفات الجمركية، وإنما تحرير هذا القطاع من العوائق غير التعريفية والعوائق التنظيمية الداخلية، والتي تمنع بصفة مباشرة ومؤثرة التوسع في الأسواق وزيادة الصادرات والواردات من الخدمات.

وقامت الدعوى إلى تحرير تجارة الخدمات على نفس الفلسفة التي قامت عليها فكرة تحرير التجارة الدولية في السلع، وهو قاعدة الميزة النسبية، لأن الميزة النسبية تساعد على رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتؤدي إلى استمرار منتجي السلع والخدمات الأكثر كفاءة والأقل هدرا للمصادر الطبيعية في الأسواق، الأمر الذي يؤدي في محصلته النهائية إلى رفع مستوى أداء الاقتصاديات القومية ونمو حجم التجارة الدولية، ولذلك فالدول التي تتمتع بمزايا نسبية أو تتفوق في مجال إنتاج بعض الخدمات تكون لها الريادة والسبق في تجارة وتسويق هذه الخدمات في السوق الدولية.

المطلب الرابع: منافع تحرير التج[illegible]

وتتمثل هذه المنافع فيما يلي [1]

أولا. الأداء الاقتصادي: إن كفاءة البنية التحتية للخدمات شرط أساسي لنجاح الاقتصاد فالخدمات تعتبر مدخلات هامة استراتيجيا لكل القطاعات.

ثانيا: التطوير: إن توسع الأسواق الدولية للخدمات يساعد المصدرين والمنتجين في الدول النامية على تمويل قدرتها التنافسية، وبالتالي فإن تحرير الخدمات يصبح العنصر الرئيسي في العديد من استراتيجيات التطوير.

ثالثا: تحقيق وفورات للمستهلكين: يوجد دليل قوي في العديد من الخدمات، أن التحرير يؤدي إلى أسعار أقل وجودة أفضل واتساع الخيارات للمستهلكين.

رابعا: سرعة الابتكار والتجديد: من الواقع العملي يتضح أن الدول التي قامت بتحرير أسواق الخدمات بها، لديها منتجات أكثر وعمليات تجديد وابتكار أكبر في الخدمات.

[1] – محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 256.

خامسا: شفافية وقدرة تنبؤية أكبر: من خلال التزامات الدول في إطار المنظمة العالمية للتجارة، يتضح جليا توافر نسبة كبيرة من الشفافية تمكن من التخطيط للمستقبل بدرجة عالية من التأكد مما يشجع الاستثمار طويل الأجل.

سادسا: نقل التكنولوجيا: تساعد التزامات الدول في مجال الخدمات على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير يجلب معه مهارات وتكنولوجيا جديدة تتدفق داخل الاقتصاد بطرق عديدة، مثل استخدام الشركات الوطنية لأساليب فنية جديدة.

كما يمكن توضيح المنافع من تحرير التجارة الدولية في الخدمات من خلال الإشارة إلى مزايا هذا التحرير بالنسبة للمؤسسات العاملة في قطاع الخدمات، وللعمالة في هذا القطاع وكذلك بالنسبة للمستخدم أو المستهلك[1].

أ. المزايا للمؤسسات العاملة في قطاع الخدمات:

من الواضح أن المزايا التي تعود على المؤسسات كنتيجة لفتح الأسواق هي بالدرجة الأولى لتلك المؤسسات التي تعمل في مجال تصدير الخدمات، وكذلك الأمر ولكن بدرجة مختلفة بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في مجال استيراد الخدمات. ولقد تبين في العديد من الأحوال أن الدول التي تفتح أسواقها للمنافسة الحرة للموردين الخارجين استطاعت أن تحقق كفاءة عالية من هذه الخدمات وفق الموقف التنافسي للعديد من صناعاتها الإنتاجية والخدمية.

ب. المزايا للعمالة في قطاع الخدمات:

من المعروف أن العمالة في قطاع الخدمات تتمتع بمزايا عن باقي العمالة في مختلف القطاعات الإنتاجية في الدولة، من ناحيتي مستويات أفضل للأجور ومستويات أفضل لظروف العمل، وكذلك إمكانية الحركة للبحث عن وظائف أخرى تغيرت أماكن إقامتهم. كما تتميز العمالة في قطاع الخدمات بمستويات أعلى من المهارات وبالذات في مجال الاستخدامات التكنولوجية الحديثة، حيث أنه ما تعمقت مثل هذه المهارات كلما زادت قدرة العامل على الحركة سواء أفقيا (إلى مواقع أخرى) أو رأسيا (وظائف أفضل).

ج. المزايا للمستخدم:

[1]- مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص: 173

هناك العديد من الآراء فيما يخص هذا الموضوع، فبعض التحليلات تركز على مصلحة المنتج وليس المستخدم نظرا لوجود مؤسسات ونقابات قوية تدافع عن موردي تلك الخدمات، مثل المحامين، الأطباء، المهندسين، المعلمين، المؤلفين...وليس مستهلك الخدمة كالمرضى، و القراء، ومستهلك المياه والكهرباء و هكذا.

وبالتأكيد فإن المزايا واضحة بالنسبة للمستهلك (أو المستخدم) في حالة تحرير تجارة الخدمات حيث ستكون هناك خيارات واسع

الأسواق أمام كافة الخدمات، هو قطاع الاتصالات حيث ساهم التطور التكنولوجي غير المسبوق في هذه الصناعة، إضافة إلى فتح الأسواق أمام المنافسة العالمية إلى الإرتفاع بمستوى الخدمات مع خفض الأسعار في مختلف بقاع العالم.

المبحث الثالث:أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية العمومية

المطلب الأول :الآثار الإيجابية

ومن أهم هذه الآثار:

•أن تتعاظم المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة يؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات ،وما يتبع من رفع كفاءة الجهاز المصرفي، ويرجع ذلك إلى ما يلي [1]:

-تطوير الأساليب والممارسات المصرفية في السوق المصرفي بشكل يتواكب مع أحدث التقنيات المتاحة في العالم.

التعرف على أفضل الأساليب الإدارية والمحاسبية و الاستفادة من تراكم الخبرة، وإعداد كوادرها على مستوى عال من الكفاءة.

- تطوير العديد من الابتكارات والأدوات المالية التي لم تكن متاحة في السابق.

تدعيم سوق رأس المال بالخبرات المؤهلة والمدربة تدريبا عاليا، في مجال الاكتتاب والسمسرة والمقايضة والترويج و ادارة المحافظ و صناديق الاستثمار.

•إن التحرير في الاقتصاد الخدمي المالي وتطبيق مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية، سوف يتيح الفرصة للاستفادة من هذا المبدأ والحصول على تيسيرات وتسهيلات مماثلة من الدول الأعضاء الأخرى في قطاع الخدمات المصرفية كما يؤدي ذلك إلى نفاذ الخدمات المصرفية لهذه الدول إلى أسواق البلدان المتقدمة وتأسيس فروع بنكية لها بالخارج.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "**الجات وآليات منظمة التجارة العالمية**" ، مرجع سابق ، ص164

•تحفيز البنوك على تحسين خدماتها المصرفية بصورة حقيقية في ظل اعتبارات المنافسة الأجنبية ، وذلك بالتحديث والتغيير دائما في تقديم الخدمات وزيادة الكفاءة الإدارية والمالية للمؤسسات البنكية.

نقل التكنولوجيا المصرفية ، مما يتيح لهذه الدول مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال[1]

•تحرير تجارة الخدمات المالية ،ينشط سوق الخدمات المالية في الدول النامية هذا بالإضافة إلى نمو الأسواق المحلية، وتحسن معاملة السلطات المحلية للشركات والمصارف الأجنبية ، سوف يشجع الخبرة الأجنبية ورأس المال الأجنبي ، لتقديم مزيد من السيولة للأسواق المحلية، إلى جانب المساهمة في تشجيع المدخرات المحلية.

•تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية و تحسين مستوى جودة تلك الخدمات.

•رفع مستوى أداء المخاطر ، واختيار أفضل الوسائل لعلاج الأزمات المصرفية و المالية.

•تنويع وتطوير الأدوات المصرفية وتطوير نظم وأساليب العمل في مجال الخدمات المصرفية والمالية ، وتقديم أدوات تقنية مستحدثة.

•تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك وتطوير النظم الإشرافية والرقابية من جانب السلطات الإشرافية في ضوء الاحتكاك والتواجد الأجنبي ، ودعم الأساليب الرقابية على البنوك لضمان السلامة المصرفية وهو ما يزيد القدرة على مواجهة العولمة المالية .

•زيادة الدخل وتحقيق نمو اقتصادي.

•التوزيع المتكافئ للموارد المالية ومساواة أسعار الفائدة عبر الدول.

•الضغط على الحكومات لتحسين السياسات النقدية والمالية والسياسات المتعلقة بأسعار الصرف وإجراء إصلاحات تشريعية تساعد على تحقيق المنافع المرجوة من عملية التحرير ، والتي ستؤدي إلى المزيد من الاستقرار الاقتصادي والمالي.

•إيجاد فرص للانطلاق للأسواق الخارجية ، ودعم التواجد المالي خارجيا.

•إيجاد الحوافز للقيام بإصلاح القطاع المصرفي وكذلك هياكل المؤسسات المالية، وتسهيل قيام هذه المؤسسات بتقديم خدمات مالية شاملة.

المطلب الثاني :الآثار السلبية

تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية و تطبيق قواعد الاتفاقية ، سوف يؤدي إلى إحداث أثر سلبي على الدول النامية ،ومنها الجزائر ، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية :[2]

[1] أحمد سليمان خصاونة "**المصارف الإسلامية**"، الأردن ،2008 ، ص245.

[2] زايري بلقاسم ، "**آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي في الجزائر**"، مرجع سابق ، ص 13.

•إن التحرير سيؤدي إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية ، في الوقت الذي لا تزال فيه المصارف في الجزائر غير مهيأة لمواجهة هذه المنافسة، نظرا لمحدودية أحجامها، وتواضع خدماتها مقارنة بالبنوك الأجنبية ، وخاصة أن الاتفاقية قد أعطت الفرصة لهذه البنوك الأخيرة في التواجد التجاري لها ولفروعها ولمكاتب التمثيل التابعة لها في تقديم كافة الخدمات المالية والمصرفية ،وقد تؤدي هذه المنافسة إلى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق.

•إن تحرير التجارة الدولية في القطاع المالي والمصرفي ، وإتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية ، قد يؤدي إلى خسائر تنشأ نتيجة تأثير سياسات البنوك الأجنبية يؤثر على السياسات الداخلية بالدولة ، بل يؤثر على سياسات التنمية في ظل المنافسة الضارة. مما يؤثر على بعض السياسات الاقتصادية بالدولة نتيجة لهذا التحرير ، ومن أمثلة هذه السياسات الاقتصادية السياسات النقدية وتخفيض الائتمان وسياسة الرقابة على النقد الأجنبي ، ويصل الأمر في نهاية المطاف إلى عرقلة نمو الصناعات الوطنية الوليدة والتي تقوم بدعمها البنوك الوطنية.

•يتطلب تحرير الخدمات المصرفية توافر كوادر مصرفية ماهرة ومؤهلة وقادرة على كسب العميل وإنجاز العمل بأكبر كفاءة ممكنة وفي أقل وقت ، وهو مالا يتوفر في أغلب الدول النامية ، خاصة وأنه في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية تتزايد احتمالات اقتراب مقدم الخدمة ومتلقيها ، واتساع شبكة الفروع على مستوى العالم واتساع المنافسة بين كل من البنوك المحلية والبنوك الأجنبية.

•قد تقوم البنوك في ظل تحرير الخدمات المصرفية بالتورط في عمليات حديثة قد لا تتفق واحتياطات السوق المصرفية مثل المضاربات.

•ضعف قدرة البنوك في الجزائر من فتح فروع لها بالخارج، مما يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات.

•ضعف قدرة هذه البنوك على تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية، بسبب قلة خبرتها وضعف أداء العاملين فيها، وعدم قدرتها على استخدام التكنولوجيا المتطورة والمتقدمة.

•سوف يؤدي التحرير الدولي للخدمات المالية والمصرفية إلى عجز في ميزان المدفوعات ، نظرا لأن الدول التي لا تتمتع بميزة نسبية كبيرة في قطاع الخدمات سوف تلجأ إلى استيراد هذه الخدمات ، وسيساعدها في ذلك التحرير الدولي لها وفتح أسواق الخدمات المحلية لاستيرادها، مما يؤدي إلى زيادة أعباء إضافية في الجانب المدين من ميزان التجارة غير المنظورة) استيراد الخدمات (، دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة بالمقابل في الجانب الدائن

تصدير الخدمات (، وينتج عنه ازدياد المشاكل التي يمكن أن يواجهها ميزان المدفوعات التي من أهمها العجز الدائم في إجمالي بنوده.

•من الممكن أن تقوم البنوك الأجنبية بخدمة تلك القطاعات المربحة فقط، وهذا ما سيؤدي إلى حصر مجال تقديم الخدمات وبالتالي عدم وصولها إلى قطاعات معينة ، كما إنها يمكن أن تعمل وفق سياسات مالية معينة لتأمين مصالح أصحابها وليس بالضرورة أن تكون هذه المصالح متطابقة مع المصالح الوطنية وغالبا ما تكون متناقضة مع أهداف وخطط التنمية الوطنية.

•وقد يؤدي تحرير قطاع الخدمات إلى تعرض الجهاز المصرفي إلى أزمات بنكية ويعتبر هذا الأثر من أهم الآثار السلبية للعولمة.[1]

اعتمد المؤيدون للآثار السلبية على الحجج السابقة إلا أنه يمكن الرد على بعضها، وذلك أنه بالنسبة للتخوف من التحرير من أجل حماية الصناعات الوليدة التي تدعمها البنوك الوطنية وعدم القدرة على المنافسة مع البنوك الأجنبية ذات الخبرة الطويلة ، فيمكن الرد عليه بأن الاتفاقية قد منحت للدول النامية حقا في تحديد التزاماتها بشأن القطاعات الخدمية والتي من بينها الخدمات المالية والمصرفية، والتي تقبل أن يعمل بها مقدمي الخدمات الأجانب ، وتستطيع هذه الدول وفقا لذلك أن تحدد التزاماتها بما لا يضر صناعتها الوليدة.

أما التخوف من حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدول النامية نتيجة لاستيراد الخدمات المالية دون أن يقابلها صادرات لها، بما يؤدي إلى زيادة الأعباء على موازين مدفوعات الدول النامية ، فردا على ذلك يمكن القول بأنه توجد دول نامية كثيرة مثل مصر والهند تتمتع بمزايا نسبية كبيرة في مجال الخدمات ، والتي تحتاج إلى عمالة كثيرة كقطاع النقل والسياحة والمقاولات والبنوك تحديدا ، وسوف يؤدي إلى زيادة صادراتها الخدمية بعد تحرير تجارة الخدمات ، مع إمكانية زيادة فرص الوصول إلى الأسواق العالمية ، فيحدث التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث :إستراتجية البنوك الجزائرية العمومية لمواجهة الآثار السلبية

I. الاتجاهات الحديثة للبنوك في استخدام التكنولوجيا المصرفية

I. 1 نظم الدفع الالكترونية :

تطورت وسائل الدفع الالكتروني خاصة منذ انتشار التجارة الالكترونية وتطورها على الصعيد العالمي، وتتمثل أهم تلك الوسائل في[2]:

[1] . زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 09،ص 10.

[2] نوال بن عمارة، **"وسائل الدفع الالكترونية"** (الافاق والتحديات)، ملتقى دولي: التجارة الإلكترونية ،ورقلة،2004،ص02-08.

I. 1-1الدفع باستخدام البطاقات البنكية :

يطلق عليها النقود البلاستيكية ، وهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية مغناطيسية ، يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم حاجاته.

ويتم إصدارها عن Banc America ظهرت البطاقات البنكية في أواخر 1958 وذلك عن طريق طريق منظمات عالمية مثل فيزا ،ماستركارد أو عن طريق مؤسسات تجارية كبرى ، أو عن طريق مؤسسات مالية مثل الدانيرزكلوب، أمريكا أكسبرس .

I. 1-2 الدفع باستخدام البطاقات الذكية:Smart cadres

تشبه هذه البطاقات الكمبيوتر المتنقل لكونها تحتوي فعلا على سجل بالبيانات والمعلومات والأرصدة القائمة بصاحب البطاقة وحدود المصروفات المالية ، التي يقوم بها فضلا عن بياناته الشخصية والرقم السري، ويتيح هذا النظام لأجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية التدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لأصحابها سواء كانوا مشتركين بمؤسسة Visa أو .MasterCard

I. 1 – 3الدفع باستخدام الشيكات الإلكترونية :

تم تطوير هذه الوسيلة لتتناسب مع مقتضيات التجارة الإلكترونية، فالشيك الإلكتروني يشبه الشيك (التقليدي) الورقي (إلا أنه عبارة عن رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة ، يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله)،ليقدمه إلى البنك الذي يعمل بالانترنت ليتم تحويل قيمة الشيك وإعادته إلى حامله.

I. 1 – 4النقود الإلكترونية :

النقد الإلكتروني هو شكل من أشكال النقد الكتابي يمكن لصاحبه أن يطلب من البنك الذي أصدره تحويله إلى نقد ائتماني.[1].

I. 2-خدمات الصيرفة الالكترونية :وتتمثل في :

I. 2-1 الهاتف المصرفي :مكن الهاتف المصرفي على الرد على استفسارات العملاء

II. 2-2- :الصيرفة عبر شبكة الإنترنت :يطلق على هذا النوع عدة تسميات.

بنوك الإنترنت	internet Banking
البنك المترلي	home Banking
البنك على الخط	online Banking
الخدمات المالية الذاتية	Self- Service Banking

[1] رحيم حسين، **"الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصاريف الجزائرية"** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات،2004/12، شلف، ص320.

وجميعها تغيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المترل أو المكتب ، أو من أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريد الزبون .

I. 3.2البنك الخلوي M- banking

البنك الخلوي هو البنك الذي يسمح بإجراء مختلف العمليات المصرفية ، وتسيير الحسابات ، انطلاقا من الهاتف اللاسلكي) الخلوي (، وهو يمثل أحد الخدمات الإلكترونية المتطورة التي تتم عن بعد حيث يعمل 24 ساعة و باستمرار على مدى العام ، وكذلك في أستراليا بالتعاون مع بنك الكومنولث وشركة فودافون العالمية ، وكذلك بدأ العمل به في بعض الدول العربية مثل مصر.

I. 3 –واقع خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية العمومية :

إن استعمال التكنولوجيا المصرفية محدود في الجزائر، فلم يقتصر استعمالها إلا على بطاقات السحب والدفع بين البنوك المحلية فقط، إلى جانب بعض العمليات الأخرى خاصة المتعلقة بالربط بين البنوك لتسهيل بعض العمليات. في حين أنه ليس هناك أي إدخال لخدمات الصيرفة الالكترونية، كإقامة فروع لبنوك الكترونية، أو تقديم خدمات عن بعد، فمواقع البنوك على الانترنيت، استخدمت فقط كمواقع تعريفية، وبالتالي فإن عملية عصرنة وتحديث النظام البنكي تسير ببطء شديد، رغم أن الجزائر سعت إلى إنشاء مؤسسات خاصة لذلك.

II. الاتجاهات الحديثة لإعادة هيكلة البنوك :

II. 1 – تبني البنوك لفلسفة البنوك الشاملة Universal Banks :

لقد بدأت فكرة التحول الشاملة من قبل البنوك التجارية في معظم دول العالم نتيجة لإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية ، أينما أخذت البنوك تتجه نحو أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل، مما أدي إلى تغيير هياكل ميزانيتها التي تعكس تنوع مصادر إيراداتها من جهة، إضافة إلى تنوع مجالات توظيف واستخدامات هذه الموارد من جهة أخرى و بالتالي، تعرف البنوك الشاملة بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات ، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي ، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال. فالبنوك الشاملة تقوم بالمساهمة في كل نشاطات الصيرفة المختلفة وامتلاك الأسهم في الشركات المساهمة ، وتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المالية والمصرفية وبالتالي

فالبنوك الشاملة تقدم خدمات مالية و مصرفية لكل مجالات الاقتصاد حتى أطلق عليها لفظ الصيرفة ذات الخدمة الكاملةself- Service Banking والتي شاع استخدامها في الثمانينات والتسعينات في الدول الغربية.[1]

إذ أن من أهم الدوافع التي تؤدي إلى التحول نحو تبني مفهوم البنوك الشاملة ما يلي:[2]

-دوافع ذاتية بهدف تطوير أدائها ، لغرض البقاء و الاستمرار.

-التطورات والتحولات الاقتصادية المحلية والدولية.

-التطور العلمي والتكنولوجي أدى إلى توفير المناخ المناسب لظهور هذا النوع من البنوك.

-ظهور البنوك الافتراضية ونمو وتطور النقود الإلكترونية.

-المنافسة وذلك عملا بالمقولة" إن لم نفعلها نحن فسيفعلها غيرنا"،سعيا منها في كسب العميل ورضاه .

II. -1 – 1-الاتجاه العالمي نحو البنوك الشاملة:

لقد كانت فكرة البنوك الشاملة ألمانية، ويرجع ذلك إلى القرن التاسع عشر عندما ظهرت إلى الوجود أصول أكبر ثلاثة بنوك خاصة وهي: Deutsh،commerz Bank ، Drersdner وذلك خلال الفترة 1895- 1924 ، حيث اعتبرت بنوك تجارية واستثمارية ، وقدمت خدمات متنوعة سواء في السوق النقدية أو المالية ومع بداية 1960 تحركت البنوك التجارية الألمانية في اتجاه كامل نحو البنوك الشاملة ليصل عددها إلى أكثر من 4 ألاف بنك شامل يصل عدد فروعه إلى 45 ألف يعمل بها أكثر من 750 ألف عامل ، بينما نشأة البنوك الشاملة في فرنسا تعود إلى القرن التاسع عشر، أما في الولاياتunuveslle المتحدة فلم يعط القانون الفرنسي حق البنوك الفرنسية بممارسة أعمال غير مصرفية إلا بعد صدور قانون البنوك المسمى " Glasse St gal ACT Banque في أوائل الثلاثينات ، ليصدر بعدها الكونغرس، قانون مؤسسات الإبداع عام 1982 والذي اعطى للبنوك الحق في التوسع في تقديم خدمات غير مصرفيه، اما في كندا وإنجلترا فلم تتحول إلى بنوك شاملة إلا بعد عام1960.

II 1-2 اتجاه البنوك الجزائرية إلى الشمولية:

منح قانون النقد والقرض90-10 للبنوك الجزائرية صفة البنوك الشاملة "unuveslle " Banque وهذا من خلال المادة 110 و 116 ، اللتان تفتحان للبنوك التجارية مزاولة العديد من الأعمال المصرفية التي تدخل

[1] وعزة عبد القادر، **"ضرورة اصلاح الأنظمة المصرفية في ظل المظاهر الجديد ة للعولمة"**، الملتقى الوطني، **المنظومة البنكية في ظل التحولات** الاقتصادية و القانونية،24، 25 أفريل 2006، ص30.

[2] أحمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص 174،ص175.

في إطار ممارسات البنك الشامل، إلا أنه من الملاحظ على عمل هذه البنوك اقتصارها على ممارسة الصيرفة التقليدية المعتمدة بشكل أساسي على قبول الودائع ومنح القروض، ولعل ذلك يرجع إلى ضعف التعامل بالأدوات المالية والاستثمارية الطويلة الأجل، والذي يعود إلى ضعف سوق الأوراق المالية، ومن ناحية تنويع مصادر التمويل فنلاحظ عودة البنوك الجزائرية إلى التخصص، كعودة صندوق التوفير والاحتياط إلى التخصص في مجال السكن[1].

II 2 الاتجاه نحو الاندماج المصرفي:

أصبحت عملية الاندماج المصرفي ظاهرة عالمية تأثرت بها معظم البنوك في العالم ، وباعتبارها أحد النواتج الأساسية للعولمة، زادت نتيجة لمتغيرين أساسيين ، أحدهما اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية والآخر المتعلق بكفاية رأس المال ، والذي جعل من الاندماج المصرفي ضرورة حتمية للبنوك الصغيرة لزيادة قدرتها على التواجد والاستمرار في السوق المصرفية.

فالاندماج من الناحية القانونية هو عبارة عن عقد يقوم على الإدارة بين شركتين أو أكثر يتم بمقتضاه اتفاقهما على وضع أعضائها وأموالها في شركة واحدة أما من الناحية الاقتصادية، فيمكن تعريفه بأنه تحرك جمعي نحو التكتل والتكامل والتعاون ما بين بنكين أو أكثر، لأحداث شكل من أشكال التوحد، جاوز النمط والشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة وفعالية ،وبالتالي فإن الاندماج عملية انتقال بالبنك من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل.[2]

بحيث تتلخص أهم دوافع الاندماج المصرفي في ما يلي:

-تحقيق وفورات الحجم وفتح أسواق جديدة جراء الاندماج .

- تزايد الاتجاه نحو اعتماد إستراتيجية الصيرفة الشاملة كان من أهم دوافع وأسباب الاندماج المصرفي.

-النمو والتوسع من حيث رأس المال والنشاط.

-زيادة الربحية نتيجة توسع النشاط و زيادة رأس المال.

-تعزيز القدرة على المنافسة الدولية، نتيجة تحرير الخدمات المصرفية.

-القدرة على مواجهة المخاطر المالية المتأتية من الأسواق الدولية.

ومن أشهر عمليات الاندماج اندماج بنك Travellers Group معciti group

[1] بوعزة عبد القادر، مرجع سابق ،ص 04.

[2] بركان زهية، **"الاندماج المصري بين العولمة و مسؤولية اتخاذ القرار"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 02، مجلة شلف، ص 174.

حيث بلغت الصفقة بقيمة 170 بليون دولار وأصبح يعرف ب citi group وفي فرنسا اندمج بنك National de paris paris مع paris- bas وبنك Société General

عام 1999 ليكونا كيانا مصرفيا عملاقا أصوله حوالي تريليون دولار، وأما الدول النامية وعلى مستوى الدول العربية خصوصا فقد شهدت عمليات اندماج، اقتصرت فقط على الوحدات المصرفية داخل الدولة الواحدة. وبالنسبة للجزائر فإنها لم تشهد إلى اليوم أي عملية اندماج تذكر.

II – 3– خوصصة البنوك العمومية في الجزائر :

إن موضوع الخوصصة أضحى من المتغيرات الأساسية التي أحدثتها العولمة على الجهاز المصرفي أمام ازدياد درجة الانفتاح الاقتصادي للدول ، وبالتالي أصبحت خوصصة البنوك محددا رئيسيا للتطورات التي تعيشها النظم الاقتصادية في هذه الدول.

فالخوصصة هي جزء هام من سياسة الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي يقوم أساسا على تغيير هام في المفاهيم حول دور الدولة أو الحكومة في النظام والنشاط الاقتصادي ، فالخوصصة ركن أساسي من أركان سياسات التحرر الاقتصادي ، وبالتالي فالخوصصة عملية الغرض منها التحرر من القيود التي تتعلق بكفاءة منشآت القطاع العام وتحويلها للقطاع الخاص ، أي تغيير العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص .

كما يشير مفهوم خوصصة البنوك إلى سعي الحكومة إلى تقليص نسب مساهمتها في هذه البنوك ثم بيعها سواء كليا أو جزئيا، مستخدمة في ذلك سوق الأوراق المالية أو عن طريق البيع المباشر .

أما بالنسبة للجزائر فقد دعا صندوق النقد الدولي إلى خوصصة البنوك العمومية في المدى المتوسط، على أن يتم أولا اختيار بنكين عموميين يتمتعان بصحة مالية جيدة لتتم خوصصتهما، ومنح مهلة خمس سنوات للبنوك المتبقية ، وأعطى الحق للسلطات للتخلي عنها إن لم تكن مجدية ، وبدأت في سنة1998 عملية تقييم للبنوك العمومية من أجل اختيار واحد من هذه البنوك لخوصصته، (إلا أن ذلك لم يحدث، إذ اعتبر التشريع الجزائري عائقا أمام ذلك، إذ نص على تملك البنوك الأجنبية % 49 فقط)، وكانت هناك مساع لفتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري والمقدر ب 21.6 مليار دينار، بنسبة % 49 أمام البنوك الجزائرية ،مع إمكانية إضافة بنك آخر لخوصصته، إلا أن العملية تعثرت عدة مرات، إذا اعتبرت النسبة المفروضة أمام البنوك الأجنبية عائقا أمام مشروع الخوصصة، إلا أنه وخلال جوان 2005 سمح للبنوك الأجنبية بتملك أكثر من % 51 من رأس مال البنوك الجزائرية المقترحة للخوصصة وهي BDL ، BADR، CPA ، وعلى أثرها عاد البنك الفرنسي (سوسيتي جنيبرل) الذي قدم عرض جديد، وتحضير بنك الأعمال الفرنسي " الأخوة لازار " لتقرير عملية التدقيق الحسابي

التي قام بها ، إلا أن العملية تعثرت عدة مرات وقامت الحكومة بتأجيل العملية إلى أجل غير مسمى، إذ تسعى الجزائر إلى خوصصة % 40 من مصارفها العمومية ومنحها للقطاع الخاص في أفق2010 .[1]

II –4 –الشراكة الأجنبية بالبنوك الجزائرية :

تعتبر الشراكة في المجال الاقتصادي مفهوما واسعا، يجري تعميمه واستخدامه على نطاق واسع ، لتدخل البنوك أيضا هذا المجال، وذلك بسبب شدة المنافسة التي فرضتها التطورات العالمية على الساحة المصرفية، فالشراكة هي شكل من أشكال التعاون الدائم بين المؤسسات المستقلة تكون في مجالات مختلفة كمجال الإشهار ، الإعلام المتواصل ، تبادل المهارات والموظفين ، لتشكل تقارب بين عدة مؤسسات مستقلة قانونيا ، لأجل التعاون في مشروع معين أو نشاط خاص بتكثيف وتنسيق المجهودات وتبادل الكفاءات.

كما تعتبر الشراكة اتفاقية يلتزم بمقتضاها مؤسستين أو أكثر ، قد يكون بنك أحد أطرافها في المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح، الذي ينتج عنها بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوي الخدمات التي يقدمها البنك .

و يمكن الإشارة هنا إلى أمثلة عن اتفاق الشراكة الذي عقدته الجزائر:

–في مجال الخدمات المصرفية الالكترونية تم عقد اتفاق شراكة ما بين المجموعة الفرنسية " Diagram – Edi " الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة وأمن تبادل البيانات المالية وثلاثة مؤسسات جزائرية هي: MAG " " act Multimédia، " Soft engineering " ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني ،(cerist) لتنشأ على أثره شركة مختلطة سميت ب " الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية ،" AEBS والهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر .

–عقد اتفاق شراكة بين شركة Satim والشركة الفرنسية ،Ingenico Data System، من أجل تعميق النقد الالكتروني في البنوك التجارية.

–كما وقع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط عقد شراكة مع شركة التأمين كارديف ،وذلك خلال مارس 2008 ،وستنحصر هذه الشراكة في توزيع الصندوق لمنتجات كارديف بالجزائر ،كما يقضي الاتفاق بتكوين الفرق التجارية للصندوق، وتنشيط شبكته ودعمه بالإعلام الآلي.[1]

III الاتجاهات الحديثة المرتبطة بالتنظيم الداخلي للبنوك :

[1] ادريس رشيد، " **متطلبات اصلاح النظام المصرفي في الجزائر لإرساء دعائم الحكم الراشد** "، الملتقى الدولي الأول: الاصلاحات الاقتصادي في الدول النامية، 05/04 ديسمبر 2006، بومرداس، ص13.

III –1–الالتزام بمقررات لجنة بازل :

III –1–1–اتفاقية بازل I و أهم سماتها:[2]

تم إنشاء بنك التسويات الدولي BIS في مدينة بازل السويسرية عام 1930، بغرض تعميق العلاقة بين البنوك المركزية دوليا وتحفيز التعاون فيما بينها وبهذا أصبح بنك التسويات الدولي منتدى للتعاون بين البنوك المركزية، لينبثق منه عام 1974 لجنة بازل للرقابة المصرفية ، وذلك بعد أزمة البنك الألماني هبستات والبنك الأمريكي فرنكلين، وكان أهم منجزات بازل I الاتفاقية التي تم التوصل إليها عام 1988 ، و الخاصة بتحديد معيار كفاية رأس المال ، والذي عرف باتفاقية بازلI، وجاء بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات ، ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا واعتمد في تحديد النسبة على الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة ب 8% ، وأوصت اللجنة بتطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية1992 .

وتسعى لجنة بازل إلى وضع إطار شامل لكفاية رأس المال، و من أجل ذلك يركز على:

- تعزيز و سلامة النظام المالي.
- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.
- التعامل مع المخاطر المصرفية بشكل مدروس.

وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات جاء بها كوك cook ، وقد تم تقسيم رأس المال إلى فئتين:

1–**الفئة الأولى** : الرأس المال الأساسي core capital، ويشمل حقوق المساهمين والاحتياطات المعلنة، والأرباح غير الموزعة.

2 –الفئة الثانية: رأس المال المساند التكميلي، ويتكون من الاحتياطات غير المعلنة و إعادة تقييم الأصول و المخصصات العامة ،و احتياطات الديون المشكوك في تحصيلها.

يمكن القول بأن اتفاقية بازل بهدف فيما يتعلق بالبنوك العاملة في السوق المصرفي العالمي في ما يلي:

–المساهمة في التقوية والتعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي وبالتحديد بعد تفاقم أزمة الديون.

–وضع البنوك في أوضاع تنافسية متكافئة، وبالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية في شأن رأس المال.

---

[1] سليمان بلعور،"**اثر اسراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية**"،(حالة مجع صيدال)، ماجستير إدارة أعمال، الجزائر،2004،ص17ص18.

[2] مدحت صادق،" **أدوات وتقنيات مصرفية**"، دار غريب القاهرة،2001، ص 196،ص 197.

-فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشاكل الرقابة المصرفية.

-التنسيق بين السلطات النقدية الرقابية المختلفة ومشاركة السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية.

III -1-2اتفاقية بازلII : وأسباب ظهورها[1]:

تم إعادة النظر في معايير بازل I التي تضمنت في جوهرها استجابة للواقع الذي فرضته البنوك العملاقة I ،والتي تميزت بالبساطة وخاصة في حساب المخاطر، وقد صدرت معايير بازل II، ومستجداتها الأخيرة في 2004/06/26. ليبدأ العمل بها مع بداية عام2007 ، بعنوان التقارب الدولي في قياس رأس المال ومعاييره، كإطار معدل حيث يتم البدء في إصدار المعايير الجديدة نتيجة ما شاب معايير بازلI من عيوب، و بالتالي ضم الاتفاق الجديد محاور رئيسية تتمثل في:

- المحور الأول :كفاية رأس المال.
- المحور الثاني :عمليات المراجعة الإشرافية للبنوك.
- المحور الثالث :انضباط السوق وما يرتبط به من شفافية في نشر المعلومات بما ساعد على زيادة كفاءة وإدارة المخاطر.

III :-1-3-مدى تطبيق البنوك الجزائرية لاتفاقيات بازل:

صدرت التعليمة رقم 74 **-94** الصادرة في 29 / 11 / 1994، موضحة كيفية حساب وتطبيق معدل كفاية رأس المال، وحددت نهاية شهر ديسمبر1999 ، للوصول لنسبة أكبر أو تساوي 8%،على أن تطبق بشكل تدريجي، وبالتالي تمكن البنك الوطني الجزائري BNA من الوصول إلى نسبة 10.12 %سنة 1997، لتنخفض إلى % 6.12 سنة 1999، ثم بلغت % 7.64 سنة 2000، وحقق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP نسبة تقدر ب % 14 سنة 2001 ،وعلى العموم وصل متوسط معدل كفاية رأس المال المطبق في البنوك الجزائرية بين % 12 وحتى % 17 من رأس مال البنك.

أما بالنسبة لاتفاق بازل II فإن الجزائر حسب تصريحات المسؤولين أنه في غضون2008 أو2009 ، يمكن للجزائر الانضمام للاتفاق، إلا أن هذا التاريخ غير رسمي، ويرجع ذلك إلى مدى قدرة الجزائر على اعتماد المقاييس الجديدة بسرعة.[2]

[1] عبد الحميد عبد المطلب، "**اقتصاديات النقود و البنوك**(الأساسيات و المستحدثات)، الدار الجامعية الاسكندرية،مصر،2007،ص383، ص 384.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص385.

III –2تنمية مهارات العاملين بالبنوك العمومية الجزائرية :

العنصر البشري من أهم الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي، فمهما تنوعت مصادر الكفاءة يظل العنصر البشري وراءها ، ومن أجل مسايرة أحدث ما توصل إليه العلم في مجال التكنولوجيا المصرفية ، ينبغي تطوير إمكانيات العاملين وقدراتهم لاستيعاب التطورات في مجال الخدمات المصرفية، وبالتالي يمكن الاعتماد على الموظفين في تحقيق التميز للبنك انطلاقا من:[1]

—جودة الخدمة المصرفية هي نتاج أداء العاملين بالبنوك ، الذي يدركه العملاء من خلال المنفعة الزمانية و المكانية.

28– مصدر الأداء المتميز هو بالدرجة الأولى من موظفي البنوك ، على الرغم من أهمية التسهيلات المادية الأخرى.

—عدم تعاون موظفي البنوك مع العملاء في تحقيق الخدمات المصرفية من شأنه أن يؤثر بالسلب على نتائج البنك.

بالنسبة للجزائر ونتيجة للنقص الملاحظ لدى المصرفيين وتدني مستوى الثقافة المصرفية لديهم، لذلك تم إنشاء شركة ما بين البنوك (SIBF) ، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب بسبب عدم توفر جميع الوسائل الضرورية لتحصيل تكوين تطبيقي في جميع الفروع والمهن، كما تم فتح المدرسة العليا للصيرفة بالجزائر العاصمة وهي المدرسة العليا الوحيدة في الجزائر المتخصصة في تكوين عال في مجال الصيرفة ،وبالتالي أصبح من الممكن لدى المصرفيين اليوم نيل الشهادات التالية، والتي تسمح لهم برفع مستوياتهم العلمية والعملية من جهة، والحصول على ترقية إلى مناصب أعلى من جهة أخرى:

–شهادة الثقافة البنكية CCB: خاصة بعمال مستوى الرابعة متوسط إلى الثالثة ثانوي.

–إجازة بنكية BB: وتتعلق بكل العمال ذوي شهادة البكالوريا، شهادة الثقافة البنكية، شهادة نجاح في المحاسبة والإعلام الآلي، حيث تقدر مدة الدراسة بثلاث سنوات.

- شهادة تحضيرية للدراسات العليا البنكية CPES: وهي تخص كل العمال ذوي شهادة البكالوريا + ثلاث سنوات جامعية أو ليسانس في شعب أخرى غير الاقتصاد والتسيير والمحاسبة والمالية، حيث تدوم الدراسة مدة سنة واحدة.
- شهادة في الدراسات العليا للبنوك DESS: وتخص كل العمال ذوي شهادة الليسانس في

[1] سليمان ناصر، "**النظام المصرفي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية**"، العدد 01، جانفي 2008، الوادي، ص 16، 18.

الاقتصاد أو التسيير أو المحاسبة أو المالية، إجازة بنكية BB ، شهادة تحضيرية للدراسات العليا البنكية CPES والتي يجب أن يكون معدل تحصيلها مساو أو يفوق 12\20.

III –3 – تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي :

يعد تبني المفهوم الحديث للتسويق ، أي دراسة السوق البنكي والزبون المستهلك مع تحديد رغباته واحتياجاته مع تكييف المؤسسات البنكية معها، وإشباع هذه الاحتياجات والرغبات بدرجة أكثر من درجة الإشباع التي يحققها المنافسون، أمرا في غاية الأهمية في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الساحات المصرفية ،وذلك بهدف جلب زبائن جدد، والمحافظة على الزبائن القدامى إذ على البنوك الاستمرار في تطوير خدماتها آخذة في الحسبان احتياجات الزبائن وتوقعاتهم .

وتعتبر البنوك مهتمة بالتسويق إذا قامت بما يلي:

- الاهتمام بدراسة اتجاهات واحتياجات مختلف العملاء التي يتعامل معها البنك.
- تحديد مختلف حاجات هؤلاء العملاء وتلبيتها في المكان والوقت المناسبين وبالسعر المناسب.
- البحث عن أفضل الطرق الفعالة من حيث التكاليف لتلبية هذه الرغبات لتعظيم أرباح البنك.
- استخدام أدوات تكنولوجية حديثة مثل استخدام الإنترنت في الدعاية والإعلان.
- المساهمة في اكتشاف الفرص الاستثمارية ودراستها، وتحديد المشروعات الجيدة، بما يكفل إيجاد عميل جيد.
- التركيز على أهمية تدعيم وسائل الاتصال الشخصي، وتكثيف الحوار المتبادل مع العملاء
- تصميم مزيج من الخدمات المصرفية بما يحقق حاجات ورغبات العملاء ورضاهم وكذلك مع الشكل الذي يتلاءم وقدرات العملاء المالية.

أما بالنسبة للبنوك العمومية الجزائرية فلم تول اهتماما بالتسويق المصرفي واقتصر التسويق لديها على الترويج عند تقديم بعض الخدمات ،وبالتالي غياب المفهوم الحديث للتسويق ،رغم اهتمام بعض البنوك بالبحث عن تقديم خدمات جديدة كإدخال بنك الفلاحة والتنمية الريفية خدمة البنك الجالس، وبالتالي فإن البنوك الجزائرية لم تول أهمية لبحوث التسويق ،وتعتبره أقل أهمية من الوظائف الأخرى[1].

[1] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، 37.

خلاصة الفصل:

تعرض الفصل الأول للتطور التاريخي لأهمية قطاع الخدمات من خلال تعدد التعاريف التي تناولها الكتاب و المفكرين للخدمات قبل تناولها في جولة أورجواي، و التي عرفت الخدمات بأنها تشمل جميع الخدمات في كل القطاعات التي تقدم على أساس غير تجاري، و ذلك باستثناء الخدمات التي تقدمها الحكومة، و أي خدمة تقدم على أساس غير تجاري أو بدون تنافس مع موردي الخدمات.

و تعتبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات أول إطار دولي متعدد الأطراف لتنظيم التجارة في الخدمات، و تتكون من 6 أجزاء تتناول موادها الأحكام المنظمة لتجارة الخدمات دوليا.

و على الرغم من المرونة التي قدمتها الاتفاقية في صياغة أحكامها خصوصا للدول النامية، إلا أنه من المتوقع أن تزداد الصادرات الخدمية للدول المتقدمة لتميزها النسبي في مجال الخدمات، و على العكس من ذلك ستواجه الدول النامية صعوبات نتيجة تحرير التجارة الدولية في الخدمات حيث أنها تعتبر مستوردا صافيا للخدمات.

و إجمالا فإن الاتفاقية إطارا شرعيا منظم للاحتكارات على المستوى الدولي، و إدارة قانونية متعددة الأطراف لفتح أسواق الدول النامية أمام هذه الاحتكارات، و ذلك إذا لم تتخذ هذه الدول من الإجراءات و الأحكام و الضوابط ما يكفل تحد المنافسة الدولية و الوقوف أمامها على قدم المساواة.

تمهيد:

لم يتم التوصل في نهاية جولة أورجواي إلى اتفاق نهائي بشأن تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية، نتيجة عدم تقدم العديد من الدول النامية المهمة بجداول التزامات كافية تفصح عن فتح أسواقها المالية والمصرفية، أو تنبئ بانفتاحها قريبا أمام موردي الخدمات المالية الأجانب، في حين أن الهدف الأساسي من جانب المفاوض الأمريكي كان الوصول بجداول الالتزامات في الخدمات المالية إلى أقصى درجة ممكنة من التحرر والوضوح، فمن غير المعقول أن تسعى الدول إلى الاستفادة من الاتفاقية الدولية دون التعهد بالتزامات للحفاظ على النظام المالي الدولي كنظام منفتح يتمتع بالكفاءة والمنافسة والشفافية.

ويهدف هذا الفصل إلى إعطاء نظرة عامة حول الخدمات المالية والمصرفية، من خلال تبيان مفهومها وخصائصها وتوضيح التصنيفات المختلفة لها، وكذا إبراز أهمية هذا النوع من الخدمات في الاقتصاد. كما سنحاول من خلال هذا الفصل أيضا إلقاء الضوء على مفهوم التجارة الدولية في الخدمات المالية، ومعرفة القيود المختلفة التي ممكن أن تعوقها، وبذلك سنتعرض إلى الجهود الدولية في مجال الخدمات المالية، والتي جاءت بعدها اتفاقية التجارة في الخدمات المالية، وأخيرا سنحاول مناقشة مختلف الآثار المحتلمة لتحرير التجارة في الخدمات المالية في الدول النامية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية في الخدمات المالية

تلعب الخدمات المالية دورا هاما في مجال المعاملات الاقتصادية والتجارية، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الخدمات المالية والمصرفية وخصائصها، وكذا معالجة مختلف أنواعها وتصنيفاتها، وأخيرا سنلقي الضوء على الأهمية المتزايدة لتجارة الخدمات المالي في الاقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم الخدمات المالية والمصرفية وخصائصها:

أولا: مفهوم الخدمات المالية و المصرفية:

إن مفهوم الخدمات المالية والمصرفية لا يختلف كثيرا عن مفهوم الخدمات بصورة عامة، وتمثل الخدمات المصرفية والمالية مجموعة الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها، وترتبط هذه الخدمات بالوظائف الأساسية للبنوك، وهي الإيداع والائتمان وخدمات الاستثمار، فالخدمات المصرفية عديدة ومتنوعة وهناك من يقسمها إلى الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية المستحدثة وخدمات متعلقة بإدارة الأموال والاستثمار والأوراق المالية.[1]

ويختص بتقديم الخدمات المالية والمصرفية مؤسسات مالية واقتصادية هي البنوك، والتي تقوم بدور الوسيط بين عملائها، من خلال تجميعها لمدخرات المودعين إليها، ثم إقراضها لعملائها الآخرين عن طريق الائتمان وصوره المختلفة، سواء تمثل هذا بالتعامل في الائتمان أو القروض قصيرة الأجل (السوق النقدي) أو في الائتمان والقروض طويلة الأجل (السوق المالي).

ويمكن تعريف الخدمات المالية والمصرفية بأنها: "مجموعة من العمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في مجموعة من العناصر الملموسة (الحقيقية) وغير الملموسة (غير الحقيقية) المدركة من قبل الأفراد أو المؤسسات، من خلال دلالتها وقيمتها النفعية التي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية، والتي تشكل في الوقت نفسه مصدرا لربحية المصرف وذلك من خلال علاقة تبادلية بين الطرفين"[2].

[1]- الدسوقي حامد أبو زيد،" **إدارة البنوك**"، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1998، ص: 104.

[2]– محمد بداوي، "**تسير جودة الخدمات في إطار العمل المصرفي الإسلامي**"، دراسة حالى بنك البركة الجزائري وكالة البليدة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب بالبليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم إدارة أعمال، نوفمبر 2006، ص: 22.

-كما يمكن تعريف الخدمة المصرفية بأنها عبارة عن "أنشطة أو أداء غير مادي يقدم من طرف البنك إلى طرف آخر وهو العميل، فتعتبر في نظره مصدر لإشباع حاجاته ورغباته، كما لا يمكن امتلاكها في معظم الأحيان، أما في نظر البنك فهي مصدر ربح وتحقيق لأهدافه الإستراتيجية من حصص سوقية"[1].

-وتعرف أيضا أنها: "نشاط أو منفعة يؤدي أو يوزع من قبل البنك لفرد أو مجموعة من الأفراد، أو لجهة أخرى يترتب عليه أو عليها مخرجات غير ملموسة لايمتلكها الفرد أو الجهة المؤدى أو الموزع لها"[2]

-الخدمة المصرفية عبارة عن مجموعة أنشطة تتعلق بتحقيق منافع معينة للعميل، سواء كان ذلك بمقابل مادي أو بدونه، فقد يقدم البنك أحيانا خدمات مجانية بدون مقابل إلى عملائه"[3].

ثانيا: خصائص الخدمات المالية والمصرفية:

إن الخدمة المصرفية هي مجموعة من الفوائد والمنافع المادية والمعنوية التي تتحقق للعميل نتيجة تعامله مع بنك معين، والتي تشكل صورة ذهنية معينة للبنك لدى العميل. وتعتبر الخدمات المالية والمصرفية أحد النشطة الاقتصادية الهامة في أي دولة، والتي تتسم بالخصائص الرئيسية التالية:

1- عدم الملموسية:

تمثل الخدمات المصرفية أداء وليست أشياء ملموسة، إذ لا يمكن رؤيتها أو تذوقها أو لمسها أو تخزينها، وبالتالي يتلازم مع الانتفاع بها، إذ أن الخدمة المصرفية التي يقدمها أي بنك هي في الأصل فكرة وليست سلعة مادية، لذلك فإن التعامل مع البنك يجب أن يعرف ماهية هذه الخدمة وما يمكن أن تقدمه له من منافع، وتؤثر صفة عدم الملموسية على برامج ترويج الخدمة وتوزيعها، وبالتالي من غير الممكن الحكم على جودة الخدمة إلا بعد الانتفاع بها.

---

[1] - Beatrice Brechignag- Roubaud, le marketing des services : du projet au plan marketing, édition d'organization, quatrième tirage, France 2000, p : 71.

[2] - ناجي معلا، " **أصول التسويق المصرفي**،" دار الصفاء، الطبعة الأولى، الأردن، 1994، ص18.

[3] - عمر وصفي وآخرون، " **مبدئ التسويق: مدخل متكامل**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1994.ص: 118.

2- عدم التجانس في الخدمة المصرفية ذاتها:

تتميز الخدمة المصرفية والمالية بدرجة من اللاتجانس، فعلى سبيل المثال نجد أنه بالرغم من نمطية خدمة الحسابات الجارية من الناحية الإجرائية، فإنها تختلف فيما يتعلق بكيفية أدائها من وقت لآخر ومن موظف لآخر، بل ويختلف أدائها مع الموظف نفسه حسب حالته النفسية والذهنية وقت أداء الخدمة، وبالتالي يصعب تحقيق التجانس أو الثبات في تقديم خدمة جديدة كل مرة.

3- ارتباط الخدمة المصرفية باسم البنك مقدم الخدمة:

ترتبط الخدمة المصرفية ارتباطا وثيقا بسمعة البنك كبائع للخدمة دون سواه، وهو الذي يخلق المنافع الزمنية والمكانية بتوفير الخدمة للعملاء في الوقت والمكان المناسبين، معتمدا على ما يمنحه العملاء من ثقة له دون غيره.

4- تنوع وتعدد الخدمات المصرفية:

بينما تختص منشآت الخدمات الأخرى في تقديم خدمة واحدة أو أكثر قليلا، فإن خدمات البنوك في توسع مستمر، فقد بدأت هذه الخدمات بخدمة واحدة هي "الإيداع" ثم تطورت لتقديم مجموعة ضخمة من الخدمات غير المتجانسة وصل عددها في البنوك التجارية الأمريكية حوالي 225 خدمة مصرفية سنة 1983[1]،فقد صحب صحب الانتشار الجغرافي للبنوك التجارية وتباين وتجدد رغبات الأفراد الحاجة إلى مزيد من أنواع جديدة من الخدمات المصرفية والمالية، ولذلك أصبحت الخدمة المصرفية صناعة صعبة التسوق، إذ أنها تحتاج إلى برامج تسويقية متعددة لتناسب المستفدين من كل هذه الخدمات المصرفية.

[1]- زياد رمضان ومحفوظ جودة،" **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، 2003، ص: 307

5- سهولة التقليد

يرجع نجاح العديد من البنوك إلى تقديم خدمة جديدة مبتكرة يشرع باقي المنافسين في تقليد تلك الخدمة وتقديمها للسوق، ويكون من الصعب من تقديم خدمات متشابهة لتلك الخدمة المبتكرة.[1]

6-الحاجة إلى نوعية خاصة من المهارات البشرية:

نظرا لطبيعة العمل المصرفي، وما يحتاجه من السرعة في أداء الخدمة المصرفية وتوفير الراحة للعميل، مع توفير أكبر قدر من الأمان والدقة، وزيادة تأثير العامل الشخصي الخاص بمقدم في خلق الصورة الذهنية لبنك لدى العملاء، فإنه من الضروري ومن المهم جدا اختيار مقدمي الخدمات وتدريبهم، بالإضافة إلى ضرورة التقييم المستمر لمستوى أدائهم وتحفيزهم.

7- الخدمة المصرفية هي خدمة استقرابية أكثر منها تسويقية:

ففي ظل انتشار فروع البنوك المختلفة في الموقع الواحد، يفضل معظم العملاء التعامل مع البنوك القريبة من محل سكنهم أو عملهم، بالرغم من عدم رضاهم أحيانا عن مستوى خدمات هذه البنوك.

8- المزيج التسويقي الموسع في مجال الخدمات المصرفية:

نظرا لأن عناصر المزيج التسويقي التقليدية (المنتج/ السعر/ الترويج/ المكان) غير كافية في مجال الخدمات، حيث يتم إنتاج الخدمات والانتفاع بها في وقت واحد وبحضور العملاء، فإن العنصر البشري والبيئة المادية تلعبان دورا مهما في تسويق الخدمة[2] وقد قام كل من بومز وبيتنر (1981) BOOMS & BITNER بتوسيع المزيج التسويقي في مجال الخدمات بإضافة ثلاثة عناصر أخرى للعناصر الأربعة الأساسية، وهي:

أ/ الدليل المادي Physical Evidence :

[1] - أسامة حمود محمد العتيبي، **"معوقات تسويق الخدمة المصرفية و تأثيرها على رضاء العملاء بالبنوك التجارية"** الكويت، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال 2005، ص: 68-69.

[2] - Mary Jo Betner, Evaluting Service Encounters : The Effect Of Physical Surounding and Employees Responses, « Journal Of Marketing, Vol 54 (April 1990), p : 70.

ويشمل كافة العناصر الملموسة في البنك، والتسهيلات المادية التي تعكس الجو المحيط داخل البنك بما يتضمنه من إدراك التصميم الخاص بالمساحة، الإضاءة و الديكور، و الألوان والشكل ومستوى الضوضاء ...الخ. وهو ما يعني أن هذا الجو أو المناخ يعتبر أداة تسويقية في مجال الخدمات.

ب/ موظفو البنك Participants:

يعتبر موظفو البنك عنصرا مهما من عناصر الترويج الداخلي، وذلك من خلال تعاملهم المباشر مع العملاء، خاصة أن الترويج بما فيه الإعلان لا يستطيع إقناع العملاء بتكرار تجربة غير مرضية مع البنك، كما أن الكلمة المنطوقة بين موظفي البنك والعملاء غالبا ما تكون أفضل بكثير من الإعلان في مجال الخدمات.

ج / أسلوب تقديم الخدمة Process:

ويقصد به عملية تجميع الخدمة، ويشمل أسلوب تقديم الخدمة تدفق الأنشطة والإجراءات اللازمة لتقديم الخدمة للعملاء.

9- تذبذب الطلب على الخدمات المصرفية:

يتسم الطلب على الخدمات المصرفية بالتقلب وعدم الثبات، وذلك نتيجة للتغير في حجم وتركيبة الأسرة، وزيادة عدد المتقاعدين وعدد المساهمين، بالإضافة إلى زيادة الوعي المصرفي وهو ما قد يؤدي إلى حدوث مشكلة عندما ينقلب الطلب بشدة على خدمات البنك، خاصة أن هذه الخدمات غير قابلة للتخزين، وبصفة عامة يمكن للبنك تصميم سياسات ترويجية وتسعيرية مرنة لإيجاد نوع من التوازن بين الطلب وطاقة الخدمة، كسياسة التسعير التمييزي لتنشيط الطلب في الحالات التي ينخفض فيها الطلب، أو لتأجيل بعض الطلب من فترات الذروة إلى الفترات التي ينخفض فيها الطلب.[1]

[1] – حسين عيد لبيب أبو العلا، " **تحليل إدراك العملاء لمستوى جودة الخدمات المصرفية**"، دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير إدارة أعمال، جامعة القاهرة، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، 2001، ص 83.

المطلب الثاني: تصنيف الخدمات المالية والمصرفية:

يمكن تصنيف الخدمات المالية والمصرفية إلى ثلاثة أنواع كما يلي[1]:

1/ الخدمات المصرفية التجارية Commercial Banking:

وتتعلق هذه الخدمات بأنشطة المصارف التجارية، والتي تقوم بتحصيل الودائع و منح الائتمان وسداد المدفوعات، وتنطوي هذه الخدمات المصرفية التجارية على عدة أشكال منها:

- الأعمال المصرفية الخاصة بالائتمان الاستهلاكي كمنح الاعتمادات وسداد المدفوعات للأفراد.
- الأعمال المصرفية الشخصية كإدارة الحسابات الشخصية لثروات الأفراد و ودائعهم.
- الأعمال المصرفية للشركات، والتي تقوم بتقديم الأعمال المصرفية لتأسيس الشركات والأشخاص المعنوية مثل بنوك الائتمان الخاصة، التي تقوم بتسهيل القروض لأجل، وسداد المدفوعات النقدية وتوفير التغطية المالية للمشروعات.

2/ الخدمات المصرفية الاستثمارية Investment Banking Products:

تقوم البنوك التجارية والشركات الاستثمارية (المؤسسات المالية) بتقديم ها النوع من الخدمات حيث تمد عملائها بالمعلومات والإرشادات المتعلقة بالتداول في الأوراق المالية، أو تقوم بعمليات الاكتتاب لصالح عملائها أو إدارة محافظ الاستثمار أو محفظة الأوراق المالية، والتي تتضمن إصدار وطرح الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية، والقيام بعمليات السمسرة وإبرام الصفقات التجارية والاكتتاب في الأوراق المالية في سوق الصرف الآجلة.

[1] - Mitsuo Matsushita, Thomas J.Schoenbaum & Petros C. Mavroidis : The World Trade Organization Law, Practice and Policy, Oxford University Press, New York, 2003, pp : 252-253.

3/ خدمات التأمين Insurance Products:

وتتضمن هذه الخدمات التامين على حياة ضد الوفاة، أو الاصابة أو المرض أو الحوادث الشخصية، والتأمينات العامة ضد الخسائر المالية التي قد تحدث لممتلكات المؤمن له، كالتأمين ضد الحريق وتأمين السيارات وتأمين الطيران والتأمين البحري، وتأمين الأخطار النووية وغيرها من التأمينات العامة الأخرى، وخدمات إعادة التأمين Reinsurance التي تتضمن جميع الأنشطة التي تهدف إلى تنويع الأخطار المكتتب فيها من قبل شركات التأمين المباشر، بإعادة تأمينها مرة ثانية إلى شركات أخرى تسمى شركات إعادة التأمين من أجل التغلب على المخاطر التي تواجهها شركات التأمين المباشر.

كما أن هناك تقسيم آخر للخدمات المصرفية والتي نوردها كما يلي:

أ –**الخدمات المصرفية بالتجزئة Retail Banking Services**: وهي ذلك الجزء من الخدمات المصرفية الذي يقدم للأفراد والشركات الصغيرة، وتتسم الخدمات المصرفية بالتجزئة بثلاث سمات رئيسية و هي:

- التعامل مع عدد كبير من الصفقات بقيم مالية صغيرة.
- تقديم الخدمات من خلال شبكة واسعة من الفروع.
- تغيير الطرق التي يتم من خلالها تسويقها هذه الخدمات بفعل التكنولوجيا الجديدة.

وتشمل الخدمات المصرفية بالتجزئة الخدمات المصرفية المتعلقة بالحسابات البنكية وعرض الأدوات الادخارية والوساطة في الأنشطة المرتبطة بالأوراق المالية، وقروض الاستهلاك والقروض العقارية وغيرها من الخدمات الموجهة للأفراد، وظهرت الخدمات المصرفية بالتجزئة كعنصر رئيسي في استراتيجيات التوسع لكثير من البنوك، وأصبحت المنافسة في منتجات الخدمات المصرفية بالتجزئة قوية سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان النامية ذات الدخل الأقل، نظرا لاجتذاب مدخرات القطاع العائلي المتزايدة للكثير من المنافسين على الصعيد المحلي والأجنبي، سواء من داخل الجهاز المصرفي أو من خارجه.

ب – الخدمات المصرفية بالجملة Wholesale Banking Services: تعد أسواق الخدمات المصرفية بالجملة من الأسواق الشديدة المنافسة، حيث تتمتع الشركات بقدر أكبر من المرونة في اختيار عملياتها المصرفية، تفوق تلك التي يتمتع بها القطاع العائلي، وقد شهدت هذه الأسواق في السنوات الأخيرة طلبا متزايدا على خدمات إدارة الأصول والخصوم، والتي أدى تقديمها إلى كثير من المستحدثات المالية إلى زيادة استخدام الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، وقد واجهت البنوك منافسة من الشركات الكبيرة التي أقامت شركات الإدارة المالية الخاصة بها.

كما قامت البنوك في مجال الخدمات المالية بتقديم تشكيلات واسعة من الخدمات المصرفية الاستثمارية، ومثال على ذلك إعادة الهيكلة المالية للشركات والخدمات المرتبطة بعمليات والاستحواذ وتقديم الاستشارات المالية، كما شهدت البنوك اتجاها نحو تطوير أدوات إدارة المخاطر وإدارة صناديق رأس المال المخاطر.

ج– الخدمات المصرفية المرتبطة بالأوراق المالية Securities:

تشمل هذه الخدمات أنشطة الإشراف على عمليات الإصدارات الجديدة للأوراق المالية وتسويقها وخدمات السمسرة، إدارة المحافظ المالية والخدمات المرتبطة بتطوير الأدوات المالية الجديدة، وأصبح قطاع الخدمات المرتبطة بالأوراق المالية من أكثر قطاعات الخدمات المالية الأكثر ديناميكية في السنوات الأخيرة خاصة في البيئات المصرفية المتطورة، وذلك نتيجة الاتجاه نحو تزايد التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات المالية والتسنيد وتكامل أسواق الأوراق المالية وأسواق النقد بالإضافة إلى الاتجاه العام في الأخذ بفلسفة الصرفة الشاملة.[1]

د– الخدمات المصرفية مابين البنوك Inter Bank Services :

يقصد بسوق ما بين البنوك، تلك السوق التي تتعامل فيها البنوك مع بعضها البعض، وهي جزء مهم في أي نظام مصرفي كفء، فبعض البنوك يكون لديها ودائع تزيد عن حجم الأموال المطلوبة للإقراض والعكس صحيح،

[1] – يسري مصطفى،" **اتفاقية GATS والبنوك المصرفية**"، مجلة البنوك، مصر، العدد 16، سنة 1998، ص 18.

وتقوم ما بين البنوك بعلاج هذه الإختلالات، من خلال إتاحة طرق يستطيع من خلالها البنك الذي لديه ودائع كبيرة تحويلها إلى البنوك الأخرى التي لديها طلبات قروض كثيرة، وتشمل سوق الخدمات المصرفية ما بين البنوك على أنشطة مهمة لكفاءة عمل الأنظمة المالية وفعاليتها، فهي تشمل عمليات الإيداع ومعاملات سوق النقد الأخرى فيما بين البنوك وخدمات المدفوعات وخدمات السمسرة والتعامل في الأوراق المالية والصرف الأجنبي، وعمليات البنية الأساسية والتكنولوجية للأسواق المالية.

هـ– الأنشطة المالية الدولية International Financial Services :

أدى تسارع عملية تدويل الأنشطة المصرفية والأنشطة المرتبطة بالأوراق المالية، إلى نمو سوق الخدمات المالية الدولية نموا سريعا، وتشمل الخدمات المالية الدولية أنشطة تقليدية، مثل تمويل الصادرات والواردات والتعامل في الصرف الأجنبي، وتشمل أيضا أنشطة السندات والعملات في السوق الأوروبية Euromarkets. [1]

المطلب الثالث: الأهمية المتزايدة لتجارة الخدمات المالية في الاقتصاد:

أصبحت الخدمات المالية على قدر كبير من الأهمية في اقتصاد الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية، وهذا ما يفسر الزيادة في تجارة الخدمات المالية بخطوات سريعة خاصة مع استخدام الأدوات المالية الجديدة والتغير التقني والتكنولوجي الجديد.[2]

و ينعكس الدور الهام لقطاع الخدمات المالية في حصته من إجمالي التوظيف، وإجمالي الناتج المحلي في العديد من الدول. كما أن جميع فروع النشاط الاقتصادي تعتمد في تأدية وظائفها على تدخل الخدمات المالية، لأن وجود نظام مالي مستقيم ومستقر في النظام الاقتصادي تحوطه إدارة جيدة وسياسات اقتصادية كلية متوازنة يعد

[1]– هبه محمود الطنطاوي الباز، "**التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي واستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر**"، ماجستير اقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2003، ص: 44-45.

[2]– زايري بلقاسم وبلحسن هواري، مداخلة بعنوان" **أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر**"، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية– بشار– 24-25 أفريل 2006 ص 02.

أمرا أساسيا لنجاح تجربة النمو والتنمية، والعكس من ذلك يعني اختلال وظائف وأداء النشطة الاقتصادية بالإضافة إلى وجود عجز في علاقة الاقتصاد القومي بالاقتصاديات الأجنبية.

المبحث الثاني: تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية

تعتبر الخدمات المالية والمصرفية الأكثر ديناميكية ضمن التجارة الدولية في الخدمات، وقد زادت أهميتها خصوصا بعد تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال وبذلك أصبحت مسألة تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية خيارا أكثر جاذبية للعديد من الدول من أجل الاستفادة من مزاياها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية في الخدمات المالية

يمكن تعريف التجارة الدولية في الخدمات المالية كما يلي[1]:

- تقديم الخدمات المالية بواسطة مؤسسة في دولة ما إلى مستهلك للخدمة في دولة أخرى، أي تقديم الخدمات المالية عبر الحدود.
- تقديم الخدمات المالية عبر إنشاء شركات تابعة أو فروع بنكية وكالات بواسطة المؤسسات المالية المقيمة في دولة أخرى، بأراضي الدولة المضيفة، ويرتبط هذا الشكل من التجارة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ويعبر هذين الشكلين من التجارة الدولية في الخدمات المالية عن ظاهرة "التدويل المصرفي" والذي يتضمن اتجاهين متناميين ومتميزين رغم ارتباطهما ببعضهما البعض. الأول يمثل توسع الأعمال الدولية لبنوك الدولة المعنية أي بيع خدماتها إلى غير المقيمين، والثاني يمثل تأسيس بنوك الدولة المعنية لفروع أو شركات تابعة في الخارج سواء للتعامل مع المقيمين او غير المقيمين في الدولة، وتكتسب التفرقة بين هذين الشكلين أهمية خاصة في مجال تفسير قيام التجارة الدولية في الخدمات المالية، حيث ينبغي التفرقة بين الميزة النسبية في مجال التجارة في الخدمات المالية ودوافع البنوك لأن تصبح متعددة الجنسيات.

[1] – سعيد النجار،" **الجات والنظام التجاري العالمي**"، جمعية النداء الجديد، القاهرة، 1997، ص 56.

المطلب الثاني: القيود التي تعوق التجارة الدولية في الخدمات المالية

تواجه التجارة الدولية في الخدمات المالية عدة مشاكل و قيود تعوقها عن تحقيق أهدافها في تقديمها لكافة أنواع الخدمات المالية إلى جميع دول العالم، حيث أنه نظرا لطبيعة الخدمات المالية فإن القطاع المالي تحكمه تنظيمات حكومية لضمان الاستقرار في الجهاز المالي ككل، و كذا حماية حقوق المستثمرين و تجنب الأزمات المالية، و يمكن تصنيف هذه القيود إلى مجموعتين رئيسيتين:

المجموعة الأولى: مجموعة القيود التي تعوق انتقال الخدمة المالية عبر الحدود، و تتمثل هذه القيود في الرقابة على أسواق الصرف الأجنبي، سواء من خلال منع المقيمين من التعامل مع المؤسسات المالية التي تتم بين المقيمين و غير المقيمين. و يتم مناقشة هذه الحواجز ضمن عملية إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي و تحرير حركات رؤوس الأموال، و ذلك عبر السماح للوحدات الاقتصادية في دولة ما بالتمتع بالخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات مالية مقيمة في دولة أخرى.

المجموعة الثانية: مجموعة القيود التي تؤثر على النفاذ للأسواق و التمييز في المعاملة الوطنية بين الشركات التابعة أو الفروع الأجنبية للبنوك في السوق المحلي، و بين الشركات و البنوك الوطنية و هذه القيود تفرض بصورة واضحة في الدول النامية، فتضع مجموعة من الشروط و القيود على وجود الاستثمار الأجنبي المباشر على أراضيها، بهدف اقتصادياتها من التعرض للاختلال و عدم التوازن. وبالتالي فإن تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية يرتبط بالمعاملة التي توفرها الأطر القانونية و التنظيمية للدولة المضيفة تجاه المؤسسات الأجنبية التابعة.[1]

[1] متولي عبد القادر السيد،" **أثر التجارة الدولية في الخدمات المالية على النظام المصرفي المصري**"، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، كلية التجارة، 1998،ص: 05.

المطلب الثالث: الجهود الدولية في مجال تحرير التجارة في الخدمات المالية

بسبب القيود المفروضة على التجارة الدولية في الخدمات المالية، اشتدت الحاجة إلى تحرير هذا النوع من التجارة، و إزالة تلك القيود بواعد قانونية ذات طابع دولي، حيث قامت المنظمات المعنية بهذا المجال بعقد اتفاقات تهدف إلى التحرير الدولي للتجارة في الخدمات المالية. و من أمثلتها ما يلي:

أولا– جهود منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD:

قامت هذه المنظمة بوضع كل من دليل تحرير تحركات رأس المال، الذي يحدد الخدمات المالية التي يتم تقديمها عبر الحدود إلى غير المقيمين من خلال التزامات كل دولة عضو على حدة، و دليل تحرير المعاملات الجارية غير المنظورة الذي يحدد الخدمات المالية التي يتم تقديمها بإنشاء فروع الأجنبي في أسواق الدول الأخرى، و يشمل ملحقا بالأنشطة التي يجب تحريرها، و من ضمنها الاستثمار الأجنبي في مجال الخدمات المصرفية، و يعالج مشكلات النفاذ للأسواق و الصادر عام 1961، و أيضا إعلان الاستثمار الدولي و الشركات متعددة الجنسيات الصادر عام 1976، و يعالج القيود على عمليات الأجهزة المالية و الأجنبية، بهدف الوصول إلى معاملة وطنية متساوية مع الأجهزة المالية المحلية.[1]

و قد تم إضافة بعض المعاملات المالية المستحدثة إلى إقامة الأنشطة التي تشملها إجراءات التحرير و ذلك في عام 1989، و التي تشمل تحركات رؤوس الموال و تدفقاتها قصيرة الأجل و التعامل في المبتكرات المالية، كعمليات سوق النقد و القروض و الائتمانات المالية قصيرة الأجل، و العمليات الآجلة و المبادلات و الخيارات، و الخدمات المصرفية و التجارية و الاستثمارية و إدارة الأصول و خدمات الوكالات كالبحوث و الاستشارات المالية و منح حق التأسيس، حيث يتم إعطاء معاملة وطنية متكافئة للبنوك الأجنبية مقارنة بالبنوك المحلية.

[1] الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أعمال الندوة القومية الثانية، مركز بحوث و دراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، في الفترة 22-24 مارس 1999، ص: 150-151.

ثانيا– جهود الاتحاد الأوربي:

قامت دول الاتحاد الأوروبي بإزالة كافة القيود و الاختلافات بين الأنشطة التي تقدمها جميع المؤسسات المالية، لكي تتواجد البنوك المتكاملة التي تقدم جميع الخدمات المالية و التجارية و الاستثمارية و إزالة قيود الصرف الأجنبي على تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، و إزالة كافة المخاطر المترتبة عليه، لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف في ظل النظام النقدي الأوروبي، و أخيرا العمل على زيادة درجة المنافسة الأجنبية في هذا السوق، و قد أقر المجلس الأوروبي في عام 1988 التوجه البنكي الثاني Second Banking Directive (SBD)، و الذي يعتبر منهجا شاملا لتحديد اختصاصات البنوك و انتشارها الجغرافي من خلال الفروع أو تقديم الخدمات عبر الحدود، و اشتمل هذا التوجه أيضا على قائمة بالأنشطة المصرفية المسموح بتقديمها، و تضمن هذا التوجه مجموعة من المبادئ التي تحكم العمل المصرفي بين دول الاتحاد، و تنظم معاملاتها المالية مع الدول الأخرى، و من أمثلتها:

- مبدأ الاعتراف المتبادل، أي توفير مبدأ معادلة قوانين و نظم كل دولة عضو مع نظم و قوانين الدول الأعضاء الأخرى.
- مبدأ رقابة الدولة الأم على عمليات و أنشطة الفروع التابعة لمؤسساتها المالية في الدول الأخرى و رقابتها على تقديم الخدمة المالية عبر الحدود.
- مبدأ المعاملة بالمثل، أي منح دولة عضو حق تأسيس مؤسسات مالية في باقي الدول الأعضاء، إذا أعطت تلك الدولة نفس الحق للمؤسسات المالية من دول الاتحاد الأخرى. [1]

ثالثا– مقررات لجنة بازل الإشرافية:

قامت لجنة الرقابة المصرفية الدولية (بازل) بإقرار معايير محددة لقياس معدلات العلاقة المالية و العناصر التي يتكون منها رأس مال أي بنك، و المخاطر التي يتعرض لها بالنسبة للأصول التي يمتلكها، و قد وقعت على هذه

[1] متولي عبد القادر السيد، مرجع سبق ذكره، ص:18- 20.

المعايير في عام 1988، و ذلك من قبل ممثلي البنوك المركزية لاثني عشر دولة صناعية. و تهدف هذه المعايير إلى إنشاء إطار موحد لرأس المال يطبق على جميع المؤسسات المالية التي تعمل عبر الحدود، و تشجيع البنوك الدولية على تقوية مراكزها المالية و تخفيض مصادر المنافسة غير المتكافئة الناتجة عن اختلاف اللوائح الإشرافية و الرقابية على البنوك بين الدول و قد تم تقسيم دول العالم إلى مجموعتين، و ذلك على أساس قياس المخاطر الائتمانية، و تضم المجموعة الأولى الدول ذات المخاطر المنخفضة، و تشمل دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD بالإضافة إلى السعودية و سويسرا، أما المجموعة الثانية فتضم الدول ذات المخاطر المرتفعة، و تشمل باقي دول العالم. و قد قامت لجنة بازل في أبريل عام 1993 بتطوير هذه المعايير و ذلك كي يتماشى مع التطورات التي لحقت بالخدمات المالية و المصرفية و استخدام التكنولوجيا المعلوماتية في هذا المجال.

هذا عن الاتفاقات الدولية التي قامت بتنظيم التجارة الدولية في الخدمات المالية، و تحريرها من القيود الداخلية بكل دولة و التي قد تعوقها، و يضاف إليها اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA و النص على انفصال الخدمات المالية عن باقي الخدمات الأخرى، و تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية بين الدول الأعضاء بها، و هي الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك، و كذلك الاتفاق الذي تم بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا بإنشاء منطقة حرة بينها FTA و تحرير الخدمات البنكية [1]، و أخيرا الاتفاقية العام ة للتجارة في الخدمات GATS و تحريرها للخدمات المالية.

[1] Michael J. Trebilcock & Robort Howse : The Regulation of Trade International,2nd edition,Routledge, London,1999.pp :286-289.

المبحث الثالث: اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية و الآثار المحتملة لتطبيقها في الدول النامية

المطلب الأول: اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية

نصت الاتفاقية على مجموعة من القواعد و الأحكام المتعلقة بتقديم الخدمات المالية و التي تؤدي إلى تحريرها دوليا من القيود الداخلية للدولة، و يتوقف تطبيق هذه القواعد على التعهدات التي تتقدم بها الدول الأعضاء في قطاع الخدمات المالية و تقوم بتحرير القطاعات الفرعية عن هذا القطاع، حيث أنه كلما تقدمت بمزيد من التعهدات لقطاعات فرعية كثيرة، أدى إلى مزيد من التحرير التجاري الدولي للخدمات المالية و المصرفية.

و فيما يلي سنتطرق إلى ذكر مجموعة الخدمات المالية و المصرفية التي تشملها الاتفاقية: [1]

1. التأمين و الخدمات المتعلقة به:

- خدمات التأمين المباشر على الحياة، و خدمات التأمين مثل التأمين على الممتلكات، و التأمين ضد الحريق و السرقة و غيرها.
- خدمات إعادة التأمين.
- خدمات الوساطة في التأمين، مثل السمسرة و الوكالة.
- الخدمات المساندة في مجال التأمين مثل الاستشارة، و خدمات الحسابات المتعلقة بالتأمين و تحديد المخاطر وفض النزاعات.

2. الخدمات المصرفية و المالية الأخرى غير التأمين:

- قبول الودائع من الجمهور.

[1] عماد شهاب، **"التجارة في الخدمات–قطاع الخدمات المالية"**– اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، أوراق موجزة الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية كانكون– المكسيك 10–14 أيلول/سبتمبر 2003،ص: 07–09.

- التسليف بكل أنواعه، و يتضمن القروض الاستهلاكية، و القروض لقاء تأمينات عقارية و إعادة جدولة الديون، و التمويل التجاري.
- الإيجار التمويلي.
- جميع أشكال نقل و صرف النقود و تتضمن البطاقات الائتمانية، و الشيكات السياحية و الشيكات المصرفية.
- الكفالات و الاعتمادات.
- التجارة للحساب الخاص أو لحساب العملاء في جميع الأدوات المالية في الأسواق المالية.
- السمسرة المالية و إدارة الأصول مثل الأموال و المحافظ الاستثمارية بشتى أنواعها، و إدارة صناديق المعاشات و التقاعد، ودائع الأمانة و الكفالة.
- خدمات التسوية و المقاصة للأصول المالية، و تتضمن الأوراق المالية و أدوات المشتقات و غيرها من الأدوات القابلة للتداول.
- المعلومات المالية، و تتضمن تجميع و نقل هذه المعلومات و معالجة البيانات المالية، و البرامج المتعلقة بها.
- خدمات المشورة و الوساطة.

المطلب الثاني. خطوات تحرير تجارة الخدمات المالية بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة:

سنقوم بعرض الخطوات التي تمت لتحرير تجارة الخدمات المالية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، و ذلك على النحو التالي:

أولا– توقيع البروتوكول الثاني الخاص بالخدمات المالية سنة 1995:

يمكن اعتبار الاتفاق الذي تم في مراكش بالمغرب في 1993/04/15م لتحرير تجارة الخدمات المالية في إطار دولي هو نقطة البداية، حيث دارت مفاوضات لاحقة ترتب عليها توقيع عدة بروتوكولات، اهتمت جميعها بفتح الأسواق أمام موردي الخدمات المالية الأجانب.

و قد تضمن جدول مفاوضات المنظمة في مجال الخدمات المالية أن تكون نهاية يونيو 1995م آخر موعد للمفاوضات حول الخدمات المالية و حول انتقال الأشخاص الطبيعيين، و أن يكون الأول من مارس 1999م هو موعد بدء تنفيذ بروتوكول الخدمات المالية، و أن يكون الأول من يناير 2000م هو موعد بدء الجولة الأولى للمفاوضات حول التحرير التدريجي، بهدف زيادة المستوى العام لالتزامات الدول الأعضاء بفتح أسواقها أمام موردي الخدمات المالية الأجانب.

و بعد انتهاء جولة أورجواي على مستوى المفاوضين في 1993/12/15، و على المستوى الرسمي في مراكش في 1994/04/15م، تم تمديد مفاوضات الخدمات المالية التي كان من المقرر عقدها في نهاية يونيو عدة مرات، حتى عقدت أواخر يوليو 1995م، و ذلك بهدف تحسين العروض المقدمة من الدول الأعضاء، من خلال تحسين شروط النفاذ إلى السوق و المعاملة الوطنية التي تضعها الدول الأعضاء في جداول الالتزامات المحددة.

و قد قامت الدول المتقدمة بالاحتجاج خلال هذه المفاوضات، لأن الدول الأعضاء في المنظمة و خاصة الدول النامية لم تقدم عروضا كافية لتحرير أسواقها المالية، و لذلك انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أسبوعين من بدء المفاوضات و رفضت التوقيع على اتفاق الخدمات المالية.[1]

و استمرت المفاوضات بينها و بين اليابان و كوريا الجنوبية و تحت قيادة الاتحاد الأوربي، و تمسكت خلال تلك المفاوضات بحقها في فرض قيود في المستقبل على نفاذ المصارف الأجنبية إلى أسواقها.[1]

[1] محسن أحمد هلال،" **اهتمامات الدول العربية في تجارة الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية**"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: إعادة هندسة التعاون الاقتصادي و المالي العربي التي نظمها اتحاد المصارف العربية في بيروت خلال الفترة1-2000/11/4، بيروت، اتحاد المصارف العربية، ص:155-156.

و قد انتهت المفاوضات بتوقيع البروتوكول الثاني المؤقت للخدمات المالية، و ذلك في 1995/07/28م دون توقيع الولايات المتحدة الأمريكية، و قدمت العديد من الدول خلال هذه الجولة من المفاوضات تحسينات جوهرية في مجال التزاماتها المحددة بفتح أسواقها، في أنشطة البنوك و التأمين و أنشطة سوق المال بما تحتويه من قطاعات أساسية و فرعية.

و بعد انتهاء تلك المفاوضات، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية، بعد أن ظلت متمسكة بضرورة تحسين الدول المشاركة في المفاوضات لالتزاماته المحددة في الخدمات المالية، و تحدد منتصف ديسمبر عام 1997 كآخر موعد محدد لانجاز المفاوضات حول قطاع الخدمات المالية.[2]

ثانيا– توقيع البروتوكول الخامس الخاص بالخدمات المالية سنة 1997م:

تحدد منتصف ديسمبر عام 1997م كآخر موعد محدد لانجاز المفاوضات حول قطاع الخدمات المالية، طبقا للاتفاق الذي وقع بموجبه البروتوكول الثاني الخاص بالخدمات المالية السابق الإشارة إليه و لذلك استؤنفت المفاوضات في 12 ديسمبر عام 1997م، في مقر منظمة التجارة العالمية في جنيف و تم توقيع البروتوكول الخامس الخاص بالخدمات المالية في 1997/12/13م، و ترتب على تلك الجولة من المفاوضات عدة نتائج:

- وقعت على اتفاقية تحرير الخدمات المالية سبعون دولة تملك نحو 90% من أسواق الخدمات المالية الدولية.[3]
- تم إزالة القيود المفروضة من الدول الأعضاء على رغبة المورد الأجنبي تأسيس أي شكل من أشكال التواجد التجاري، سواء كفرع أو شركات تابعة أو المشاركة مع مورد محلي للخدمة المالية.
- إزالة القيود على رغبة المورد الأجنبي توريد خدمات مالية معينة عبر الحدود.

---

[1]: السيد متولي عبد القادر السيد، مرجع سبق ذكره، ص: 28-29.

[2]: محسن أحمد هلال مرجع سبق ذكره،ص: 142-143.

[3]: أحمد السيد النجار،" **الاقتصادات العربية من الصعود الزائف إلى الانحدار المنذر**": دراسات إستراتيجية، السنة التاسعة، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1999، ص: 11.

- إزالة القيود الكمية الخاصة بتحديد بعض الدول لعدد الموردين الأجانب في سوقها، سواء في شكل عدد كمي أو حسب حاجة الاقتصاد.
- إعطاء التزامات مناسبة من الدول الأعضاء بخصوص الدخول المؤقت للأشخاص الطبيعيين بغرض توريد الخدمة.
- إزالة التمييز بين الموردين الأجانب و المحليين بخصوص تطبيقات القوانين و اللوائح الخاصة بإعادة التنظيم و ممارسة النشاط.
- حماية المكتسبة للتواجد التجاري للمورد الأجنبي في أي بلد عضو.
- تعهدت اليابان بموجب الاتفاق المشار إليه، بفتح سوق ودائع المعاشات لديها و حجمه حوالي تريليون دولار، و تعهدت كوريا الجنوبية بفتح قطاعات المصارف و التأمين، إلى جانب تعهدات مماثلة من دول أخرى مثل الفلبين و تايلاند و البرازيل و كندا و جنوب إفريقيا.[1]

ثالثا– المفاوضات حول تحرير تجارة الخدمات المالية خلال الفترة 2000م– 2004م:

بدأت عدة جولات من المفاوضات بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في يناير عام 2000م.[2]

و فيما يلي أهم ملامح هذه المفاوضات:

1. مفاوضات عام 2000م:

مع مطلع عام 2000م قدمت العديد من الدول عدة مقترحات متعلقة بتحرير الخدمات المالية، ركزت على بعض الموضوعات، أهمها:

[1]: زينب حسين عوض الله، **"العوائق غير التقليدي على حرية التجارة الدولية"**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الدولي بعنوان: اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO أثارها على الاقتصاديات العربية و حسم المنازعات الناشئة عنها، المنعقد في القاهرة خلال الفترة 20/19 سبتمبر 1999، مركز القاهرة الإقليمي الدولي للتحكيم التجاري ص: 07.

[2]: منظمة التجارة العالمية، الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة(الجات): الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، مراكش، 15 نيسان/ أبريل 1994،ترجمة مركز الأهرام للنشر و الترجمة، القاهرة، ص: 362.

- مشكلة التمييز بين الأسلوبين الأول و الثاني لتوريد الخدمات المالية(توريد الخدمات المالية من أراضي عضو آخر، و توريد الخدمة في أراضي عضو إلى مستهلك الخدمة من أي عضو آخر).
- مشكلة التصنيف القطاعي للخدمات المالية ضمن ملحق الخدمات المالية.
- مشكلة الرقابة المالية الوقائية.
- مشكلة عدم قبول بعض الدول البرتوكول الخامس الخاص بالخدمات المالية.

2- المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة خلال الفترة 9- 14 نوفمبر عام 2001م:

كان هدف المفاوضات تحقيق المزيد من فتح الأسواق في الخدمات المالية، باعتباره يؤدي إلى مزيد من المكاسب، شريطة أن يصاحبها إصلاحات في مجال تحرير رأس المال التنظيمي المالي المحلي مع تقوية الإطار المؤسسي.

و صدر إعلان وزاري بخصوص الاستمرار في تحرير السياسات التجارية، على أساس المبادئ و الأهداف المحددة للمنظمة، مع رفض اللجوء من جانب الدول الأعضاء إلى الإجراءات الحمائية لتعزيز النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية.

و أكد الإعلان الوزاري على ضرورة تشكيل فريق عمل لدراسة العلاقة بين التجارة و الاستثمار و النظر في أي توصيات محددة لتعزيز قدرة النظام التجاري متعدد الأطراف على المساهمة في إيجاد حل دائم لمشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، لحماية النظام التجاري متعدد الأطراف من آثار التقلبات قصيرة الأجل و السلبية و [illegible] الإعلان أيضا على أن الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة و التفضيلية جزء أصيل من اتفاق المنظمة، خاصة بالنسبة للدول النامية و الأقل نموا. [1]

[1]: اتحاد المصارف العربي، المصارف العربية، العدد 273، بيروت، لبنان، ، أوت 2003،ص:82-83 ص:84.

و طالب القرار الوزاري الصادر عن المؤتمر، كل المشاركين في المفاوضات بتقديم مقترحاتهم الأولية بشأن التزاماتهم المحددة بحلول نهاية يونيو 2002م، و تقديم عروضهم الأولية المحسنة للالتزامات المحددة بحلول نهاية مارس 2003م، و تم تحديد الأول من يناير عام 2005م، لمراجعة الالتزامات المقدمة من كل دولة.

3- المفاوضات بعد مؤتمر "الدوحة" و حتى عام 2009م:

استمرت المفاوضات حول تجارة الخدمات المالية مع بداية عام 2003م، و تم التركيز على بحث قضية قبول أحكام البرتوكول الخامس الخاص بالخدمات المالية، حيث دعت الأمانة العامة للمنظمة للدول الست * التي لم تقبل أحكام البرتوكول الخامس بعد إلى التوقيع عليه، حتى ينتهي هذا البند من جدول أعمال المفاوضات.

و كان ممثل البرازيل قد طرح أثناء اجتماع لجنة الخدمات المالية في نهاية عام 2002م، قضية تحرير ميزان رأس المال، مشيرا إلى أن اتفاق التجارة في الخدمات (الجات) يقرر أنه عند تقديم عضو التزامات محددة لتحرير ضمن الشكل الأول لتوريد الخدمات المالية (توريد الخدمة من أراضي عضو إلى أراضي عضو آخر)، فإن هذا العضو ملتزما أيضا بالسماح بتحرير تحويلات رأس المال عندما تكون هذه التحويلات جزءا أساسيا من الخدمة المالية الموردة عبر الحدود، و أن تأجيل البت فيها خلال المفاوضات يسبب ارتياح الأعضاء، و رأت الأمانة العامة ضرورة تقديم البرازيل هذه الأفكار"كتابة" في اجتماعات قادمة.

و عقد في مدينة كانكون المكسيكية المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية خلال الفترة 10-14 سبتمبر عام 2003م، و من ضمن الموضوعات التي طرحت للمناقشة ، موضوع العلاقة بين التجارة و الاستثمار، و هو أحد الموضوعات المعلقة منذ المؤتمر الوزاري الأول الذي عقد في سنغافورة خلال الفترة 9-13 ديسمبر عام 1996(المؤتمر الوزاري الثاني عقد في جنيف خلال الفترة 18-20 ماي 1998م)، و قد رفضت الدول النامية مناقشة هذا الموضوع نظرا لأنها لم تستكمل بعد تطوير و تعديل قوانين الاستثمار لديها بما يساعدها على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي، حيث أوضحت إلى أنها تسعى إلى إجراء التعديلات وفقا

لظروفها، بدل أن يتم ذلك من خلال الضغط عليها داخل المنظمة، و قد اعترف قرار المؤتمر بحق الدول حينما تكون دول مضيفة أو دول أم أن تنظم الاستثمار الأجنبي الداخل إليها بما يحقق مصلحتها العامة. [1]

وانعقد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية بهونغ كونغ سنة 2005م، لمناقشة الموضوعات التي لم يتم التوصل إلى حلول لها في مفاوضات كانكون 2003، و عرفت تلك الاجتماعات بـ"جولة التنمية"، و شملت تلك المحادثات مطالبة الدول النامية بتقديم المزيد من الالتزامات في قطاع الخدمات، إلا أن الدول النامية رفضت تقديم أي التزامات أو مقترحات في هذا المجال.

كما انعقد المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية تحت عنوان: "منظمة التجارة العالمية النظام التجاري المتعدد الأطراف، و البيئة الاقتصادية العالمية الحالية"، و ذلك ما بين 29 نوفمبر و 2 ديسمبر2009. حيث تميز المؤتمر بكونه غير تفاوضي، بل اتخذ شكل اجتماع تنسيقي و إداري وفق ما تفرضه القوانين الداخلية لمنظمة التجارة العالمية. و في مجال الخدمات، أكدت منظمات المجتمع المدني على أن مفاوضات اتفاقية التجارة في الخدمات، خاصة ما يتعلق بالخدمات المالية، يتنافى مع الدروس المستقاة من الأزمة المالية، بما في ذلك أهمية إعادة تفعيل الأنظمة الوطنية (national régulations) المتعلقة بقطاع الخدمات المالية. [2]

و على هذا الأساس فإنه لم يتم تقديم أي التزامات إضافية من جانب الدول الأعضاء في مجال الخدمات بما فيها الخدمات المالية منذ انتهاء مفاوضات عام 2000م و حتى الآن، باستثناء الالتزامات المقدمة من عشرة دول أعضاء انضمت إلى المنظمة عام 2004م.

و تجدر الإشارة إلى أن المادة التاسعة عشرة من اتفاق الجاتس، تقرر أن يدخل الأعضاء في جولات مفاوضات متتابعة، تبدأ بعد مرور خمس سنوات كحد أقصى منذ نفاذ اتفاق المنظمة و دوريا بعد ذلك، بهدف

[1]: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد السادس و الخمسون، 2003، القاهرة ص: 59-63.

[2]: World Trade Organization ministerial Conference Of 2009, from the homepage :http://en.wikipedia.org/wiki/world_Trade_Organization_Ministerial_Conference_of_2009 in :20 Octobre 2010,at 14 :05.

رفع مستوى تحرير التجارة في الخدمات تدريجيا على أساس المنفعة المتبادلة، و أن تراعي عملية التحرير أهداف السياسات الوطنية و مستويات التنمية في الدول الأعضاء، و توفير المرونة المناسبة لفتح قطاعات الخدمات الأقل تحريرا، و التدرج في توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق، ووضع مبادئ توجيهية و إجراءات خاصة بكل جولة تفاوضية، على أن يجرى دفع عملية التحرير التدريجي إلى الأمام في كل جولة من المفاوضات.

المطلب الثالث: الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية في الدول النامية

يمكن توضح الآثار المحتلمة من جراء تطبيق اتفاقية الخدمات المالية و المصرفية في الدول النامية من خلال تبيان المزايا و المحاذير المحتملة كما يلي:

أولا– المزايا المحتملة لتحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية:

من أهم هذه المزايا:

- من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية و المالية إلى جعل هذا القطاع أكثر كفاءة و استقرارا.
- إن اتساع السوق المصرفية نتيجة تحرير التجارة في الخدمات المصرفية، يمكن أن يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي، و كذلك تعميق المنافسة من عمليات الخصخصة حسب المميزات التي يمكن أن تنتج منها.
- إن المنافسة تدفع البنوك إلى تخفيض الفائدة، و تحسين الإدارة و زيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية و تخفيض فروق أسعار الفائدة ما بين القروض و الودائع.[1]

[1]: عبد المطلب عبد الحميد،" **العولمة و اقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر،2005،ص: 128.

- يمكن لتحرير التجارة في الخدمات أن يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة للعملاء، فمع تزايد المنافسة تتجه البنوك إلى تلبية احتياجاتهم الخاصة و التمويلية، فمن المحتمل أن يستفيد المودعون مثلا من النصائح باستراتيجيات الاستثمار".
- يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى نقل التكنولوجيا العالمية الحديثة إلى الأسواق المصرفية المحلية بالتبعية لتواجد البنوك و الشركات الأجنبية داخل هذه الأسواق و ممارستها لأنشطة مصرفية جديدة و متطورة. [1]
- يؤدي تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى تحسين تخصيص الموارد المالية، و زيادة العائد على الاستثمار و التحفيز على تجميع المدخرات و زيادة الاستثمارات، و هو ما يؤدي إلى تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، من خلال سياسة نقدية و سياسة اقتصادية أكثر كفاءة و فعالية.
- تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية يؤدي إلى تدفق رأس المال، و بالتالي من المحتمل الوصول إلى تساوي أسعار الفائدة بين الدول و زيادة عوائد الاستثمار.
- إن تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية، سوف يؤدي في النهاية إلى تعميق العولمة المالية بما يحمله ذلك من الكثير من المزايا، و الفرص و التعامل على أساس الكفاءة و التخصيص الكفء للموارد، و التحفيز الدائم لمواجهة ما تحمله تلك العولمة المالية من مخاطر و محاذير. [2]
- زيادة كفاءة فعالية الأسواق المالية المحلية و جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك لأن فتح الأسواق الوطنية للدول النامية الأعضاء أمام الوجود الأجنبي في مجالات البنوك و التأمين و أسواق الأوراق المالية يخلق منافسة جادة قد تؤدي إلى جودة أداء القطاعات المالية لتلك الدول.

[1]: محمد عبيد محمد محمود، "**العولمة منظمة التجارة العالمية و دورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية**"، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، مصر،2007، ص: 958.

[2]: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص:129-130.

- توفير المزيد من الخبرات المحلية المؤهلة للتعامل مع تطورات الأسواق المالية من خلال الاشتراط على البنوك و الشركات الأجنبية بتدريب الكوادر المحلية عند السماح لها بالتواجد في السوق المحلي.

ثانيا– التحديات المحتملة عن تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية:

من أهم هذه التحديات:

- تزايد الخوف من أن تسيطر البنوك و المؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المصرفية المحلية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية، و أنها سوف تسئ استخدام مواقعها في السوق المحلية و سيكون الموردون الأجانب دائما أكثر كفاءة من المحليين، و بالتالي سيكون الموردون الأجانب أكثر تأثيرا على نفاذ الأسواق.

أما محاولة البنوك و المؤسسات المصرفية الأجنبية إساءة استخدام السيطرة على السوق، فإن ذلك لن يحدث لأن انفتاح السوق لمنافسين جدد سوف يقلل من درجة الاحتكارية للسوق، و بالتالي سيقلل من خطر الاستخدام السيئ، و هنا يبرز دور الحكومة و البنك المركزي بوضع السياسات و شروط المنافسة التي تعمل على تأمين المنافسة، و في نفس الوقت لا تسئ البنوك و المؤسسات المصرفية الأجنبية إلى موقعها.[1]

- التخوف بأن تقوم البنوك و المؤسسات المصرفية الأجنبية سوى بخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط، بما يحمله ذلك من مخاطر و عدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات معينة و أقاليم معينة.[2]

و لعل ذلك يتطلب في كل الأحوال سياسات و تدابير تحمل بعض الحوافز التي تعالج مثل تلك الأوضاع، أفضل من تقييد الأسواق المالية، بل الأمر يتطلب الاتفاق على التزامات خدمية عالمية تفرض على المؤسسات الأجنبية و المحلية على حد سواء، لضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية بدون التضحية بمنافع المنافسة.

- إن اتفاق الخدمات المالية يحد من قدرات الدول النامية في اتخاذ الإجراءات التقييدية في إطار سعيها في إتاحة أقصى درجات الانفتاح و التحرير لتجارة الخدمات المالية على النطاق الدولي و من ثم فإن المؤسسات الأجنبية

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص:131.

[2]: طارق عبد العال حماد، **" التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك"**، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999، ص: 34-35.

العاملة على أراضي هذه البلدان النامية، ستحاول جاهدة تنفيذ أهداف بلدانها الأم في تحصيل أعلى الأرباح، و تحقيق أكبر.[1]

- تحرير تجارة الخدمات المصرفية و المالية من الممكن أن يؤثر سلبا و بطريقة غير مباشرة على الاستقرار المالي، و يؤدي إلى زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب، و بذلك فإن عمليات التحرير تقوض استقرار الاقتصاد الكلي و النظام المصرفي و المالي.

و هنا تجدر الإشارة إلى أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية من خلال الاتفاقية المطروحة من خلال المنظمة العالمية للتجارة، ترتكز على السعي نحو التحسين في ظل شروط و أوضاع السوق و عدم التفرقة بين الموردين المحليين و الموردين الأجانب للخدمات المالية، و تشجع أعضائها باتخاذ تدابير عقلانية تهدف إلى تأمين تكامل و استقرار النظام المصرفي و المالي.[2]

- التخوف من عدم قدرة البنوك المحلية على المنافسة في السوق العالمي.

و لعل ذلك يتطلب من الحكومات أن تسعى بكل الوسائل الممكنة في إعداد البنوك و المؤسسات المصرفية المحلية لبيئة أكثر تنافسية.

خلاصة الفصل:

يقصد بالخدمات المالية وفقا للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجات) بأنها أي خدمة ذات طابع مالي يقدمها مورد خدمات مالية تابع لدولة عضو في الاتفاقية، و تتسم الخدمات المالية و المصرفية بالعديد من الخصائص من أهمها عدم التجانس في الخدمة المصرفية ذاتها، ارتباط الخدمة المصرفية باسم البنك مقدم الخدمة، تنوع و تعدد الخدمات المصرفية و الحاجة إلى نوعية خاصة من المهارات البشرية.

[1]: محمد عبيد محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص:959.

[2]: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص:133-134، ص:136.

و رغم أنه من الصعب حصر جميع الخدمات التي تقدمها البنوك، إلا أننا حاولنا التعرض لغلب هذه الخدمات، حيث قمنا بتقسيمها حسب التطور الزمني لها و تبعا للتطورات التكنولوجية الحاصلة إلى خدمات تقليدية، خدمات حديثة ، و أخيرا تطورت الخدمات المصرفية من خلال إصدار وسائل و نظم الدفع الالكتروني. كما قمنا بإدراج الأنواع المختلفة للخدمات المالية و المصرفية ضمن تصنيفات عديدة.

و نظرا لأهمية التجارة الدولية في الخدمات المالية، سعت الكثير من الدول جاهدة نحو تحريرها من مختلف القيود من الممكن أن تعوقها، سواء كانت قيود تعوق انتقال الخدمة المالية عبر الحدود، أو القيود التي تؤثر على النفاذ للأسواق و التمييز في المعاملة الوطنية.

و في الواقع العملي نجد الكثير من المحاولات لتحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية من القيود أو العوائق، متمثلة في جهود العديد من المنظمات الدولية منها على سبيل الذكر و ليس الحصر منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD، الاتحاد الأوربي، و كذا مقررات لجنة بازل الإشرافية.

و لكن بالرغم من تعدد الجهود الدولية المبذولة في مجال تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية إلا أن الاتفاقية الوحيدة التي جعلت المفاوضات في مجال التحرير يأخذ شكلا متعدد الأطراف، كانت اتفاقية التجارة في الخدمات المالية، و التي تحمل في طياتها العديد من المزايا التي من الممكن أن تستفيد منها الدول النامية عند تنفيذها، و كذا تحديات كبيرة يستوجب الحذر و التخطيط المسبق لها.

تمهيد:

إن الهدف الأساسي لتحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية هو زيادة كفاءة وتنافسية الأجهزة المالية والمصرفية، سواء كان ذلك في شكل زيادة كفاءة البنوك كمؤسسات أعمال تسعى إلى تعظيم الأرباح، أو من خلال زيادة كفاءتها في أداء دورها المالي، وذلك من خلال زيادة قدرتها على تعبئة المدخرات وإدارة السيولة المحلية.

غير أن هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند تحليل أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على كفاءة النشاط المصرفي، يتمثل أهمها في صعوبة معالجة أثر تحرير تجارة الخدمات المالية غلى النشاط المصرفي بمعزل عن آثار باقي إجراءات التحرير المالي.

نقوم في هذا الفصل بتحليل أثر التجارة الدولية في الخدمات المالية، مع التركيز على أثر تحرير الخدمات المصرفية على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية، وذلك من خلال تحليل أثر هذا التحرير على دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي في الدول النامية، ومن ثم الأثر على كفاءة وتنافسية القطاع المصرفي المحلي.

المبحث الأول: تحليل التزامات الدول النامية بتحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية في إطار الجات

تعتبر جداول الالتزامات الخاصة باتفاقية الجات بصفة عامة والخدمات المالية بصفة خاصة غاية في التعقيد، حيث تشتمل جداول الالتزامات الخاصة بكل دولة عضو على التزاماتها في مجال النفاذ للأسواق، وشروط المعاملة الوطنية، بالإضافة لبعض الالتزامات الأخرى الإضافية، في حوالي ستة عشر قطاعا فرعيا للخدمات المالية.

المطلب الأول: التزامات الدول النامية للدخول إلى الأسواق في الخدمات المالية:

لتحليل التزامات الدول النامية في مجال الخدمات المالية بصفة عامة والمصرفية بصفة خاصة سيتم التركيز على الجوانب التالية:

- ❖ بالنسبة لخدمات التأمين سيتم التركيز على التأمين المباشر سواء التأمين على الحياة أو الأنواع الأخرى للتأمين.
- ❖ وفيما يتعلق بالخدمات المصرفية سيتم التركيز على كل أنواع الإقراض وقبول الودائع، حيث أن هذه الخدمات تمثل المحور الأساسي لقطاع الخدمات المالية.
- ❖ فيما يتعلق بنمط توريد الخدمات المالية: سيتم التركيز على التجارة عبر الحدود، والاستهلاك بالخارج، والتواجد التجاري، حيث أن النمط الرابع _ تواجد الأشخاص الطبيعية_ يعتبر أقل أهمية في قطاع الخدمات المالية.
- ❖ الالتزامات الخاصة بالدخول للأسواق تعتبر المؤشر الأساسي لتحرير الخدمات المالية، حيث أن هذه الالتزامات هي التي توضح إلى أي مدى سوف تسمح الدول بدخول موردي الخدمات الأجنبية للسوق المحلي، حيث أن أي قيود توضع على الدخول للأسواق أو على المعاملة الوطنية سوف توضع في جداول التزامات الدول.

ومن خلال مقارنة جداول الالتزامات الدول النامية في مجال تحرير الخدمات المالية بصفة عامة والمصرفية بصفة خاصة، نجد أن الالتزامات التي تقدمت بها الدول النامية في مجال تحرير الخدمات المصرفية كانت أكثر بكثير من الالتزامات التي تقدمت بها في مجال تحرير خدمات التأمين، فحوالي ثلثا عدد الدول النامية- والتي يبلغ نصيبها النسبي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حوالي 97 %تقدمت بجداول

التزامات لتحرير خدماتها المصرفية التي تتعلق بكافة أشكال قبول الودائع والإقراض باعتبارهما العمود الفقري للنشاط المصرفي.

ومن خلال النظر إلى بيانات الجدولين رقم (01) و (02) نجد أن أعلى درجات المشاركة في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية جاءت من منطقة شرق أوروبا، حيث تقدمت كل الدول الأعضاء في هذه المنطقة تقريبا بجداول التزاماتها الخاصة بتحرير الخدمات المصرفية، في حين أن أقل درجة مشاركة كانت في إفريقيا. ففي إفريقيا لم يشارك سوى 18 دولة تمثل 84 % من إجمالي الناتج المحلي للدول الأعضاء في هذه المنطقة، والتي يبلغ عددها 41 دولة عضوا في منظمة التجارة العالمية وبالرغم من ذلك يمكن القول أن درجة مشاركة منطقة إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في مجال تحرير الخدمات المصرفية كانت أكبر بكثير من درجة مشاركتها في مجال تحرير خدمات التأمين.

ومن بيانات الجدولين رقم (01) و (02)، نلاحظ ايضا انخفاض عدد الدول التي التزمت بالتحرير الكامل لقطاعها المصرفي أمام موردي الخدمات المصرفية الأجانب وفقا للأنماط الثلاثة لتوريد الخدمات المصرفية، فقد بلغ عدد الدول التي التزمت بالتحرير الكامل 10 دول فقط، يبلغ نصيبها من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حوالي 1 %، وهو مايعني انخفاض الحجم النسبي لاقتصاديات هذه الدول التي تمثلت في خمس دول من افريقيا (غانا، ملاوي، موزمبيق، كينيا، سيراليون)، ودولتين من منطقة آسيا والباسيفيك (سولومون أيلند، بابيا) وثلاث دول من أمريكا اللاتينية (جوانا، هايتي، بنما).

الجدول رقم (01)

عدد الدول النامية وفقا لالتزاماتها في أنماط توريد الخدمات المصرفية (حسب الأقاليم المختلفة)

المنطقة	إجمالي الدول الأعضاء في WTO (نصيبهم من إجمالي الناتج المحلي لكافة الدول الأعضاء داخل الأقاليم)	عدد الدول التي تقدمت بجداول التزامات (نصيبها من إجمالي الناتج المحلي لكافة الدول الأعضاء داخل الإقليم)	عدد الدول التي التزامات بالتحرير الكامل لكافة طرق توريد الخدمات	عدد الدول التي تقدمت بالتزامات وفقا للنمط الأول (التجارة عبر الحدود)		عدد الدول التي تقدمت بالتزامات وفقا للنمط الثاني (الاستهلاك بالخارج)		عدد الدول التي تقدمت بالتزامات وفقا للنمط الثالث (التواجد التجاري)			
				تحرير كامل	بعض القيود	تحرير كامل	بعض القيود	تحرير كامل	توجد بعض القيود على		
									عدد موردي الخدمات المصرفية	نسبة مشاركة الأجانب في حقوق الملكية	قيود أخرى
إفريقيا	41 (1.5%)	18 (84%)	5 (6%)	8 (14%)	4 (13%)	8 (14%)	3 (1.5%)	10 (78%)	5 (10%)	1 (2%)	
									كلاهما 2 (10%)		
آسيا والباسفيك	25 (7.6%)	19 (98%)	2 (0.3%)	6 (13%)	3 (10%)	10 (26%)	2 (9%)	3 (5%)	4 (10%)	1 (0.3%)	
									كلاهما 10 (67%)		
شرق أوربا	7 (1.1%)	7 (100%)	صفر (0%)	1 (12%)	3 (28%)	صفر (0%)	4 (40%)	5 (79%)	2 (21%)	صفر (0%)	
أمريكا اللاتينية	32 (6.2%)	20 (98%)	3 (0.6%)	4 (2%)	صفر (0%)	5 (19%)	صفر (0%)	8 (820%)	9 (20%)	1 (16%)	1 (0.6%)
									كلاهما 2 (44%)		
إجمالي	105 (16.4%)	64 (97%)	10 (1%)	19 (9%)	10 (8%)	23 (16%)	9 (7%)	26 (22%)	20 (15%)	3 (6%)	1 (4%)
									كلاهما 14 (53%)		

Source : Mattoo, « Financial Services and The World OrganizationLiberalizationCommitments of the developing and Transition Economies » The world bank, WorkingPaper 2184/2012. http://ideas.org/p/wbk/wbrwps/2184.htmi. le 21/03/2017at 21:00 page: 44

الجدول رقم (02)

أسماء الدول التي تقدمت بالتزامات التحرير في الخدمات المالية

المنطقة	الدول التي التزمت التحرير الكامل في الأنماط الثلاثة الأولى للتجارة في الخدمات المصرفية	عدد الدول التي تقدمت بالتزامات وفقا للنمط الأول (التجارة عبر الحدود)		الدول التي تقدمت بالتزامات وفقا للنمط الثاني (الاستهلاك بالخارج)		الدول التي تقدمت بالتزامات وفقا للنمط الثالث (التواجد التجاري)		
		تحرير كامل	توجد بعض القيود	تحرير كامل	توجد بعض القيود	تحرير كامل	دول قامت بوضع القيود على	
							عدد موردي الخدمات المصرفية	نسبة مشاركة الأجانب في حقوق الملكية	قيود أخرى
إفريقيا	غانا، كينيا، مالاوي، موزمبيق، سيراليون	زامبيا،غانا، كينيا، مالاوي، موزمبيق، سيراليون، تونس، زيمبابوي	أنجولا، بينين، الجابون، المغرب	زامبيا، غانا، كينيا، ماوي، موزمبيق، سيراليون، تونس، زيمبابوي	بينين، الجابون	مصر،غانا،كينيا، ليسوتوا، موزمبيق، سيراليون،نيجيريا، السنغال، جنوب افريقيا	انجولا، بينين، الجابون، موريشيوش، تونس	زيمبابوي	جامبيا، المغرب
آسيا والباسفيك	سولومون، ايلند،بابيا	اندونيسا،بابيا، قطر، سولومون، ايلند، الإمارات	الكويت، مايزيا	البحرين، هونغ كونغ، اندونيسيا، الكويت، ماكو، بينين، الإمارات الفيليبين، قطر،ايلند،	ماليزيا	بينين، سولومون، ايلند	ماكو،الإمارات،هونغ كونغ، قطر	البحرين	الهند،اندونيسيا، كوريا،الكويت، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، تايلاند
شرق أوربا		رومانيا	جمهورية التشيك، جمهورية سلوفاكيا، سلوفانيا		التشيك ،رومانيا، سلوفاكيا، سلوفانيا	بلغاريا، جمهورية التشيك، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا	المجر، سلوفانيا		
أمريكا اللاتينية	جوانا،بنما،هايتي	الإكوادور،جوانا هايتي،بنما		الأرجنتين، باراغواي الإكوادور،جوانا هايتي،جامبيا،بنما		الأرجنتين، باراغواي كوستاريكا،جوانا، هايتي،جاميكا،بنما،	شيلي، كولومبيان،الإكوادور،السلفا دور، ، فنزويلا، أوروجواي،	المكسيك	البرازيل، جمهورية دومينيكان

Source/Matto,op-cite :p47

كما توضح بيانات الجدول رقم (01) أيضا أن أكثر من نصف دول آسيا التزمت بتحرير التجارة في الخدمات المصرفية وفقا للنمط الأول (التجارة عبر الحدود)، كما التزمت حوالي ثلث هذه الدول بتحرير التجارة في الخدمات المصرفية وفقا للنمط الثاني من توريد الخدمات المصرفية، إلا أن درجة استعداد دول أمريكا اللاتينية وشرق أوربا لتحرير الخدمات المصرفية وفقا للنمط الأول والثاني لتوريد الخدمات المصرفية كانت منخفضة جدا.

وبالنسبة لالتزامات الدول النامية بتحرير التجارة في الخدمات المصرفية وفقا للنمط الثالث (التواجد التجاري) ، نجد أن هناك 26 دولة نامية_ يبلغ نصيبها من إجمالي الناتج المحلي لإجمالي الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أكثر من 20 % قد التزمت بالتحرير الكامل للخدمات المصرفية وفقا للنمط الثالث كما هو موضح في الجدول رقم (01).

ووفقا للتوزيع الجغرافي للدول النامية الأعضاء، نجد أن دول آسيا كانت المجموعة الوحيدة التي كان مستوى التزامها التي تقدمت بها لتحرير التجارة في الخدمات المصرفية تحريرا كاملا- وفقا للنمط الأول والثاني من أنماط توريد الخدمات المصرفية- أكبر بكثير من مستوى التزاماتها التي تقدمت بها لتحرير الخدمات المصرفية تحريرا كاملا وفقا للنمط الثالث (التواجد التجاري) .

ولقد جاءت مجموعة دول شرق أوروبا في المقدمة من حيث نسبة عدد الدول الأعضاء في المنطقة لأنها تقدمت بالتزامات بالتحرير الكامل للخدمات المصرفية وفقا للنط الثالث، حيث بلغ عدد الدول التي تقدمت بالتزامات للتحرير الكامل للخدمات المصرفية خمس دول من إجمالي 7 دول بالمنطقة تستحوذ على 79 % من إجمالي الناتج المحلي للدول الأعضاء في هذه المنطقة، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث درجة الانفتاح في مجال تحرير التجارة في الخدمات المصرفية من خلال السماح بالتواجد التجاري لموردي الخدمات المصرفية (النمط الثالث) منطقة افريقيا، حيث تقدمت 10 دول من 18 دولة _ تمثل حوالي 78% من إجمالي الناتج لإجمالي الدول الأعضاء

بالمنطقة) بالتزامات التحرير الكامل للتجارة في الخدمات المصرفية وفقا للنمط الثالث (التواجد التجاري)، ومن الدول التي تعتبر أقل انفتاحا في مجال تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات المصرفية جنين والجابون، وموريشيوش، وتونس، حيث تمسكت بحقها في تطبيق اختبار الحاجة الاقتصادية Economicneed test، والاعتماد على الأساليب الاجتهادية DiscretionaryProceduresفي حالة السماح بدخول بنوك أجنبية جديدة للسوق المصرفي المحلي، كما قامت زيمبابوي بوضع قيود على نسبة ملكية الأجانب بحيث لاتزيد عن 60 % ، وقامت المغرب بتطبيق شرط تبادل المنافعConditionReciprocity على التواجد التجاري لموردي الخدمات المصرفية، بالاضافة إلى بعض القيود الاجتهادية DiscretionaryLimitsعلى مساهمة الأجانب في حقوق الملكية، وتعتبر جامبيا الدولة الوحيدة التي لم تتقدم بأي التزامات في مجال تحرير التجارة في الخدمات المصرفية وفقا للنمط الثالث (التواجد التجاري).

وبمقارنة مستوى تحرير التجارة في الخدمات المصرفية وفقا للنمط الثالث في كل من دول أمريكا اللاتينية ودول لآسيا والباسفيك، نجد أن عدد الدول النامية التي التزمت بدخول موردي الخدمات المصرفية الأجانب للسوق المصرفي المحلي في دول أمريكا اللاتينية بالتزامات لتحرير التجارة في الخدمات المصرفية تحريرا كاملا وفقا للنمط الثالث، وقد بلغت المساهمة النسبية لهذه الدول من إجمالي الناتج المحلي للدول الأعضاء داخل المنطقة 20 % ، في حين أن هناك 3 دول فقط هي التي تقدمت بالتزامات بإلغاء القيود على دخول موردي الخدمات المصرفية للسوق الصرفي المحلي في منطقة آسيا، وهي (وبابيا، وسولومون أيلند)، وقد بلغ نصيب هذه الدول حوالي 5 %من إجمالي الناتج المحلي للدول الأعضاء في هذه المنطقة.

وبتحليل مستوى القيود المفروضة على تحرير التجارة في الخدمات المصرفية وفقا للنمط الثالث في كل من دول أمريكا اللاتينية وآسيا، نجد أن هناك 9 دول في منطقة أمريكا اللاتينية تقوم بفرض قيود على موردي الخدمات المصرفية، وتوجد دولة واحدة فقط (المكسيك) تقوم بوضع القيود على نسبة مشاركة رأس المال الأجنبي في حقوق

الملكية للقطاع المصرفي المحلي، ها بالإضافة إلى وجود دولتين هما (البرازيل وجمهورية دومينيكان) تقومان بفرض قيود على كل من نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في حقوق الملكية، وعلى عدد موردي الخدمات المصرفية الأجانب، بينما في منطقة آسيا نجد أن هناك عشرة دول تقوم بفرض قيود على نفاذ موردي الخدمات المصرفية الأجانب، سواء في شكل قيود على عدد موردي الخدمات المصرفية الأجانب، أو في شكل قيود على نسبة مشاركة رأس المال الأجنبي في النشاط المصرفي، بالإضافة إلى وجود دولة واحدة فقط (البحرين) تقوم بفرض قيود على نسبة مساهمة الأجانب في حقوق الملكية. وهناك 4 دول تقوم بفرض قيود على عدد موردي الخدمات المصرفية الأجانب للسوق المصرفي المحلي، هي (هونغ كونغ، قطر، الإمارات، وماكو).

ويوضح الجدول رقم (03) قيمة مؤشر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية لمجموعة من الدول النامية والدول المتقدمة، حيث تم حساب قيمة مؤشر تحرير التجارة في الخدمات المالية Liberalization Index كمتوسط صحيح لمجموعة من المؤشرات التي تؤخذ من جداول التزامات الدول في مجال الخدمات المالية، والتي تعبر عن مدى رغبة الدولة في تحرير الخدمات المالية، وتتراوح قيمة المؤشر بين (صفر، 1). ففي القطاع المصرفي مثلا، نجد أنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من الرقم (1) كلما دل ذلك على أن التزامات الدولة في مجال الخدمات المصرفية تسمح بدرجة كبيرة من تحرير الخدمات المصرفية أمام موردي الخدمات المصرفية الأجانب، وتعبر القيمة (1)للمؤشر على أن الدولة لاتضع أي قيود في جداول التزاماتها على موردي الخدمات المصرفية سواء في مجال النفاذ للأسواق أو المعاملة الوطنية (تحرير كامل)، والعكس صحيح، أي أنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر كلما دل ذلك على زيادة مستوى القيود التي تضعها الدولة في جداول التزاماتها أمام موردي الخدمات المصرفية الأجانب، حيث أن القيمة صفر للمؤشر تعني أن هذه الدولة غير ملتزمة على الإطلاق بفتح أسواقها المصرفية أمام المنافسة الأجنبية.

الجدول رقم (03)

مؤشر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية (الخدمات المصرفية وخدمات التأمين المباشر) لمجموعة الدول النامية وبعض الدول المتقدمة.

الدولة	القطاع المصرفي		التأمين المباشر	
	قبول الودائع	الإقراض	التأمين على الحياة	أنواع التأمين الأخرى
إفريقيا	0.65	0.58	0.6	0.58
مصر	0.21	0.19	0.36	0.24
ملاوي	1	1	-	-
المغرب	0.85	0.29	0.21	0.19
تونس	0.36	0.44	0.64	0.56
زيمبابوي	0.79	0.81	-	-
آسيا والباسفيك	0.37	0.43	0.46	0.46
البحرين	0.58	0.63	1	1
هونغ كونغ	0.46	0.80	0.67	0.59
الهند	0.21	0.19	صفر	0.1
كوريا	0.21	0.19	0.43	0.48
الفلبين	0.24	0.24	0.21	0.29
تركيا	0.64	0.56	0.64	0.69
شرق أوربا	0.6	0.63	0.52	0.53
بلغاريا	0.64	0.56	0.64	0.66
أمريكا اللاتينية	0.48	0.45	0.35	0.31
الأرجنتين	0.88	0.80	صفر	0.13
البرازيل	0.21	0.19	0.21	0.29
هاييتي	1	1	-	-
المكسيك	0.43	0.38	0.43	0.38
الدول المتقدمة	0.79	0.74	0.71	0.697
استراليا	0.67	0.8	0.85	0.69
كندا	0.67	0.61	0.64	0.69
EC	0.67	0.61	0.64	0.69
أيسلند	0.88	0.8	0.64	0.59
اليابان	0.88	0.8	0.85	0.88
نيوزيلندا	0.88	0.8	0.85	0.69
النرويج	0.88	0.8	0.64	0.69

سويسرا	0.88	0.8	0.64	0.69
الولايات المتحدة	0.67	0.61	0.64	0.69

Source/ Mattoo,op-cit,p : 42-43

الجدول رقم (04)

مؤشر تحرير الخدمات المصرفية وفقا للأقاليم المختلفة في الدول النامية (قبول الودائع، الإقراض)

الإقليم	متوسط بسيط		متوسط مرجح سنوي	
	قبول الودائع	القروض	قبول الودائع	القروض
إفريقيا	0.65	0.58	0.63	0.52
آسيا	0.37	0.43	0.29	0.30
شرق أوربا	0.60	0.63	0.61	0.61
أمريكا اللاتينية	0.48	0.45	0.39	0.35
الدول المتقدمة	0.79	0.74	0.71	0.65
الكل	0.54	0.53	0.66	0.61

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (04) نجد أن متوسط قيمة مؤشر تحرير الخدمات المصرفية في الدول النامية يعتبر منخفضا نسبيا مقارنة بقيمة المؤشر في الدول المتقدمة، حيث أن قيمة مؤشر تحرير تزيد قليلا عن 0.5%في مجموعة الدول النامية بتقسيماتها المختلفة، في حين تزيد قيمة المؤشر عن 0.75 % في مجموعة الدول المتقدمة، وفي الوقت الذي تمثل فيه إفريقيا أعلى درجات التحرير المصرفي في مجال قبول الودائع، نجد أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد دول شرق أوربا في مجال تحرير عمليات الاقتراض المصرفي، كما أن متوسط حجم الالتزامات التي تقدمت بها دول أمريكا اللاتينية لتحرير الخدمات المصرفية كانت أكبر من تلك التي تقدمت بها دول آسيا بوجه عام.

المطلب الثاني: التطور في التزامات الدول النامية بعد بروتوكول الخدمات المالية:

مستوى الالتزامات التي تقدمت به دول منطقة إفريقيا لتحرير الخدمات المصرفية في المتوسط عام 2012 كان أقل من مستوى الالتزامات التي تقدمت به خلال فترة الاتفاق المؤقت عام 2010، حيث انخفضت قيمة مؤشر تحرير

الخدمات المصرفية في هذه المنطقة من (0.588) خلال2010 إلى (0.536) خلال 2012، ويرجع ذلك إلى قيام بعض الدول الأعضاء داخل هذه المنطقة بسحب جزء من التزاماتهم الخاصة بتحرير الخدمات المصرفية، بالرغم من أنه هناك عددا من الدول الإفريقية التي قامت بالتحرير الكامل لخدماتها المصرفية.

وفي منطقة آسيا ارتفعت قيمة مؤشر تحرير الخدمات المصرفية ارتفاعا طفيفا من (0.39) إلى (0.4)، بالرغم من قيام بعض الدول بسحب جزء من التزاماتها، مما ترتب عليه انخفاض قيمة الحد الأدنى لمؤشر التحرير من 0.2 خلال الاتفاق المؤقت إلى صفر خلال فترة الاتفاق الدائم، وبالنسبة لمنطقة شرق أوربا، نجد أن قيمة مؤشر تحرير الخدمات المصرفية قد ارتفعت من (0.52) إلى (0.56) مما يعني حدوث تحسن في مستوى التزامات دول المنطقة فيما يتعلق بتحرير الخدمات المصرفية، كما أنه لم يحدث تغير في قيمة الحد الأدنى لمؤشر التحرير.وبالنسبة لأمريكا اللاتينية نجد أن مؤشر تحرير الخدمات المصرفية قد ارتفع من 0.388 إلى 0.43 بالرغم من قيام بعض الدول بسحب جزء من التزاماتها في مجال تحرير تجارة الخدمات، حيث قابل ذلك قيام بعض الدول الأخرى بتحسن مستوى التزاماتها في مجال تحرير الخدمات المصرفية، وأدى ذلك إلى تحسن قيمة مؤشر التحرير في المنطقة ككل في المتوسط.

كما يوضح الجدول التالي توزيع الدول الأعضاء حسب قيمة مؤشر تحرير التجارة في الخدمات المصرفية، فالبيانات توضح أن معظم الدول الأعضاء في منطقة آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية قد التزمت بالتحرير الجزئي للخدمات المصرفية، في حين أن الدول الأعضاء في منطقة الدول متوسطة ومرتفعة الدخل لم تصل في الاتفاق النهائي والدائم إلى الالتزام بالتحرير الكامل لقطاعها المصرفي، أما بالنسبة للدول الأعضاء في إفريقيا، كان هناك تراجع في مستوى الالتزامات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات المصرفية.

الجدول رقم (05)

توزيع الأعضاء حسب قيمة مؤشر درجة تحرير التجارة في الخدمات المصرفية

قيمة مؤشر تحرير المنطقة	عام 2010			عام 2012		
	صفر	0.5	1	صفر	0.5	1
إفريقيا	1	3	10	3	7	8
آسيا	صفر	9	5	1	12	6
شرق أوربا	صفر	2	4	صفر	3	4
أمريكا اللاتينية	صفر	9	4	2	11	8
الدول متوسطة ومرتفعة الدخل	صفر	10	صفر	صفر	9	صفر
الإجمالي	1	23	33	62	42	26

Source : Ying Qian, 2003,op-cit,p : 06.

وبمقارنة وضع الدول الأعضاء منذ 2012، كما هو موضح بالجدول التالي رقم (06)، نجد أن هناك 15 دولة حققت تقدما ملحوظا في مستوى التزاماتها بتحرير تجارة الخدمات المصرفية، في الوقت الذي قامت فيه حوالي 9 دول بتعديل التزاماتها عن طريق سحب بعض الالتزامات الأولية التي تقدمت بها في 2010، وقد كان معظمهم من منطقة إفريقيا (4 دول). ولقد كان معظم التحسن في جداول الالتزامات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات من جانب دول آسيا (5 دول) وشرق أوربا (دولتان).

الجدول رقم (06)

مستوى التحسن في التزامات الدول النامية بتحرير الخدمات المصرفية فيما بين عام2010–2012 وفقا للتوزيع الإقليمي

الإقليم	التغير في قيمة مؤشر تحرير الخدمات المصرفية	توزيع الدول الأعضاء وفقا للتغير في قيمة مؤشر التحرير

		سالب	صفر	موجب
إفريقيا	0.03-	4	7	3
آسيا	0.001	1	8	5
شرق أوربا	0.067	1	3	2
أمريكا اللاتينية	0.031-	1	11	1
الدول متوسطة ومرتفعة الدخل	0.014-	2	1	4
الإجمالي	0.009-	9	30	15

Source : Ying Qian, 2015,op-cit,p : 07.

المبحث الثاني: أثر تحرير التجارة في الخدمات المصرفية على دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي في الدول النامية

يهدف هذا المبحث إلى تحديد طرق دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي وذلك من خلال تحديد الأشكال التنظيمية لدخول البنوك الأجنبية للسوق المحلي، كما يتطرق إلى التطور في تواجد البنوك الأجنبية في الدول النامية بعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات من خلال الإشارة إلى نسبة تواجد البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي في الدول النامية، بالإضافة إلى تحديد مصدر البنوك الأجنبية التي تعمل في الدول النامية.

المطلب الأول: طرق دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي في الدول النامية

كما سبق وأوضحنا فإن مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات المالية (FSTLN) في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) تهدف إلى تخفيض أو إلغاء كل القيود المفروضة على قطاع الخدمات المالية، وذلك من خلال السماح لموردي الخدمات المالية الأجانب بالدخول للسوق المحلي للدولة المضيفة وتمتعهم بنفس المعاملة الوطنية.

أولا– طرق توريد الخدمات المصرفية Banking Services Delivery modes:

حددت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات أربع طرق لتوريد الخدمات المصرفية:

1 -**التجارة عبر الحدود Cross-Border Trade**: وتعني توريد الخدمة المالية عبر الحدود من أرض دولة إلى أرض دولة أخرى دون انتقال المورد أو المستهلك حيث يقوم المستخدمون المحليون بشراء الخدمات من المؤسسات المالية الأجنبية المتواجدة بالخارج مثل خدمات البنوك وشركات التأمين التي تتم عبر وسائل الاتصالات أو البريد الالكتروني.

2 -**استهلاك الخدمة في الخارج ConsumptionAbroad**: ويتم ذلك عند انتقال مستهلك الخدمة المصرفية بنفسه من دولته إلى عارضي الخدمات المالية في دولة أخرى، والانتفاع بما لديهم من خدمات.

3 -**التواجد التجاري Commercial Présence**: وفيه تقوم المؤسسات المالية الأجنبية بإنشاء فروع أو وكالات تابعة لها في إقليم دولة أخرى، من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والقيام ببيع خدماتها المالية إلى المستهلكين المحليين، كإقامة فرع لبنك أجنبي أو شركة تأمين أجنبية داخل الدولة المضيفة.

4 -**تواجد الأشخاص الطبيعيين Presence Of Natural**: حيث يتم تقديم الخدمة المصرفية في دولة معينة من خلال استيراد العمالة المصرفية من دولة أخرى، أي قيام عارضوا الخدمات المالية الأجانب بالانتقال إلى دول أخرى لعرض خدماتهم للمقيمين المحليين في إقليم الدولة المضيفة، مثال على ذلك خدمات المحاسبين وخبراء التأمين والمستشارين الأجانب.

ويعتبر نمطا "التجارة عبر الحدود" و"التواجد التجاري" أهم نمطين في التجارة الدولية في الخدمات المصرفية، اما باقي طرق توريد الخدمات المصرفية فهي نادرة، بل أن التواجد التجاري الدائم في أسواق الدول المضيفة هو الشكل الأكثر انتشارا في مجال التجارة الدولية في الخدمات المالية بصفة عامة والمصرفية بصفة خاصة. وفي هذه الحالة يتم تقديم الخدمات المالية والمصرفية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)في مجال الصناعة المالية في الدول الأجنبية، ويحدث ذلك في شكل إنشاء فروع أو وكالات أو شركات تابعة أو مكاتب تمثيل.

ثانيا– الأشكال التنظيمية لدخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي :

:OrganizationalFormOfForeign Bank Entry

هناك العديد من الأشكال التنظيمية التي يتم من خلالها دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي المحلي، أهمها مايلي:

1 مكاتب التمثيل Representative Office:

وتتميز بكونها سهلة التأسيس، تقتصر وظيفتها في المقام الأول على الأنشطة المصرفية الاستثمارية وعمليات الائتمان التجارية، ولاتمتد إلى تلقي الودائع أو منح القروض، ويتميز هذا الشكل بالقيام بوظيفة دراسة السوق المحلي واقتناص فرص الربحية.

2 وكالاتَ Agencies:

يعتبر دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي في شكل وكالات أكثر أشكال التواجد التجاري تكلفة، ويستطيع الأجنبي منح القروض التجارية والصناعية، ولكنه لايستطيع منح القروض الاستهلاكية أو تلقي الودائع.

3– الفروع BrancheS :

يعتبر التواجد التجاري في السوق المصرفي للدولة المضيفة من خلال إنشاء فروع هو أكثر الأشكال التنظيمية، و أهمها في مجال تجارة الخدمات المصرفية. و تستطيع فروع البنوك الأجنبية تقديم تشكيلة أكبر من الخدمات المصرفية مقارنة بمكاتب التمثيل و الوكالات. كما أن الفروع الأجنبية تعتبر جزءا أساسيا من البنك الأم في دولة المنشأ، يخضع لقوانينه و النظم الضريبية الخاصة به، و تضع سياستها بتكليف من البنك الأم، و حيث أن ميزانية فروع البنوك الأجنبية تتبع البنك الرئيسي، فإن ذلك يشجعهم على الخوض في مجالات أكبر من الأنشطة المصرفية.

4- تأسيس بنك مستقل(بنك تابع):

من أشكال تواجد البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي نجد تأسيس كيانات مستقلة قانونا عن البنوك الأصلية يطلق عليها البنوك التابعة، و لها رأسمالها الخاص بها(حتى و إن تم تأسيسها برأسمال كامل للبنك الأم)، و لها حدود للاقتراض يتماشى مع رأسمالها، و تخضع لإشراف السلطات الرقابية المحلية.

و يمكن أن يتم ذلك من خلال تأسيس بنك جديد أو من خلال القيام بعمليات استحواذ على بنوك قائمة بالفعل، و يتميز تأسيس بنك جديد بتلافي تحمل أعباء ديون رديئة قد تكون متراكمة من السابق كما أنه من السير- من خلال هذا النمط – اكتساب و تطبيق تكنولوجيا متطورة، إلا أنه من جهة أخرى يصعب عليه التأقلم مع الظروف المحلية للسوق، كما أنه يحتاج إلى بدل الجهد لجذب و اكتساب العملاء و في المقابل فإن نمط الاستحواذ يمكن أن يقابله مشكلة الديون الرديئة، و كذلك يصعب عليه استيعاب التكنولوجيا الحديثة بصورة متسارعة، إلا أنه يعد على دراية كاملة بظروف السوق المحلي، كما أن له سمعة جيدة تجذب المزيد من العملاء.

و يمكن القول أن البنوك الدولية تميل إلى دخول السوق المصرفي المحلي للدول النامية من خلال فروع للبنك الأم، حيث يمكنها ذلك من تقديم أنواع متعددة من الخدمات المالية، و يدعمها في ذلك السمعة الجيدة للبنك الأم و التي تحمي هذه الفروع من التعثر.

المطلب الثاني. التطور في تواجد البنوك الأجنبية في الدول النامية بعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

لقد تزايد دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي للدول النامية بشكل كبير خلال العقد الماضي نتيجة لتزايد تيار العولمة بكل جوانبه و تزايد التكامل المالي، حيث أصبحت البنوك الأجنبية مسيطرة على حوالي 35% من إجمالي عدد البنوك في القطاع المصرفي للدول النامية، كما بلغت قيمة أصول البنوك الأجنبية في الدول النامية حوالي 944 بليون دولار بنسبة 16.2% من قيمة إجمالي أصول البنوك في الدول النامية.

و يختلف تواجد البنوك الأجنبية من منطقة إلى أخرى، فنجد أنه ارتبط في القارة الإفريقية بالحقبة الاستعمارية، أما في شرق أوربا و أمريكا اللاتينية فهو أمر ناتج عن إتباع برامج خصخصة البنوك الحكومية.

أولا– نسبة تواجد البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي في الدول النامية:

يلاحظ أن هناك اختلاف واضح بين الدول النامية نفسها فيما يتعلق بمستوى مساهمة البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي، فالجدول رقم (07) يوضح نسبة ملكية البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي لعدد 102 دولة نامية، و نستنتج منه الآتي:

- هناك عدد قليل جدا من الدول النامية التي مازالت منغلقة أمام موردي الخدمات المصرفية الأجانب بينما الغالبية العظمى من الدول النامية قد فتحت أسواقها المصرفية أمام الأجنبية لتزاول نشاطها المصرفي.

كماتراوح النصيب النسبي للبنوك الأجنبية من السوق المصرفي بالدول النامية ما بين أقل من 1% كما بالصين و 100% في (مدغشقر و موزمبيق)، حيث تمتلك البنوك الأجنبية في تلك الدولتين كافة الأصول المصرفية.

- نسبة عدد البنوك الأجنبية إلى إجمالي عدد البنوك في الدول النامية كمؤشر لنصيب البنوك الأجنبية من السوق المصرفي المحلي، كانت بكثير من نسبة قيمة أصول البنوك الأجنبية إلى إجمالي قيمة أصول البنوك في الدول النامية، و ذلك في عدد كبير من الدول النامية يبلغ 58 دولة. و هو ما يعني أن معظم البنوك الأجنبية الموجودة في الدول النامية هي بنوك صغيرة الحجم مما يجعل أصولها إلى إجمالي أصول البنوك في تلك الدول منخفضة. و بالرغم من أن هذه الظاهرة موجودة في كل الدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و جنوب آسيا، إلا أن الغالبية العظمى من دول إفريقيا جنوب الصحراء و شرق أوربا و أسيا كانت نسبة مساهمة البنوك الأجنبية في أصول القطاع المصرفي أكبر من نسبة عدد البنوك الأجنبية إلى إجمالي عدد البنوك.

و من خلال تتبع أصل البلد الأم للبنوك الأجنبية الموجودة في الدول النامية، يمكن تقسيم البنوك الأجنبية إلى مجموعتين:

- ❖ مجموعة من الدول الأجنبية التي جاءت من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، رغبة منها في الاستثمار في مجال الخدمات المصرفية، و يطلق على هذه المجموعة من البنوك الأجنبية North- South ForeignBanking، أي مجموعة البنوك التي جاءت من دول الشمال لتستثمر في دول الجنوب.

- ➢ حوالي 27% من إجمالي عدد البنوك الأجنبية الموجودة في الدول النامية تمتلكها دول نامية أخرى في حين أن النسبة الباقية و التي تبلغ 73% تمتلكها الدول المتقدمة، و قد وصل عدد الدول النامية التي قامت بالاستثمار في القطاع المصرفي بدول نامية أخرى إلى 48 دولة تمتلك حوالي 5% من قيمة أصول البنوك الأجنبية الموجودة في الدول النامية، و هي نسبة ليست كبيرة. و تنتمي الغالبية الكبرى من هذه الدول إلى مجموعة الدول النامية متوسطة و مرتفعة الدخل(41 دولة). و تشمل مجموعة الدول النامية منخفضة الدول التي تقوم بالاستثمار في مجال الخدمات المصرفية في الدول النامية الأخرى، و عددها 7 دول(بنين، الهند، كينيا، و نيكارجوا، نيجيريا، باكستان، توجو).

و باستثناء بنما نجد أن أكبر المستثمرين في مجال الخدمات المصرفية من الدول النامية في باقي الدول النامية الأخرى هي دول(جنوب إفريقيا، ماليزيا، المجر).

- ➢ الاستثمار الذي يقوم به البنوك الأجنبية من الدول النامية في القطاع المصرفي للدول النامية و باربودا، و بوروندي، و المجر، الأردن، مقدونيا، موريتانيا، المكسيك، المغرب، باكستان، بولندا، سبيريا، سيشيلس، تايلاند، توجو، ترينداد و توباجو، تركيا) نجد أنه ليست كل البنوك الأجنبية الموجودة فيها مملوكة لدول نامية أخرى. بينما في دول أخرى مثل(بنين، كوستاريكا، ناميبيا، نيكارجوا، جمهورية كيرجيز، أذربيجان) نجد أن البنوك الأجنبية الموجودة في هذه الدول تمتلكها مجموعة بنوك من الدول النامية الأخرى فقط، و لا توجد أية

مساهمة من جانب بنوك الدول المتقدمة. كما نجد أن حوالي 74 دولة نامية- من ضمن 102 دولة نامية- تمتلك كل دولة فيها على الأقل بنكا أجنبيا واحدا في دول نامية أخرى.

و الجدول التالي يوضح نسبة تواجد البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي للدول النامية:

جدول رقم (07)

نسبة تواجد البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي في الدول النامية

الدولة	أصول البنوك الأجنبية إلى إجمالي أصول البنوك في الدول النامية	عدد البنوك الأجنبية إلى إجمالي عدد البنوك في الدول النامية	أصول البنوك الأجنبية لدول الجنوب إلى إجمالي أصول البنوك الأجنبية في الدول النامية	عدد البنوك الأجنبية لدول الجنوب إلى إجمالي عدد البنوك الأجنبية في الدول النامية	إجمالي عدد البنوك الأجنبية في الدول النامية
ألبانيا	0.91	0.7	0.13	0.29	7
الجزائر	0.21	0.4	صفر	صفر	4
أنجولا	0.58	0.71	0.06	0.4	5
أنطاكيا و باربودا	0.03	0.17	صفر	صفر	1
الأرجنتين	0.4	0.32	0.02	0.17	23
أرمينيا	0.33	0.27	0.1	0.33	3
ازيربيجيان	0.02	0.09	1	1	1
بنجلاديش	صفر	صفر	-	-	صفر
باربادوس	0.98	075	0.09	0.67	3
Belarus	0.3	0.4	0.26	0.5	6
بينين	0.72	0.57	1	1	4
بوليفيا	0.38	0.54	0.43	0.57	7
البوسنة	0.74	0.45	0.24	0.3	10
بتسوانا	0.68	0.5	0.23	0.33	3
الصين	صفر	0.1	0.04	0.2	5
كولومبيا	0.18	0.29	0.06	0.14	7
الكونغو الديمقراطية	0.66	0.6	0.14	0.33	3
كوستاريكا	0.08	0.04	1	1	2
كوتديفوار	0.81	0.55	0.17	0.33	6
كرواتيا	0.89	0.26	0.04	0.1	10
كوبا	صفر	صفر	-	-	صفر
التشيك	0.89	0.67	صفر	0.06	16
الدومينيكان	0.07	0.23	0.35	0.17	4
إكوادور	0.07	0.25	0.17	0.2	5

مصر	0.08	0.23	0.11	0.29	7
السلفادور	0.73	0.58	0.89	0.43	7
أسيتونا	0.995	0.83	0.01	0.2	5
إثيوبيا	صفر	صفر	-	-	صفر
جورجيا	0.5	0.43	0.31	0.33	3
غانا	0.59	0.44	0.04	0.29	7
هايتي	صفر	صفر	-	-	صفر
هندوراس	0.26	0.33	0.93	0.8	5
المجر	0.94	0.91	صفر	صفر	21
الهند	0.02	0.1	0.25	0.14	7
اندونيسيا	0.11	0.38	0.25	0.15	20
إيران	صفر	صفر	-	-	صفر
جاميكا	0.54	0.44	0.31	0.75	4
الأردن	0.1	0.2	صفر	صفر	2
كازاخستان	0.27	0.24	صفر	0.2	5
كينيا	0.42	0.25	0.16	0.6	10
لبنان	0.12	0.31	0.19	0.5	16
ليبيا	صفر	صفر	-	-	صفر
ماليزيا	17	0.34	0.01	0.15	13
المكسيك	0.68	0.6	صفر	صفر	24
المغرب	0.17	0.42	صفر	صفر	5
نيجيريا	0.08	0.14	0.34	0.3	10
عمان	صفر	صفر	-	-	صفر
رومانيا	0.51	0.63	0.03	0.12	17
روسيا	0.15	0.15	0.05	0.21	28
رواندا	0.67	0.5	0.12	0.33	3
السنغال	0.58	0.6	0.09	0.33	6
تونس	0.27	0.47	0.21	0.29	7
تركيا	0.14	0.21	صفر	صفر	8
المتوسط	0.4	0.39	0.25	0.34	7.74

Source : N. Van HorenForeignbanking in developing countries ;orig in matters,EmergingMarketsReview, vol.8, **2012**, pp :84-86.

تشير البيانات إلى أن المساهمة النسبية للأصول التي تمتلكها بنوك الدول النامية في إجمالي أصول البنوك الأجنبية الموجودة في الدول النامية الأخرى تعتبر منخفضة نسبيا، و ذلك في حوالي 76% من إجمالي عدد الدول النامية، مما يعني أن الحجم النسبي للبنوك الأجنبية الموجودة في الدول النامية و التي منشؤها الأصلي دول نامية

أخرى تعتبر أقل من حجم البنوك الأجنبية التي منشؤها الأصلي دول متقدمة مرتفعة الدخل. فالبنوك الأجنبية الموجودة في الدول النامية، و تمتلكها بنوك لدول متقدمة يبلغ حجم أصول البنك الواحد منها حوالي 361 مليون دولار في المتوسط، في الوقت الذي يصل فيه متوسط حجم البنك الأجنبي الموجود في الدول النامية، و تمتلكه بنوك لدول نامية أخرى حوالي 92 مليون دولار، أي أن متوسط حجم البنك الأجنبي الذي منشؤه دولة متقدمة يبلغ حوالي 4 أمثال متوسط حجم البنك الأجنبي الذي منشؤه دولة نامية أخرى.

و بالرغم من أن البيانات توضح لنا أن هناك مساهمة من الدول النامية في أصول البنوك الأجنبية الموجود في الدول النامية الأخرى، إلا أن هذه الصورة يجب أن تؤخذ بشيء من التحفظ، حيث أن الدول المتقدمة تسيطر على حوالي 95% من إجمالي قيمة أصول البنوك الأجنبية الموجودة في الدول النامية، بالإضافة إلى أن البنوك الأجنبية في الدول النامية تساهم بحوالي 16% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، و هو ما يعني أن نسبة الأصول التي تملكها الدول النامية من إجمالي الأصول الموجود في الدول النامية الأخرى South-South Bank Ownership يبلغ أقل من 1% .

ثانيا– نسبة مساهمة البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي للدول النامية وفقا لمستوى الدخل ووفقا للأقاليم المختلفة:

وفقا لبيانات الجدول رقم (08) تم تقسيم الدول النامية إلى مجموعات وفقا لمستوى الدخل، و كذلك على أساس الإقليم الذي تنتمي إليه، و ذلك لتحديد درجة مساهمة البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي لكل مجموعة من المجموعات التي تم تحديدها، و عند حساب قيمة مساهمة البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي للدول النامية، تم الاعتماد على أسلوبين:

الأسلوب الأول– التقييم على أساس كل دولة بصورة منفردة Country–BasedShare:

حيث يتم وفقا لهذا الأسلوب حساب نسبة مساهمة البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي لكل دولة من دول المجموعة الدخلية أو الإقليم، ثم يتم الحصول على متوسط بسيط لدول المجموعة أو الإقليم ككل.

الأسلوب الثاني– التقييم على أساس المجموعة ككل Grouped-BasedShare:

حيث يتم وفقا لهذا الأسلوب حساب نسبة مساهمة البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي للمجموعة أو الإقليم ككل، من خلال قسمة أصول البنوك الأجنبية في المجموعة ككل على قيمة أصول القطاع المصرفي للمجموعة أو الإقليم ككل.

و بمقارنة درجة مساهمة البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي للدول النامية داخل المجموعات الدخلية المختلفة، نجد أن أعلى درجة مساهمة من جانب البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي الدول النامية– سواء كنسبة من قيمة إجمالي أصول البنوك أو كنسبة من إجمالي عدد البنوك– كانت مجموعة الدول النامية مرتفعة الدخل. كما أن هذه الصورة لم تكن مختلفة كثيرا عن مجموعات الدول النامية فيما يتعلق بمستوى المساهمة الأجنبية في القطاع المصرفي المحلي، إلى قدرة المجموعات الدخلية المختلفة من الدول النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يف القطاع المصرفي وفقا لأسباب مختلفة. فالدول النامية مرتفعة الدخل قد تكون الأكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي الذي يسعى إلى دخول أسواق مصرفية جديدة و يتطلع إلى دول ذات مؤسسات مالية أكثر تطورا نسبيا، في حين أن الدول النامية منخفضة الدخل تحصل على قدر أقل من الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) في مجال الخدمات المصرفية نتيجة لروابط استعمارية تاريخية، كما أن الدول منفضة الدخل تعتبر في بعض الأحيان أكثر جاذبية للبنوك الأجنبية– التي مصدرها دول نامية أخرى– نتيجة المنافسة الشديدة التي تواجهها هذه البنوك من بنوك الدول الصناعية المتقدمة التي تعمل في السوق المصرفي للدول النامية مرتفعة الدخل.

جدول رقم (08)

نسبة مساهمة البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي للدول النامية وفقا لمستوى الدخل ووفقا للأقاليم المختلفة.

الدول			التقييم على أساس الدولة منفردة				التقييم على أساس المجموعة ككل			
	إجمالي عدد الدول النامية	إجمالي عدد البنوك الأجنبية في الدول النامية	نسبة أصول البنوك الأجنبية إلى إجمالي قيمة أصول البنوك في الدول النامية	نسبة عدد البنوك الأجنبية إلى إجمالي عدد البنوك في الدول النامية	نسبة أصول البنوك الأجنبية التي منشؤها دول نامية إلى إجمالي قيمة أصول البنوك الأجنبية في الدول النامية.	نسبة عدد البنوك الأجنبية التي منشؤها دول نامية إلى إجمالي عدد لبنوك الأجنبية في الدول النامية.	نسبة أصول البنوك الأجنبية إلى إجمالي قيمة أصول البنوك في الدول النامية.	نسبة عدد البنوك الأجنبية إلى إجمالي عدد البنوك في الدول النامية.	نسبة أصول البنوك الأجنبية التي منشؤها دول نامية إلى إجمالي قيمة أصول البنوك الأجنبية في الدول النامية.	نسبة عدد البنوك الأجنبية التي منشؤها دول نامية إلى إجمالي عدد البنوك الأجنبية في الدول النامية.
التصنيف وفقا لمستوى الدخل										
الدول المنخفضة الدخل	37	144	0.41	0.37	0.35	0.46	0.06	0.28	0.27	0.47
الدول متوسطة الدخل	37	288	0.35	0.38	0.25	0.31	0.06	0.36	0.09	0.22
الدول مرتفعة الدخل	28	350	0.47	0.44	0.12	0.24	0.37	0.38	0.03	0.22
التصنيف وفقا للأقاليم										
شرق آسيا و الباسيفيك	8	55	0.13	0.24	0.27	0.30	0.02	0.25	0.06	0.20
شرق أوربا ووسط آسيا	25	262	0.55	0.47	0.16	0.25	0.47	0.38	0.02	0.15
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	23	265	0.37	0.40	0.29	0.37	0.41	0.43	0.05	0.27
الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	10	41	0.10	0.20	0.09	0.18	0.11	0.26	0.09	0.29
جنوب آسيا	5	11	0.04	0.06	0.17	0.21	0.03	0.07	0.20	0.18
إفريقيا جنوب الصحراء	31	148	0.55	0.47	0.33	0.45	0.14	0.38	0.17	0.49
كل الدول	**102**	**278**	**0.4**	**0.39**	**0.25**	**0.34**	**0.16**	**0.35**	**0.05**	**0.27**

Source : N. Van Horen,2012 , op-cit, p :88

و من خلال ملاحظة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من جانب بعض الدول النامية في القطاع المصرفي لدول نامية أخرى South-South، نجد أن هذه النسبة وصلت في الدول النامية منخفضة الدخل إلى 35 % من إجمالي قيمة أصول البنوك الأجنبية في هذه المجموعة، و 46% من إجمالي عدد البنوك الأجنبية. في حين كان متوسط هذه النسب 25% ، 31% على التوالي في مجموعة الدول النامية متوسطة الدخل. أما في الدول النامية مرتفعة الدخل وصلت هذه النسب إلى 12% ، 24% على التوالي ، و هذا مؤشر على أن معظم استثمارات الدول النامية الموجهة إلى القطاع المصرفي للدول النامية الأخرى كانت في معظمها تتجه إلى دول النامية منخفضة الدخل.

و بتحليل مستوى المساهمة الأجنبية في القطاع المصرفي للدول النامية وفقا للإقليم الذي تنتمي إليه نجد أن نسبة مساهمة البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي وصلت أقصاها في مناطق شرق أوربا ووسط آسيا و إفريقيا و جنوب الصحراء، حيث بلغت نسبة المساهمة في إجمالي عدد البنوك 47%، ثم جاءت في المرتبة الثانية بعد ذلك منطقة أمريكا اللاتينية حيث بلغت نسبة البنوك الأجنبية فيها 40 و يأتي في المرتبة الثالثة كل من منطقة شرق آسيا و الباسيفيك بنسبة 24%، و قد بلغت نسبة عدد البنوك التي تمتلكها البنوك الأجنبية إلى إجمالي بنوك القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا حوالي 20%، و جاءت أقل نسبة ملكية من جانب البنوك الأجنبية في إجمالي عدد البنوك في منطقة جنوب آسيا حيث بلغت 6%.

و توضح بيانات الجدول رقم (09) أن أعلى نسبة لملكية الدول النامية في البنوك الأجنبية الموجودة في الدول النامية الأخرى كانت في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت نسبة الأصول التي تمتلكها الدول النامية إلى إجمالي أصول البنوك الأجنبية الموجودة داخل هذه المنطقة من الدول النامية 33%، كما بلغت نسبة عدد البنوك التي تمتلكها دول نامية إلى إجمالي عدد البنوك الأجنبية في هذه المنطقة 45%، بينما شهدت منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أقل نسبة ملكية من جانب بنو الدول النامية الأخرى للبنوك الأجنبية الموجودة في هذه

المنطقة، حيث بلغت نسبة الأصول التي تمتلكها الدول النامية الأخرى من إجمالي أصول البنوك الموجودة في هذه المنطقة 9% فقط، و 18% بالنسبة لإجمالي عدد البنوك الأجنبية، و هذا يعني أن هناك ارتباط عكسي بين مستوى الدخل و مستوى ملكية بنوك الدول النامية للبنوك الأجنبية الموجودة في الدول النامية الأخرى.

و عند مقارنة نسبة مساهمة بنوك الدول النامية في إجمالي البنوك الأجنبية الموجودة في الدول النامية الأخرى وفقا لطريقة حسابها على أساس المتوسط البسيط لنسب الدول منفردة (على أساس كل دولة بصورة منفردة)، ووفقا لطريقة حسابها على أساس المجموعة ككل، نجد أن هناك بعض الاختلافات بين الطريقتين، فعلى سبيل المثال:

داخل مجموعة الدول النامية منخفضة الدخل، نجد أن نسبة أصول البنوك الأجنبية إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي داخل هذه الفئة قد بلغت 41%وفقا لطريقة متوسط نسب الدول منفردة داخل هذه الفئة، في حين أن هذه النسبة بلغت 6% فقط إذا تم حسابها وفقا لطريقة دول المجموعة ككل و يمكن تفسير ذلك بأن كبر حجم القطاع المصرفي في بعض الدول النامية، مثل الهند مقارنة بباقي الدول النامية داخل هذه المجموعة، بالإضافة إلى انخفاض درجة مساهمة البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي للهند، يجعل نسبة ملكية المجموعة ككل في النهاية منخفضة. و تظهر نفس الاختلافات في مجموعة الدول النامية متوسطة الدخل، و ذلك نتيجة لضخامة حجم القطاع المصرفي في الصين و انخفاض درجة المساهمة الأجنبية فيه.

و بمقارنة ملكية بنوك الدول النامية للبنوك الأجنبية الموجودة في دول نامية أخرى South-South Share وفقا لطريقة القياس القائمة على أساس متوسط نصيب الدول المنظمة للمجموعة، و لطريقة القياس القائمة على أساس المجموعة ككل، نجد أن النسبة التي تملكها الدول النامية من البنوك الأجنبية الموجودة في دول نامية أخرى كانت أكبر وفقا لطريقة القياس القائمة على أساس متوسط نصيب الدول المنظمة للمجموعة. و هو ما يعكس ظاهرة أن معظم البنوك الأجنبية التي تمتلكها الدول النامية تعمل بشكل أساسي في أسواق مصرفية صغيرة الحجم، مما

يجعل نسبة مساهمة البنوك التي تملكها الدول النامية من إجمالي البنوك الأجنبية الموجودة في الدول النامية الأخرى كبيرة، إذا تم أخذها كمتوسط لقيم كل دولة بصورة مستقلة. و هذا يؤكد على أن الأسواق المصرفية كبيرة الحجم تعتبر أكثر جاذبية للبنوك الأجنبية التي تملكها دول متقدمة، بينما الأسواق المصرفية صغيرة الحجم هي الأكثر جاذبية للبنوك الأجنبية التي تمتلكها دول متقدمة، بينما الأسواق المصرفية صغيرة الحجم هي الأكثر جاذبية للبنوك الأجنبية التي تمتلكها الدول الأخرى.

ثالثا– تحليل مصدر ملكية البنوك الأجنبية في كل إقليم من أقاليم الدول النامية المضيفة:

يوضح الجدول الموالي تحليل مصدر ملكية البنوك الأجنبية الموجودة في الدول النامية، و الحجم النسبي لكل مصدر من إجمالي قيمة أصول البنوك الأجنبية من كل إقليم من أقاليم الدول النامية، لتحديد ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من جانب البنوك الأجنبية التي مصدرها الدول النامية يتصف بالتركيز أم لا، و من بيانات الجدول يتضح أن معظم البنوك الأجنبية التي تأتي من دول نامية إلى دول نامية أخرى South-South ForeignBanking كانت تتم داخل نفس الإقليم، و ذلك بالنسبة لكل الأقاليم فيما عدا إقليم جنوب آسيا. فعلى سبيل المثال في إقليم شرق آسيا و الباسيفيك، نجد أن أكثر من 6% من قيمة الاستثمار في مجال الخدمات المصرفية داخل هذا الإقليم كانت من بنوك لدول نامية أخرى جاءت بالكامل من داخل نفس الإقليم، بينما باقي أصول البنوك الأجنبية في هذا الإقليم جاءت من بنوك تملكها دول متقدمة. و يرجع تركز معظم استثمارات بنوك الدول النامية في الدول النامية الأخرى التي تنتمي إلى نفس الإقليم إلى التقارب الجغرافي بين هذه الدول داخل نفس الإقليم، و الذي يعني وجود تقارب في العادات و التقاليد و عامل اللغة و الثقافة، و هو ما يسهل مهمة قيام بعض البنوك من الدول النامية بالاستثمار في القطاع المصرفي لبعض الدول النامية الأخرى التي تقع داخل نفس الإقليم.

الجدول رقم (09)

تحليل مصدر ملكية البنوك الأجنبية في كل إقليم من أقاليم الدول النامية المضيفة

مصدر الملكية								
الإقليم المضيف Host Region	شرق آسيا و الباسيفيك	شرق أوربا ووسط آسيا	أمريكا اللاتينية و الكاريبي	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	جنوب آسيا	إفريقيا جنوب الصحراء	الدول المتقدمة	إجمالي
شرق آسيا و الباسيفيك	%6.39	-	-	-	-	-	93.54%	100%
شرق أوربا ووسط آسيا	-	1.84%	-	0.01%	-	0.03%	98.11%	100%
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	-	-	4.78%	-	-	-	95.26%	100%
الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	-	-	-	8.91%	-	-	91.19%	100%
جنوب آسيا	-	-	-	-	0.7%	19.51%	79.83%	100%
إفريقيا جنوب الصحراء	0.07%	0.03%	0.02%	0.29%	2%	14.12%	83.54%	100%

Source : N. Van Horen, **2012**, op-cit, p : 89.

المبحث الثالث: الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية المصرفية علىالمنظومة المصرفية الجزائرية

إن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، ستكون لها آثارا بارزة على النظام المصرفي الجزائري، بل تعتبر إحدى التحديات التي يواجهها، الأمر الذي يستوجب مواجهة هذه التحديات من خلال تعظيم المكاسب التي تتيحها الاتفاقية و التقليل من الانعكاسات السلبية و تداعياتها على نظامنا المصرفي.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على النظام المصرفي

انطلاقا من واقع و طبيعة هيكل النظام المصرفي الجزائري تختلف التوقعات حول انعكاسات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري في جوانبها من خلال النقاط التالية:

- إن فتح المجال للمنافسة بين البنوك الوطنية و البنوك الأجنبية يؤدي إلى تحفيز البنوك الوطنية على تطوير خدماتها للمحافظة على حصتها في السوق.
- الإسراع في تجسيد الإصلاحات المصرفية الواردة في قانون النقد و القرض تماشيا مع التطورات العالمية و محاولة الوصول إلى المستويات العالمية.
- سوف يرتبط دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى الأسواق المحلية بنقل التكنولوجيا المصرفية بنا يؤدي إلى تطوير الأساليب و الممارسات المصرفية و يتواكب مع أحدث التقنيات الحديثة على الصعيد العالمي.
- إن المنافسة تدفع بالبنوك الوطنية إلى تحسين نظم الإدارة و زيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية.
- يؤدي تحرير الخدمات المالية و المصرفية إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك الجزائرية و تطوير النظم الإشرافية و الرقابية و تحقيق متطلبات كفاية رأس المال و دعم الأساليب الرقابية في ضوء الاحتكاك و التواجد الأجنبي، و هو أمر من شأنه زيادة قدرة البنوك الوطنية على مواجهة العولمة المالية.

- يمكن أن يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى جعل هذا القطاع أكثر كفاءة و تنافسية.
- يؤدي تحرير الخدمات المصرفية إلى إتاحة الفرصة أمام البنوك الجزائرية للتعرف على أفضل الأساليب الإدارية و المحاسبية، و ذلك من خلال الخبرة التي تتمتع بها العمالة المصرفية الأجنبية بما يساعد على إعداد كوادر وطنية على مستوى عال من الكفاءة المصرفية.
- سوف اتفاق تحرير الخدمات المالية و المصرفية بتوسيع السوق المالي و المصرفي و يدفع البنوك الجزائرية للقيام بالأعمال الصيرفة الشاملة، و تقديم الخدمات المالية و الاستثمارية بالإضافة إلى ما سوف تحمله تيارات التحرير و الانفتاح على العالم الخارجي من أنواع الابتكارات المالية التي لم تكن موجودة على الساحة المحلية.
- إن تحرير الخدمات المصرفية يؤدي إلى التحكم أكثر في التكاليف و تخفيضها و تحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية و تطويرها باستمرار.
- كما أن تحرير الخدمات المصرفية يؤدي إلى رفع مستوى إدارة المخاطر بالبنوك الجزائرية و اختيار أفضل و أنجع الوسائل و أنسبها لعلاج الأزمات المصرفية و المالية.

المطلب الثاني :الآثار السلبية المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على النظام المصرفي

تتمثل هذه الآثار فيما يلي:

- أن المنافسة بين البنوك الوطنية و الأجنبية ستكون في صالح البنوك الأجنبية نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من خبرة فنية و عمالة مؤهلة و تنوع خدماتها، بالإضافة إلى استخدامها للتكنولوجيا المصرفية.
- إن الواقع يشير إلى أن البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لضآلة رؤوس أموالها و محدودية و صغر أحجامها، و تواضع خدماتها، بالمقارنة مع البنوك الخاصة و الأجنبية المنافسة.

- أن تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية بما يمكنه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية من تقديم خدماتها المتطورة في السوق المحلية يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسة الاقتصادية العامة للبلد.
- أن تحرير الخدمات المالية و المصرفية قد يؤدي إلى إضعاف سلطات البنك المركزي الجزائري في توجيه السياسة النقدية وضبط النشاط المصرفي.
- أن البنوك الأجنبية التي تتواجد في السوق المصرفية الجزائرية تخدم فقط القطاعات المربحة و خاصة قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي لا يخدم التنمية الاقتصادية بمختلف أبعادها.
- يؤدي فتح السوق المصرفية الجزائرية إلى تضخيم البنية و سوء توزيعها الجغرافي.
- تفضل البنوك الأجنبية تمويل المشروعات الضخمة ذات الكثافة التكنولوجية العالية، لأنها ذات عائد مرتفع و لا تميل إلى تمويل المشروعات الصغيرة ذات العمالة الكثيرة، و من هنا ترتفع نسبة البطالة في المجتمع الجزائري.
- ضعف قدرة البنوك المحلية في فتح بنوك لها في الخارج مما يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات، و قد يأتي التكامل المصرفي العربي كأحد الحلول.

خلاصة الفصل:

لقد شهدت السنوات الأخيرة في ظل العولمة المصرفية، زيادة كبيرة في مشاركة البنوك الأجنبية بالدول النامية، و ذلك بهدف خدمة العملاء بالخارج أو البحث عن فرص جديدة للربح، حيث تتحكم الروابط المؤسسية و الثقافية و الاقتصادية بين الدول الأم و الدولة المضيفة في عملية دخول البنوك الأجنبية إلى الأسواق المحلية المختلفة.

كما تستند البنوك الأجنبية على عدة مؤشرات للدخول إلى الأسواق المصرفية المحلية، منها المؤشر المصرفي، مؤشر الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر حقوق الملكية، حيث تؤثر مساهمة البنوك الأجنبية في الدول النامية على الكفاءة و المنافسة، الاستقرار المصرفي، و كذا سياسات منح الائتمان.

وكان يهدف هذا الفصل إلى تحليل أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية على دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي للدول النامية.

و تتمثل الأشكال التنظيمية التي يتم من خلالها دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي في مكاتب التمثيل، و الوكالات، الفروع و البنوك التابعة، و يختلف سبب تواجد البنوك الأجنبية من منطقة إلى أخرى، حيث ارتبط تواجد البنوك الأجنبية في القارة الإفريقية بالحقبة الاستعمارية، أما في دول شرق أوربا و أمريكا اللاتينية فهو ناتج عن إتباع برامج شاملة لخصخصة البنوك المحلية.

الخاتمة العامة

شهدت البيئة العالمية العديد من التطورات السريعة والمتلاحقة، والتي ساهمت في إعادة صياغة النظام العالمي سواء من حيث العلاقات السياسية أو الاقتصادية، مما أدى إلى تزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول المختلفة وارتباط العالم بشبكة من العلاقات التجارية والمالية، وتعميق ظاهرة تدويل وانفتاح الأسواق العالمية.ولاشك أن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات General Agreement Of Trade In services (GATS) تعتبر أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة أورجواي، وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT.

وتضمنت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجات) عدة أنواع من الخدمات كان أهمها الخدمات المالية وعلى رأسها الخدمات المصرفية،مما أدخل البنوك المصرفية نحو التحرير المالي وإلى ما يسمى بالعولمة المصرفية، مما استوجب البحث في الآليات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها التعامل مع الآثار والتحديات التي توجد و ستوجدها عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية غلى اقتصاديات البنوك.

وقد ترتب على تحرير القطاع المصرفي الجزائري زيادة درجة انفتاحه على العالم الخارجي يحتم على البنوك الجزائرية بدل المزيد من الجهد لزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية، حتى تتمتع بميزة نسبية في مجال التجارة في الخدمات المالية على المستوى العالمي.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: الدول النامية ومن بينها الجزائر في وضعية غير متكافئة مع الدول المتقدمة من حيث المنافسة، وبالتالي فإن الانفتاح وتحرير التجارة في الخدمات يمثل بالنسبة لها التبعية.

هذه الفرضية صحيحة، فصناعة الخدمات المصرفية في الدول النامية والجزائر غير متقدمة ومستوى التعليم والمعرفة والممارسة ضعيف جدا، كما أن الخدمات في الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة لا تستخدم التكنولوجيا المتقدمة خاصة بالنسبة للخدمات الماليه.

الفرضية الثانية: تقدمت أغلب الدول النامية بالتزامات تفيد التحرير الكامل للتجارة في الخدمات المالية، سعيا منها للاستفادة من مزايا التحرير المصرفي والعولمة المصرفية.

نؤكد صحة هذه الفرضية ، حيث توضح التزامات الدول النامية في مجال تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية أن نسبة الالتزامات التي تقدمت بها الدول النامية وفقا لنمط التواجد التجاري لموردي الخدمات الأجانب، أكبر بكثير من نسبة الالتزامات

التي تقدمت بها وفقا للأنماط الأخرى المتمثلة في التجارة عبر الحدود، الاستهلاك بالخارج، تحركات الأشخاص الطبيعيين، وهو ما يعكس مدى رغبة واضعي السياسة المصرفية في الاستفادة من مزايا تدويل الخدمات المصرفية internationalization of banking services من خلال السماح للبنوك الأجنبية بالدخول للسوق المصرفي المحلي.

الفرضية الثالثة: معظم البنوك الأجنبية الموجودة في الدول النامية والجزائر هي بنوك كبيرة الحجم. هذه الفرضية غير صحية، فنسبة عدد البنوك الأجنبية إلى إجمالي عدد البنوك في الدول النامية كمؤشر لنصيب البنوك الأجنبية من السوق المصرفي المحلي، كانت أكبر بكثير من نسبة قيمة أصول البنوك الأجنبية إلى إجمالي قيمة أصول البنوك في الدول النامية، وذلك في عدد كبير من الدول النامية يبلغ 58 دولة ومنها الجزائر.

الفرضية الرابعة: أصبح على البنوك في الدول النامية والجزائر تبني استراتيجيات جديدة للتكيف مع التغيرات العالمية ومواجهة المنافسة الأجنبية.

تعتبر هذه الفرضية صحيحة إلى حد بعيد، فلم يعد هناك خيار للدول النامية في مواجهة التطورات والتحديات المتلاحقة التي واجهت العمل المصرفي في الآونة الأخيرة، إلا بتبني استراتيجيات جديدة تهدف إلى التكيف معها، وذلك من خلال الاتجاه نحو تحقيق الاندماج بين البنوك سعيا وراء الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير، والتوجه نحو خصخصة المصارف، وكل ذلك من أجل التمكن من مواجهة المنافسة على الصعيد العالمي، والتي نتجت من جراء التحرير المصرفي والعولمة المصرفية.

نتائج الدراسة:

أمكننا من خلال هذا البحث الوقوف على جملة من النقاط، تمثل استخلاصا لأهم النتائج المتعلقة به:

- تختلف القيود التي تواجه تجارة الخدمات عن القيود التي تواجه تجارة السلع، حيث أن معظم القيود التي تواجه تجارة الخدمات تتمثل في اللوائح والقوانين الحكومية وهي عوائق معقدة يصعب قياسها، وذلك على عكس الرسوم الجمركية التي تفرض على تجارة السلع.
- تعتبر اتفاقية الجات أول اتفاقية دولية متعددة الأطراف تسعى إلى تحرير التجارة في الخدمات على أساس من الشفافية لزيادة مستوى الكفاءة.
- تعتمد اتفاقية الجات في تحرير تجارة الخدمات على ثلاث آليات في الالتزامات العامة الالتزامات المحددة وجداول الالتزامات، بالإضافة إلى بعض الملاحق التي تتضمن أحكاما خاصة ببعض قطاعات الخدمات.
- لم يتم التوصل في نهاية أورجواي إلى اتفاق شامل ونهائي بشأن بعض أشكال الخدمات ومن ثم تضمنت الاتفاقية أحكاما صريحة، تعلق بأشكال القواعد التي لم تستكمل خلال مفاوضات أورجواي.
- الأسواق المصرفية كبيرة الحجم تعتبر أكثر جاذبية للبنوك الأجنبية التي تمتلكها الدول المتقدمة بينما الأسواق المصرفية صغيرة الحجم هي الأكثر جاذبية للبنوك الأجنبية التي تمتلكها الدول النامية.

- معظم البنوك الأجنبية التي تأتي من دول نامية إلى دول نامية أخرى South-South Foreign Banking كانت تتم داخل نفس الإقليم، ويرجع تركز معظم استثمارات بنوك الدول النامية في الدول النامية الأخرى التي تنتمي إلى نفس الإقليم إلى التقارب الجغرافي بين هذه الدول داخل نفس الإقليم.
- قدرة إدارة البنوك الأجنبية والخاصة العاملة بالجزائر على توليد إيرادات مقابل كل دينار من الأصول أكبر من قدرة البنوك العمومية، مما يعني زيادة ربحية البنوك الخاصة والأجنبية مقارنة بالبنوك العمومية الجزائرية.
- رغم كبر المساهمة النسبية للبنوك العمومية الجزائرية من إجمالي الأصول المصرفية، فإن البنوك الخاصة والأجنبية العاملة بالجزائر، لديها مؤشرات كفاءة أكبر، مما يستدعي النظر في استراتيجيات الإدارة لهذه البنوك حتى تقوى على المنافسة المرتقبة في حال الانضمام لإلى المنظمة العالمية للتجارة.
- رغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمة للتجارة التي عملت على تحرير كافة الخدمات المالية للمصارف والمؤسسات المالية، يفرض عليها اتخاذ خطوات جادة لتحرير وإصلاح هذا القطاع، وبالتالي فهي مطالبة بتقديم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية استجابة للاحتياجات المتزايدة للعملاء.

قائمة المراجع:

كتب باللغة العربية:

01-أحمدسليمانخصاونة"المصارفالإسلامية"، الأردن،2008.

02-الدسوقي حامد أبو زيد، "إدارة البنوك"، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1998.

03-أحمد السيد النجار، الاقتصادات العربية من الصعود الزائف إلى الانحدار المنذر: دراسات إستراتيجية، السنة التاسعة، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1999.

04-أسامة حمود محمد العتيبي، معوقات تسويق الخدمة المصرفية وتأثيرها على رضاء العملاء بالبنوك التجارية بدولة الكويت، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال 2005.

05- زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، 2003.

06-زايريبلقاسم،"آثارانضماماالجزائرإلىالمنظمةالعالميةللتجارةعلىالقطاعالمصرفيفيالجزائر.

07-زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الفتح للطباعة و النشر، الاسكندرية سنة 2003.

08- سعيد النجار،" الجات والنظام التجاري العالمي، جمعية النداء الجديد"، القاهرة، 1997..

09-صفوت عبد السلام عوض الله،" الجات و منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة في الخدمات المالية"، دار النهضة العربية القاهرة، سنة 2002.

10-طارق عبد العال حماد، "التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999.

11-عبد القادر فتحي لاشين،"الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية "، المنظمة العربية للتنمية الادارية (بحوث ودراسات)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر العربية، 2005.

12-عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة و اقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2005.

13-عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة- عملياتها و ادارتها"، الدار الجامعية، مصر ، سنة 2000

14- عبد الواحد العفوري، "العولمة و الجات: التحديات و الفرص"، الطبعة الأولى مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.

15- عمروصفي وآخرون، مبدئ التسويق: مدخل متكامل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1994.

16-محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر،2008-2009.

17-محمد عبيد محمد محمود، "العولمة منظمة التجارة العالمية و دورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية"، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، مصر،2007.

18-مصطفى رشدي شيحة،"اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة "، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2004.

20-عثمان أبو حرب، "الاقتصاد الدولي"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2008.

21- ناجي معلا، أصول التسويق المصرفي، دار الصفاء، الطبعة الأولى، الأردن، 1994.

22-يحي إبراهيم عبد الحليم،" اتفاق التجارة في الخدمات و أثره على مصر بين النظرية و التطبيق"، سلسلة اتفاقية منظمة التجارة العلمية، وزارة التجارة الخارجية، 2001.

مراجع باللغة الفرنسية:

Philip english, Bernard Hoekman, AadityaMattoo, Développement – commerce et OMC, publie par économica pour la Bank mondiale, realize en P.A.O,2004.

D.G.Price and A.M BLAIR : The ChanningGeography of the service – Sector, Biddles LTD, Guildford and King's Lynn, London,1989.

Beatrice Brechignag- Roubaud, le marketing des services : du projet – au plan marketing, édition d'organization, quatrième tirage, France 2000.

Michael J. Trebilcock&RobortHowse : The Regulation of Trade – International,2nd edition,Routledge, London,1999.

- Mary Jo Betner, Evaluting Service Encounters : The Effect Of PhysicalSurounding and EmployeesResponses, « Journal Of Marketing, Vol 54 (April 1990).

- Mitsuo Matsushita, Thomas J.Schoenbaum& Petros C. Mavroidis : The World Trade Organization Law, Practice and Policy, Oxford UniversityPress, New York, 2003.

المذكرات و الأطروحات:

01-دريس رشيد، استراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

02- حسين عيد لبيب أبو العلا، تحليل إدراك العملاء لمستوى جودة الخدمات المصرفية: دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير إدارة أعمال، جامعة القاهرة، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، 2001.

03-محمد بداوي، تسير جودة الخدمات في إطار العمل المصرفي الإسلامي- دراسة حا لة بنك البركة الجزائري وكالة البليدة، مذكرة ماجستير، تخصصإدارة أعمال، جامعة سعد دحلب بالبليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم إدارة أعمال، نوفمبر 2006.

04-متولي عبد القادر السيد، أثر التجارة الدولية في الخدمات المالية على النظام المصرفي المصري، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، كلية التجارة، 1998.

5- هبه محمود الطنطاوي الباز، " التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي واستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر"، ماجستير اقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2003.

الملتقيات و المنتديات:

01-زايري بلقاسم وبلحسن هواري، مداخلة بعنوان أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر، الملتقي الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية- بشار- 24-25 أفريل 2006.

02-منظمة التجارة العالمية، الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة(الجات): الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، مراكش، 15 نيسان/ أبريل 1994،ترجمة مركز الأهرام للنشر و الترجمة، القاهرة.

03-محسن أحمد هلال، اهتمامات الدول العربية في تجارة الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: إعادة هندسة التعاون الاقتصادي و المالي العربي التي نظمها اتحاد المصارف العربية في بيروت خلال الفترة1-2000/11/4، بيروت، اتحاد المصارف العربية.

04-عماد شهاب، التجارة في الخدمات-قطاع الخدمات المالية- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، أوراق موجزة الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية كانكون- المكسيك 10-14 أيلول/سبتمبر 2003.

05-حسين عبيد،" الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات"، سلسلة أوراق إقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الإقتصادية و المالية كلية الإقتصاد – جامعة القاهرة،مصر ، 2002.

06-اتحاد المصارف العربي، المصارف العربية، العدد 273، بيروت، لبنان، ، أوت 2003.

08-علي قابوسة، الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجهاز المصرفي، بحث مقدم للمشاركة في مؤتمر تحرير تجارة الخدمات، طرابلس – ليبيا، يومي 15-2009/12/16.

المجلات:

01-يسري مصطفى، اتفاقية "GATS والبنوك المصرفية"، مجلة البنوك، مصر، العدد 16، سنة 1998.

02-البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد السادس و الخمسون، 2003، القاهرة.

03-البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد السابع و الخمسون، 2004، القاهرة.

04-بنك الإسكندرية،النشرة الاقتصادية، المجلد،2000.

05-اتحاد المصارف العربي، المصارف العربية، العدد 273، بيروت، لبنان، ، أوت 2003.

06-الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أعمال الندوة القومية الثانية، مركز بحوث و دراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، في الفترة 22-24 مارس 1999

07-زينب حسين عوض الله، العوائق غير التقليدي على حرية التجارة الدولية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الدولي بعنوان: اتفاقية منظمة التجارة العالمية WT O أثارها على الاقتصاديات العربية و حسم المنازعات الناشئة عنها، المنعقد في القاهرة خلال الفترة 20/19 سبتمبر 1999، مركز القاهرة الإقليمي الدولي للتحكيم التجاري.

الانترنيت:

-World Trade OrganizationministerialConference Of 2009, from the homepage :http://en.wikipedia.org/wiki/world_Trade_Organization_Ministerial_Conference_of_2009 in :20 Octobre 2010,at 14 :05.